

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

قسم علم النفس و العلوم التربوية والأوطفونيا

رقم التسجيل :

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس

تخصص : علوم التربية

فرع: علم النفس الاجتماعي والاتصال

عمل الزوجية وانعكاساته على العلاقات الأسرية
دراسة ميدانية بجامعة منتوري - قسنطينة -

تناقش يوم

إعداد الطالبة:

2004/.../...

بن زيان مليكة

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة منتوري قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. علي قوادريّة
مشرفا و مقررا	جامعة منتوري قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. الهاشمي لوکيا
عضوا	جامعة منتوري قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حميد خروف
عضوا	جامعة منتوري قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد شلبي

السنة الجامعية: 2004/2003

إهداء

إلى روح أمي رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه
إلى أحب الناس إلى قلبي و أقربهم إليه أبي العزيز حفظه الله
و أطال عمره و متعه بالصحة و العافية
إلى جميع إخوتي و أخواتي
أهدي إلى هؤلاء جميعا ثمرة جهدي العلمية المتواضعة هذه .

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليل الذي تشرفت بموافقته للإشراف على هذا البحث الأستاذ الدكتور " الهاشمي لوكيا " حيث كان بمثابة مصباح أنار لي طريق البحث و المعرفة من خلال توجيهاته الدقيقة و منهجه الواضح وفهمه العميق لما ينبغي أن يكون عليه الباحث في علم النفس فأليه أدين بالشكر و أعترف بالجميل . ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل الذي لم يكن يخرج بهذه الصورة دون معاونتهم الجادة و المخلصة و أخص بالذكر : موظفي قسم الإلكترونيات تقني : السيدة نادية، الأخت سامية، الأخ جمال.

كما لا أنسى موظفي مكتبة قسم علم النفس و مكتبة C.N.F.P.H و الأنسة نبيهة كاتبة هذا البحث .

فلجميع أدين، و أعترف بكل ما قدموه لي من معونة صادقة لهم مني كل الإحترام و التقدير

الطالبة بن زيان مليكة

المقدمة:

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم ، هذه الظاهرة تستدعي الإنتباه و الإهتمام ، فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع و مربية النصف الآخر يعد وضعها الإجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بأنه عصر المرأة .

إن التطور الكبير الذي حصل في المجتمعات الحديثة مس بشكل كبير مكانة و وظيفة المرأة بحيث حصلت على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هذا من خلال استفادتها من فرص التعليم و التكوين ، كما أن التغييرات التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة المنتجة في كل القطاعات ، مع العلم أن هذه المشاركة قد أثرت في حياة المرأة بنحو عميق 0، فبعد أن كانت تقوم بمسؤوليات الأسرة وحدها وجدت نفسها مضطرة للقيام بوظيفتين واحدة على مستوى الأسرة و الأخرى على مستوى المؤسسة .

ولهذا فقد أجريت أبحاث عدة سعت إلى محاولة إيجاد طريقة ناجحة لمساعدتها حتى تتمكن من التوفيق بين حياتها الأسرية و حياتها المهنية .

و شهدت هذه الأبحاث تضاربا بين مؤيد لعمل المرأة خارج نطاق الأسرة حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه المؤيد أن عمل المرأة و خاصة الأم العاملة جاء ليقدم للأسرة خدمة هائلة حين تعقدت الأمور المادية. لكن أبحاث أصحاب الرأي المخالف سخطت على الزوجة العاملة، و ترى مشاركتها الواسعة في الحياة الاقتصادية قد أضرت بالأسرة و بالتالي ساءت للعلاقات الأسرية .

هذا بالنسبة للمرأة في العالم الغربي، أما في الجزائر و التي تعد من بلدان العالم المتخلف اقتصاديا و الذي يتميز بضعف مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأمة رغم الآفاق الواعدة ، فإن الوضع يحتاج للدراسة وفقا لظروفها الخاصة، فكل مجتمع له خصائصه الذاتية و طريقته في علاج مشكلاته وفقا لظروفه الخاصة في تحقيق طموح أفراده المختلفة، و على هذا الأساس كانت دراستنا هذه التي حاولنا من خلالها التركيز على قضية خروج الزوجة للعمل و أثر ذلك على العلاقات

الأسرية مع محاولة معرفة دور الأسرة في مساعدة الزوجة لتخطي مشكلة التضارب بين العمل الخارجي و العمل داخل فضاء الأسرة.

و قد تناولت الدراسة إطارين إطار نظري و إطار تطبيقي، إلى جانب الجانب التمهيدي، ففي الجانب التمهيدي تطرقنا إلى إشكالية البحث ثم إلى فرضياته و الأسباب التي دفعت بنا إلى اختياره و الأهداف المرجوة من القيام به كما تعرضنا إلى عدة دراسات سابقة حول موضوع عمل المرأة عربيا ، محليا و دوليا.

أما الإطار النظري فقد قسم إلى ثلاث فصول : فصل تحدثنا فيه عن تطور المرأة و الأسرة في العالم و هو الفصل الأول في حين الفصل الثاني تضمن تطور المرأة و الأسرة في الجزائر من خلال إلقاء نظره عن بناءها و التغييرات التي حدثت فيها و دور العوامل الاقتصادية في إحداث هذا التغير هذا فيما يخص الأسرة أما ما يخص المرأة فقد حاولنا أن نركز على دور المرأة قديما و حديثا مرورا بوضعها خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر وصولا إلى وضعها الحالي من خلال القوانين وخاصة قانون الأسرة الجزائرية لسنة 1984.

وفي الفصل الثالث تناولنا موضوع تأثير عمل المرأة على العلاقات الأسرية (الزوج و الأطفال) و تأثيره على صحتها النفسية و الجسمية .

أما الإطار التطبيقي فتضمن جانب منهجي أين تطرقنا إلى الدراسة الاستطلاعية من إجراءات و نتائج ثم وصف عينة هذه الدراسة الاستطلاعية مع ذكر نوع المنهج المستخدم في البحث و كيفية اختيار عينة الدراسة و مكان إجراءها كما تضمن الإطار التطبيقي جانب ميداني تم عرض فيه نتائج الدراسة و التعليق على هذه النتائج بالإضافة إلى مناقشتها على ضوء فرضيات البحث لنصل في الأخير إلى التعليق العام حول النتائج و ختمنا بحثنا هذا بتوصيات خاصة برعاية الزوجة العاملة حتى تتمكن من القيام بكلا الدورين الأسري و المهني .

الجانب التمهيدي

- 1- إشكالية البحث
- 2- فرضيات البحث
- 3- أهمية البحث
- 4- أهداف البحث
- 5- دوافع اختيار الموضوع
- 6- تحديد المصطلحات الإجرائية للبحث
- 7- حدود البحث
- 8- الدراسات السابقة.
 - 8-1-الدراسات العربية .
 - 8-2-الدراسات المحلية.
 - 8-3-الدراسة الأجنبية.

1-الإشكـ

تعمل المرأة دائماً ايا كان موقعها، ولكن يختلف هذا العمل باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، فالمرأة في الريف والمرأة في المدينة يتشابهان من

حيث مساهمتها في الإنعاش الاقتصادي لأسرتيها و للوطن ولكن لكل منهما طريقتها الخاصة و المميزة.

ولقد أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة للمرة الأولى الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل، وبالتالي المشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة و في دفع عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للوطن ، وهناك اعتقاد بأنه لو أتيح للزوجات غير العاملات في فئات الأسر المختلفة نفس الظروف التي أتيحت لمن يعملن، لما ترددن في الإقبال على العمل، ومعنى هذا أن تغيير الأسرة بتأثير التكنولوجيا وفي ظروف ملائمة سوف يؤدي إلى اتساع نطاق عمل المرأة ليصبح ظاهرة في المجتمع، فالتغيرات الاجتماعية والتقنية قد أتاحت للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل، حيث أظهرت كفاءة عالية، ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليم المرأة وإعطائها فرصة مساوية للرجل.

فقد غير عصر الصناعة نظر الناس إلى العمل، فأصبحوا ينظرون إلى العمل على أنه نشاط ضروري في حد ذاته لنمو الشخصية، فالعمل خارج المنزل أصبح جزءا هاما في حياة كثير من الزوجات حتى ولو تحملن إلى جانبه القيام بأعمال المنزل، وقد فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي وأحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع.

وعلى غرار ما يحدث في المجتمعات العالمية من خروج المرأة للعمل، فقد شهد المجتمع الجزائري هو الآخر منذ مطلع الستينات ظاهرة جديدة تمثلت في خروج المرأة للعمل ويرجع ذلك إلى تطور الذي شهده الاقتصاد الوطني وتزايد عدد المؤسسات والمراكز الإنتاجية والخدماتية بالإضافة إلى ظهور الحاجة لليد العاملة النسوية وبالتالي أصبح من الضرورة والحتمية الاقتصادية تواجد المرأة في هذه القطاعات وذلك لتحقيق مطالب المرأة من جهة وسد احتياجات أسرتها المتزايدة، وهذا أدى بالإضافة إلى ما سبق ذكره تحقيق ذات المرأة كشخص مستقل.

ولقد ترتب على نزول المرأة للعمل نتائج كثيرة تمثلت في اتساع نطاق أدوارها الاجتماعية بعد إطلاعها بمسئوليتها التي كانت من قبل من مسؤوليات الرجل بالإضافة إلى ذلك تأثرت المرأة نفسيا واجتماعيا، فكثيرا ما تجد المرأة نفسها أمام مطالب واختيارات في

غاية الصعوبة، من جهة ما ينتظره البيت منها والذي يصعب عليها تحقيقه نظرا لعملها الخارجي ومن جهة ما ترغب هي في تحقيقه لذاتها ويصعب عليها تحقيقه نظرا لوضعها كزوجة ولديها أسرة بحاجة لرعايتها وتواجدها الملح، فتجد المرأة الأم نفسها في مفترق الطرق بين هذا وذاك، فرغم التغيرات التي حدثت في مركز المرأة من جراء التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية إلا أن ذلك لم يكن في صالحها على طول الخط.

وتتأثر الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية بعمل الزوجة في العصر الحديث بمعنى أن مشاكل المرأة تنعكس على الرجل كزوج وعلى تربية أبنائها بمعنى آخر على التماسك الأسري.

ونظرا لذلك فقد حدد موضوع البحث في عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية.

وهناك أسئلة عديدة تظهر دائما عندما تلتحق الزوجة بالعمل ومنها:

- ما هي انعكاسات عملها على تغير الأسرة؟
- هل التحاق الزوجة بالعمل خارجا يؤثر على المستوى المعيشي لأفرادها؟
- وما هي طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تعمل فيها الزوجة؟

2- فرضيات البحث:

الفرضية العامة: خروج المرأة للعمل يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة وعلى تفاعلها الديناميكي.

الفرضيات الإجرائية:

- 1- خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في أعمال المنزل.
- 2- خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها لها في تربية الأطفال.
- 3- خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي للأسرة.
- 4- خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية.

3- أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن فيما يلي:

- قد تفيد هذه الدراسة في إثراء المكتبة العلمية كدراسة سابقة لدراسات لاحقة في نفس الموضوع.

- قد تفيد الزوجة العاملة في التعرف على مشاكلها الأسرية المختلفة التي نجمت عن خروجها للعمل وكيفية علاجها، لكون النتائج التي تترتب عن هذه المشاكل لا تنعكس على الزوجة وحدها بل على زوجها وأطفالها ونظام بيئتها ككل أي تنعكس على الاستقرار العائلي، وإذن هذه الدراسة ربما تفيد المسؤولين في البلاد للتعرف على أنواع المشكلات التي تعاني منها الزوجة العاملة ومساعدتها والتكفل بمشاكلها، كأخذ بعين الاعتبار مثلا، إعادة توزيع ساعات العمل على النساء بشكل يترك لهن أكثر وقت للقيام بعملهن المنزلي والاعتناء بأسرهن (الواجبات الزوجية والأمومة)، بالإضافة إلى حفظ صحتهم النفسية والجسمية.

4- أهداف البحث:

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة هي:

- الوقوف على نوعية العلاقات القائمة بين أفراد أسرة الزوجة العاملة الجزائرية، وما مدى مساهمة الزوجة الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أسرتها الاقتصادي من خلال راتبها الشهري.

- محاولة اقتراح حلول مناسبة لمشاكل الزوجة العاملة الأسرية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء دورها الأساسي وهو الأسري، والمساهمة بجدية وإيجابية لصالح مجتمعها من خلال أداء عملها الخارجي مما يساعد على الرضى عن نفسها.

5- دوافع اختيار الموضوع:

إن وقوع اختياري على هذا الموضوع بالذات من بين المواضيع العديدة الجديرة بالدراسة لم يتم بمحض الصدفة، بل تحكمت فيه أسباب عديدة أهمها:

1- إمكانية دراسة هذا الموضوع وبحثه نظرا لتوفر العديد من الأدبيات التي تهتم بدراسة الأسرة.

إحساسي بمدى الأهمية التي يكتسيها موضوع هذه الدراسة في مجال دراسة الأسرة الجزائرية وخاصة الأسرة التي تعمل فيها الزوجة، فهذا الموضوع ونظرا لانتشار انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل في المجتمع الجزائري الحديث يستحق حسب قناعاتي الذاتية الدراسة والبحث ولأن من مشاكل الأسرة الحديثة خروج المرأة للعمل، ولا يقصد بذلك أن مجرد خروج المرأة للعمل هو المشكلة في حد ذاتها، ولكن المشكلة جاءت نتيجة لهذا الخروج، لأن هذا الخروج أظهر مشاكل في الأسرة لم تكن موجودة من قبل.

6- تحديد المصطلحات الإجرائية للبحث:

- **الأسرة:** نقصد بالأسرة في هذه الدراسة الأسرة الطبيعية التي تتكون من أب وأم وأطفال بمعنى عائلة لا تعاني من أي نوع من أنواع التفكك الأسري بسبب الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو انفصالهما.

- **المرأة العاملة:** هي المرأة التي تزاوّل مهنة أو وظيفة معينة خارج البيت بحيث تستغرق ساعات من وقتها مقابل أجر.

- **التغير الاجتماعي:** يعرفه الدكتور عبد الباسط محمد حسن على أنه :
" حدوث التغييرات في الظواهر و الأشياء دون أن يكون لهذا التغيير اتجاه واضح يميزه عما كان و سيكون ، فالتغير قد يكون ارتقاء أو تقدما . و قد يكون نكوصا و تخلفا، ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن و الإرتقاء في بعض مظاهر حياتها

، و التأخر و التخلف في البعض الآخر ، فليس هناك تقدما مطردا أو تحسنا مطلقا
و لكن هناك تغيرا " (مصطفى زايد ، 1986 ، ص 56) .

-**التماسك الأسري:** ونقصد به في هذه الدراسة الجهد الدائم والمستمر الذي يقوم
به كلا الزوجين والأبناء حيث يعملون على وجود التفاهم والتوافق في الحياة
الأسرية و الارتباط الوثيق لأن الحياة الأسرية هي أساس الحياة ولا بد أن تكون
متماسكة.

7- حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** حسب التقاليد العلمية، فإن تحديد مجال الدراسة تم تبعا لطبيعة
الموضوع، وبناء عليه فإن هذه الدراسة أنجزت بجامعة "الاخوة منتوري-قسنطينة".
 - **الحدود البشرية:** تتوزع فئات العاملات بجامعة " الاخوة منتوري-قسنطينة "
- إلى ثلاث فئات حسب المستوى المهني وهي:

- فئة الأستاذات.
- فئة الموظفات.
- فئة المنظفات.

ونظرا لعامل ضيق الوقت المخصص لإنجاز مذكرة الماجستير "سنة واحدة" فقد
اقتصرت الدراسة على النساء العاملات الموظفات فقط.

- **الحدود الزمنية:** لقد استغرقت هذه الدراسة طيلة السنة الجامعية: 2003 / 2004
- #### 8- الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية :

الدراسة الأولى : دراسة كاميليا عبد الفتاح (1984)

تناولت هذه الدراسة سيكولوجية المرأة العاملة وتضمنت المحاور التالية:
- الاشباكات التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل: النفسية،
الاجتماعية والاقتصادية.

- إذا كان هناك تغير في موقف المرأة بفعل العمل نحو الزوج والأبناء
وما نظرة الرجل نحو هذا العمل.

فقد استخدمت الباحثة المنهج التجريبي وذلك بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات باستخدام الاستمارة وذلك لمعرفة أثر خروج المرأة للعمل على الأطفال ومدى استجابة المجتمع لاشتغال المرأة. العينة: عشوائية طبقية على أساس وجود فئات مختلفة من العاملات في مستويات مختلفة مع دراسة بعض الحالات.

النتائج: توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أولاً: أن المرأة كحقيقة واقعة، دخلت ميدان العمل وتعمل في جميع مجالاته النظرية والعلمية.
- ثانياً: أن العمل يحقق للمرأة اشباعاً نفسياً اجتماعياً تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة.
- ثالثاً: أن اشتغال المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي ضد التهديدات الواقعية والمتوهمة التي تثير في نفسها المخاوف بالنسبة لمستقبلها ومستقبل أولادها، كما أن الأمن الاقتصادي يخفف من إحساسها بالتبعية بالنسبة للرجل فضلاً عما تشعره كنتيجة للاستقلال الاقتصادي من شعور بالقيمة والمكانة.
- رابعاً: إن اشتغال المرأة قد دفع إليه تغير في قيم المجتمع نتيجة لتأثره بالثقافة الغربية من ناحية وبالتصنيع من ناحية أخرى وبالفلسفة الاشتراكية من ناحية ثالثة.
- خامساً: إن اشتغال المرأة أدى إلى تغير في أنماط العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة وبالتالي تغير في القيم التي تستند إليها هذه العلاقات.
- سادساً: إن اشتغال المرأة ارتبط بوضوح بفكرة التكامل الأسري أي أن الرجل قد حقق نتيجة لاشتغال المرأة قدراً كبيراً من التحرر من الأعباء والمسؤوليات المختلفة التي كانت بحكم الوضع التقليدي تلقى على كاهله.
- سابعاً: إن اشتغال المرأة يساعد على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال.

الدراسة الثانية: دراسة علي عبد العزيز العبد القادر: (1995، ص 113 -

(151

تمحورت مشكلة البحث حول: " واقع المرأة السعودية اجتماعيا وإقليميا ووظيفيا وموقف المجتمع العام حيال عملها، واتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية حول عمل المرأة ".

أما تساؤلات الباحث فكانت:

أولاً: حول معرفة واقع المرأة السعودية سكانيا واجتماعيا ورؤية المجتمع السعودي والمجالات الراهنة لعمل المرأة السعودية.

ثانياً: معرفة اتجاهات الطالبات الجامعيات في مرحلة (البكالوريوس) في جميع المستويات الجامعية وتخصصاته بجامعة الملك فيصل في المنطقة الشرقية من المملكة نحو عمل المرأة السعودية من خلال الإجابة على الأسئلة حول: المهن الملائمة للمرأة العاملة السعودية، دوافع العمل لديها، ومدى المساواة في أداء العمل بين المرأة والرجل، والفرق بين عمل المرأة ذات أطفال والتي بدون أطفال، ومدى قدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الحياة الزوجية والعمل خارج الأسرة وقدرتها على تأدية عملها بنجاح.

وللإجابة على هذه التساؤلات اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

ونظراً لعدم تجانس المستوى الدراسي لطالبات الجامعة تم اختيار العينة العشوائية الطبقية والتي اشتملت على 410 طالبة من مجموع 2800 طالبة.

اعتمد الباحث على استمارة اشتملت على مجموعتين من الأسئلة:

- المجموعة الأولى: تتكون من سبعة أسئلة وتدور حول البيانات العامة عن المشاركة في الإجابة عليها.

- المجموعة الثانية: وتتكون من عشرة أسئلة وتتناول اتجاهات الطالبات الجامعيات نحو عمل المرأة السعودية على أن تختار الطالبة واحدة من الإجابات المقترحة الخمس وهي (موافقة بشدة، موافقة، لا أدري، غير موافقة، غير موافقة بشدة).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- هناك حاجة ماسة لعمل المرأة خارج الأسرة للقيام بالخدمات المختلفة

التي تحتاجها نساء المجتمع السعودي.

- 2- المجتمع السعودي يسوده موقف مؤيد لعمل المرأة بما يتناسب مع طبيعتها وظروفها في ظل التقاليد الإسلامية والاجتماعية دون اختلاط متعمد أثناء العمل أو الانتقال منه أو إليه.
- 3- اتجاه أفراد عينة هذه الدراسة نحو الدوافع التي تدفع المرأة للعمل هو تأييد الدافع المادي بنسبة 52% وتأييد الدافع الذاتي بنسبة 50%، واستنتج الباحث من ذلك أن الهدفين الدافعين للمرأة هما الحصول على الدخل المادي ، وإثبات الذات وهما حاجتان أساسيتين لدى الإنسان.
- 4- مجالات عمل المرأة السعودية الراهنة هي التعليم، الطب، التمريض، العمل الاجتماعي والإعلام، والحرف والأعمال الاقتصادية والإدارية.
- 5- كما اتضح من نتائج الدراسة تمسك المجتمع السعودي بأولوية الدور الأسري للمرأة غير أنه لا يعارض قيام المرأة السعودية بدور تنموي في المجال الاجتماعي والاقتصادي لخدمة نساء المجتمع وتحقيق ذاتها وتطوير إمكانياتها الاقتصادية.
- 6- وأكدت الدراسة كذلك على أن من أهم معوقات عمل المرأة جهلها بالأداء الوظيفي، والاكتفاء الذاتي المادي والاختلاط.
- 7- وفي الأخير أكدت الدراسة أيضا أن قيام المرأة بالعمل خارج أسرتها بالإضافة إلى عملها في الأسرة يوفر لنساء المجتمع السعودي الخدمات التي تحتجها دون اضطرار للاختلاط.

الدراسة الثالثة: دراسة هادي رضا مختار (1997 ، ص ص 203 - 231)

هي دراسة ميدانية أجريت بالكويت حول تأثير عمل المرأة على عدم الاستقرار الأسري باعتبار أن الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة داخل المنزل وخارجه وتعدد الأدوار قد يؤدي إلى صراع في الدور وبالتالي قدرتها على تحمل الدور المناط بها بالشكل الملائم.

في البداية قام الباحث بعرض الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات اجتماعية مختلفة (عربية وغربية) والتي أكدت في الغالب على وجود علاقة قوية بين عمل المرأة وعدم الاستقرار الأسري وذلك لصعوبة التوفيق بين دورها كأم ربة بيت ودورها كعاملة.

ولقد حددت فرضيات الدراسة على النحو التالي: فرضية رئيسية يطرح فيها الباحث مجموعة من متغيرات مستقلة ومتغير تابع على النحو التالي: إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعوامل ديموغرافية وعوامل أخرى لها علاقة بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية، قد تلعب دورا في حالة من الصراع والغموض وعدم استمرارية دورها (المرأة المتزوجة) مما يؤثر في استقرارها أو عدم استقرارها الأسري.

انطلاقا من هذه الفرضية الرئيسية (عامة) خرج الباحث بتسع فرضيات جزئية للبحث في علاقة العوامل المختلفة (سلبية العلاقة كانت أو ايجابية) بالاستقرار الأسري أو عدمه، وقياس العلاقة اعتمد الباحث على مقياس ليكرت من 1 إلى 5.

اختار الباحث عينة شملت 468 عاملة كويتية اخترن اختيارا عشوائيا من مختلف وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص المتمثل في الشركات والبنوك، واستخدم الباحث في اختبارات الإحصائية متغيرات مستقلة خاصة بعمل المرأة (مثل المحافظة التي تقيم فيها العاملة، عمر العاملة، عمر العاملة عند الزواج عدد سنوات الزواج، عدد الأبناء، الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للعائلة، فارق السن بين العاملة وزوجها، فارق الدخل بين العاملة وزوجها، ووجود خادمة في المنزل) ومتغير تابع وهو عدم الاستقرار الأسري، أما تحليل البيانات فقد استعمل التحليل الوصفي.

نتائج الدراسة كانت كما يلي:

- بينت النتائج أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء هي العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة، فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة أدى ذلك إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري.

- أما متغير الوعي لدور المرأة المضاعف (عملها داخل المنزل وخارجه) مما يؤدي إلى وضوح وتحديد وتعريف أحسن لهذه الأدوار من قبل زوج العاملة.

- أما المتغير الثالث في التأثير على عدم الاستقرار الأسري وهو عدد الأبناء، فكلما ارتفع عدد الأولاد كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار الأسري، لأنه في رأي الباحث زيادة عدد الأبناء يعني مسؤوليات أكبر على عاتق المرأة العاملة، ومواجهتها لعدد أكبر من الأدوار، وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري.

- أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى كدخل الزوجة، عمرها، عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عدد سنوات الزواج، وجود خادمة... فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه المتغيرات ليس لها أي تأثير يذكر في عدم الاستقرار الأسري.

الدراسة الرابعة: دراسة منى يونس (1987 ، ص ص 209 - 230):

في البداية أشارت الباحثة إلى دور المرأة داخل الأسرة وعلاقتها المباشرة والجوهرية بعملية التنشئة الاجتماعية غير أن هذا الدور طرأت عليه تغيرات من جراء خروجها للعمل ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربطت هذه الظاهرة بالتغيرات التي حصلت في بلدان العالم الأخرى وما أولته من اهتمام بالغ لتحسين وضع المرأة العاملة لمساعدتها على القيام بدورها المتمثل في رعاية الأسرة بنينا وفكريا والحفاظ على صحتها (صحة الأسرة) وظهر ذلك جليا في الاتفاقيات الدولية المنظمة لتشغيل الأمهات المقترحة من طرف هيئة العمل الدولية فيما يلي بعض ما تنص عليه :

منح العاملة الحامل إجازة (12) أسبوعا قبل الوضع وبعده ومنحها معونة مالية خلال إجازتها، ومنحها إجازة بدون أجر للتفرغ لرعاية وليدها وكذلك منحها إجازة في حالة مرضه، ومنح الأم زمنا مجموعه ساعة ونصف يوميا للراحة وإرضاع الطفل... إلخ.

غير أن خروج المرأة العراقية للعمل بقدر ما ترتب عنه من آثار إيجابية كزيادة التفاهم والانسجام بين الزوجين، احترام الرجل للمرأة، المشاركة الزوجية في شؤون المنزل... إلخ، لقد ترتب عنه أيضا آثار سلبية كمنافسة الرجل في العمل والاستقلال عنه ومجابهة المتاعب في تربية الأبناء، وفي تحقيق صحة الأسرة بوجه عام لعدم تحقيق مستوى جيد من الصحة لأفرادها.

اختارت الباحثة عينة عشوائية شملت 100 أم عاملة موزعة على النحو التالي:

47 تعملن في معمل الخياطة في بغداد.

16 تعملن في معمل للصناعات البلاستيكية في تكريت.

15 تعملن في معمل النسيج في الموصل.

22 تعملن في معمل الدخان في أربيل.

وأعدت الباحثة استبيان طبق من خلال المقابلات الانفرادية وتمحورت فقراته على المجالات التالية: مجال صحة الأطفال 22 فقرة، مجال صحة الأسرة ككل 8 فقرات، مجال صحة الزوج 8 فقرات، ومجال صحة الزوجة 5 فقرات.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الآثار السلبية للعمل على دور الأم في مجال صحة أطفالها تبين أن نسبة 92% منهن يصرحن أنهن يضطررن إلى ترك أطفالهن مع من لا يراعاهن ولا يحميهن مثلهن و78% صرحن عن خوفهن وقلقهن على أطفالهن و8% تطلبن من أطفالهن التوقف عن العمل عند عودتهن من العمل.

- الآثار السلبية لعمل المرأة على دورها اتجاه صحة الأسرة ككل تبين أن أفراد الأسرة تعتقدن أن العمل يتسبب في معاناة الأم من التعب وتوتر الأعصاب 61% وأرجعت الباحثة السبب إلى عدم قيام الأمهات بتوزيع جهودهن وطاقاتهن وواجباتهن وحقوقهن بعدالة ووفق تخطيط معين لجهلن بذلك لانخفاض مستواهن التعليمي، وتبين كذلك أن أفراد الأسرة يرون بأن العمل مسؤول عن امتناع الأم عن الاعتناء بمظهرها في المنزل 57%.

- فيما يخص صحة الزوج تبين أن 84% من العاملات يتضايق أزواجهن من تغييبهن من البيت عندما يكونون متواجدين فيه، وأرجعت الباحثة ذلك إلى رغبة الأزواج في تمثيل دور رب الأسرة على الوجه التقليدي المتوارث اجتماعيا حين يعود من عمله ليجد زوجته (ربة المنزل في انتظاره وليس العكس) ومنهم كذلك نسبة 7% ترى أن المرأة غير كفاء للعمل خارج المنزل.

- فيما يخص صحة الزوجة: أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 53% تجهدن مسؤولية عملهن نهارا وسهرهن على أولادهن ليلا، كما أنهن قلقات على مستقبلهن المهني 5%.

الدراسات المحلية :

الدراسة الخامسة.: (Blidi et autres (1980 , PP 3- 8)

قامت أسبوعية " الجزائر الأحداث " سنة 1980 بتحقيق حول النساء العاملات بمصنع الإلكترونيك بمدينة سيدي بلعباس، اشتمل التحقيق على ثلاث محاور:

- المرأة العاملة والعائلة (تخطي العقبة الأولى).
- المرأة العاملة والمجتمع (الثورة الصامتة).
- المرأة العاملة والمدينة (تحري الحقيقة).

أثار خروج 1320 امرأة للعمل بمصنع الإلكترونيك وضعية اجتماعية ونفسية لا مثيل لها في حياة سكان مدينة سيدي بلعباس، وخلق وضعيات جديدة وجدت العائلة التقليدية نفسها في مواجهة متطلبات التصنيع والمدينة، هذه الوضعية التي تتطلب إعادة نظر في سلم القيم السائدة، وظهر ذلك جليا من خلال ردود الفعل الساخطة سواء من طرف العائلة أو الرأي العام أو حتى العمال داخل المصنع.

في البداية عرض المحقق الظروف التي صاحبت خروج المرأة للعمل وموقف العائلة من ذلك من خلال استجابات أجريت مع بعض العاملات وعائلاتهن وبعض العمال وبعض سكان مدينة سيدي بلعباس.

وتوصل هذا التحقيق الميداني إلى النتائج التالية:

1- تعتبر العائلة عمل المرأة ظاهرة جديدة من شأنها أن تحدث اضطرابات في التوازن العائلي، وتفرض إعادة النظر في دور المرأة ووظيفتها في العائلة كما أنها تهدد بنية العائلة التقليدية المستوحاة من التعاليم الدينية، ومن أجل هذا تقوم العائلة بإجراءات كالتحقق من الجو السائد في المؤسسة مصاحبة الفتاة إلى مقر عملها، وقد تقوم بزيارة المصنع لتختار بنفسها المكان الذي تراه مناسبا أخلاقيا لعمل ابنتها.

2- إن سماح العائلة للمرأة بالخروج للعمل لا يعني بالضرورة موقف نهائي للعائلة بل معظم الفتيات اللواتي استجوبن صرحن أن العائلة لها أن تضع حدا لحياتهن المهنية متى رأت ذلك ضروريا.

3- تنتمي معظم النساء العاملات في هذه المؤسسة إلى طبقة فقيرة مما يعني أن العائلة في حاجة ماسة إلى عملهن، لكن بالرغم من ذلك يقابل عملهن بالرفض ويظهر ذلك من خلال المشاكل التي يتعرضن لها داخل البيت.

4- أما الرأي العام فإنه ينظر إلى المؤسسة وكأنها تمثل بؤرة انحلال أخلاقي ويرى المحقق أن هذا الإدراك جاء نتيجة الاختلاط داخل المؤسسة خاصة إذا علمنا أنها تضم 2704 عامل من الرجال، ويقول المحقق في هذا الصدد أنه أصبح " ليس من المشرف أن يصرح الرجل بأنه يعمل في السونيلاك " بالإضافة إلى أنه من بين 1320 امرأة عاملة 742 منهن لا تتجاوز أعمارهن 20 سنة، هذا العدد الهائل الذي ينتقل يوميا وفي ساعات غير مألوفة مع الرجال بين المدينة والمؤسسة يغذي الشائعات ويزيد بالتالي من تدمير العائلة وتأثرها بما يقال عن عاملات هذه المؤسسة.

5- تتعرض المرأة العاملة أثناء تنقلها (موقف الحافلات) إلى التهجم اللفظي ويصف المحقق ذلك بأنه نوع من الإرهاب النفسي.

6- وبخصوص حياتها المهنية في المصنع، فالعاملة تقضي 8 ساعات في المؤسسة، وتتميز طبيعة العمل بالرتابة مما يجعله مملا خاصة إذا علمنا أن معظمهن لا يمتلكن تكوينا في هذا المجال.

في النهاية أكد المحقق على العوامل التي تدفع المرأة للعمل وهي:

- حالة الفقر التي تعيشها عائلات العاملات.

- وفاة الوالد أو الزوج أي الكفيل المادي.

- الحاجة لتحقيق الذات.

إن هذه الدراسة رغم أنها عبارة عن تحقيق صحفي إلا أن طابعه الميداني قد أعطاه صفة الموضوعية بصورة واضحة.

الدراسة السادسة: دراسة عبروس ذهبية (1989) ABROUS.Dehbia

اعتبرت الباحثة أن ظاهرة عمل المرأة خارج بيتها جاء بالخصوص نتيجة للتغيرات التي تحصل في التنظيم الأبوي للعائلة الجزائرية، ذلك من خلال تحليل الظروف التي أدت إلى بروز هذا الواقع الجديد والنتائج الاجتماعية التي أحدثت تصدعا في البناء العائلي، وتعبير أدق هل يمكن أن يحدث عمل المرأة خارج بيتها تغيير في العلاقة غير المتوازنة التي تحكم المرأة والرجل.

وانطلاقا من هذا التساؤل طرحت الباحثة ثلاث فروض تمثلت فيما يلي:

1- إن التصدع الذي أحدثته ظاهرة عمل المرأة خارج البيت بالنسبة إلى تقسيم الفضاء الداخلي الخاص عادة بالمرأة والفضاء الخارجي الخاص بالرجل لا يعني بالضرورة أن المرأة أصبحت لها كامل الحرية في التنقل خارج فضاءها، بل ترتب عن هذا الخروج تقوية وتشديد المراقبة على تحركاتها من طرف الرجل.

2- إن الحصول على راتب لا يمكن اعتباره وسيلة تحرر اقتصادي للمرأة العاملة باستثناء النساء الأرامل والمطلقات واللواتي يتصرفن في رواتبهن باستقلالية أما عدا ذلك من النساء العاملات فهن لا يملكن حق التصرف في رواتبهن.

3- إن القيام بالأعمال المنزلية حتى في حالة خروج المرأة للعمل يبقى من مسؤولية المرأة وحدها مما يحافظ على نفس توزيع الأدوار التقليدية بين المرأة والرجل في البيت.

وللتحقق من هذه الفرضيات اختارت الباحثة عينة تتكون من 100 امرأة عاملة في مختلف المهن تتوزع كما يلي:

54% موظفات في القطاع الإداري والخدمات، 35% في المجال الصناعي، و11% في مجالات مختلفة، كما أضافت الباحثة إلى عينة البحث 24 رجل لمعرفة نظرتهم لظاهرة خروج المرأة خارج البيت للعمل.

كما قامت الباحثة بالتذكير بأهم خصائص العائلة الممتدة محاولة إبراز أهم عنصر الذي يحافظ على تماسكها والمتمثل في مفهوم " الشرف " والتي ترى أنه ينقسم إلى "

الحرمة " (الطاعة والاستسلام) خاص بالمرأة و" النيف " (الدفاع، المجابهة) خاص بالرجل.

وترى من خلال هذا المنطق الأبوي يمكن تفسير ظاهرة حجب المرأة وسيطرة الرجل عليها لضمان حاجتها المادية أو حاجة أبناءها وضمان الدفاع عن شرفها، هذا الذي نتج عنه إقصاء المرأة من الحياة العامة تحت وصاية الرجل.

نتائج البحث:

بينت المقابلات الشبه الموجهة بوضوح الحافز الذي يكمن وراء خروج المرأة للعمل وهي:

- حوافز ذات طابع اقتصادي وهي خاصة بالمطلقات والأرامل وفتيات ينتمين إلى عائلات ممتدة.
- العمل كنتيجة طبيعية لفتيات بلغن مراحل دراسية ثانوية وجامعية (حالة الفتيات العازبات التي تتراوح أعمارهن بين 20 و30 سنة) أو متزوجات يمارسن عموماً مهنة التدريس وأحياناً إدارات في الإدارة يبحثن من خلال ما أسمته الباحثة: " التحرر الاقتصادي كوسيلة لتحقيق دوافعهن".
- كما توصلت الباحثة أيضاً إلى أنه من خلال اجتياز المرأة لعتبة المنزل العائلي أحدث هزة في النظام الاجتماعي، ولمواجهة هذه الوضعية الجديدة لقد أوجدت العائلة استراتيجيات دفاعية جديدة، إما عن طريق زيادة مراقبة الرجل لتصرفات المرأة العاملة وذلك بواسطة فرض لبس الحجاب حسب الباحثة لأنها تعتبر لبس الحجاب حاجز نفسي، كما أن العائلة تأخذ أجره العاملة باستثناء النساء الأرامل والمطلقات، وأغلب النساء صرحن بأنهن لا يرغمن على منح ما يكسبن إلى العائلة بل تمنحه بمحض إرادتهن، وترى الباحثة أن هذا السلوك تعويض للعائلة التي سمحت بخروج المرأة للعمل.

الدراسة السابعة : دراسة خوجة سعاد (1985) KHODJA. Souad

قامت الكاتبة سعاد خوجة بتحقيق سوسيوولوجي حول الحياة اليومية للمرأة الجزائرية، في البداية قامت بمتبع تاريخ العائلة الجزائرية ووصف لبنة العلاقات بين أفراد العائلة " الأبوية الممتدة " وتوصلت من خلال هذا التحليل إلى الكشف عن العوائق الذاتية التي تعترض تحرر المرأة بالرغم من الإجراءات الكثيرة التي اتخذتها السلطة الحاكمة من أجل تحقيق التنمية وإدماج المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ونجت هذه المقاومة من طبيعة نظام القيم والمعايير للمجتمع التقليدي، هذا الأخير الذي يفضل الرجل ويمنحه السلطة المادية والمعنوية على المرأة.

وترى الكاتبة أن عمل المرأة خارج المنزل بعيدا عن الأسرة، وتعليم الفتاة، وتباعد الولادات من بين المظاهر التي تعتبر أدوات يمكن أن تساعد على التطور الإيجابي لوضعية المرأة في المجتمع الجزائري ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- الضعف الشديد في نسبة النساء اللواتي يمارسن عملا مأجورا.
- مغادرة الفتيات التعليم في سن مبكرة.
- مقاومة العائلة لتنظيم الولادات.

أما ما يتعلق بتقسيم الأعمال بين الرجل والمرأة في الأسرة توصلت إلى أن الأعمال المنزلية تبقى من بين آخر المعامل التي تحافظ على استمرار منطلق العائلة الأبوية وخاصة حين تسمح العائلة للمرأة للخروج وممارسة عمل مأجور. إن جميع النساء المبحوثات صرحن بأن الأعمال المنزلية تبقى من اختصاصهن المطلق ويوافقن على هذا التقسيم لأن العمل المنزلي يمثل في رأيهن " هوية المرأة ".

2-دراسة أجنبية :

الدراسة الثامنة : دراسة البروفيسور روم (2001، ص 59) :

في دراسة أمريكية قام بها البروفيسور "روم" في خريف سنة 2001 على الأطفال الذين تذهب أمهاتهم إلى العمل في سنوات حياتهم الأولى، وخلصت الدراسة إلى أن هؤلاء الأطفال يعانون ضعف في مهارات القراءة.

فقد وجد البروفيسور " روم " أنه إذا اشتغلت الأم خلال السنوات الثلاث الأولى من حياة طفلها، فسيتترك هذا أثرا سلبيا على قدرة طفلها في الكلام أو التحدث، ولغته في عمر الثالثة والرابعة، ويصبح هذا التأثير ضارا للغاية على مهارات القراءة والرياضيات في عمر خمس وست سنوات.

وأكدت أبحاث البروفيسور " روم " أن تأثير المرأة العاملة يصبح في أسوأ صورة عندما يكون طفل المرأة العاملة في عمر الثانية والثالثة، وتزداد الكارثة حينما تذهب إلى العمل وطفلها في سنته الأولى من العمر.

كما أكد البروفيسور " روم " من خلال نتائج دراسته هذه أن مسارعة الأم للعمل تصبح مكلفة على وجه الخصوص بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في أسرة تقليدية مكونة من أب وأم، أما الأطفال الذين تبقى أمهاتهم في المنزل لسنتين أو ثلاث على الأقل بعد الولادة، فيتمتعون بمكاسب إدراكية جوهرية.

مراجع الجانب التمهيدي:

- 1- مصطفى زايد: "التنشئة الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)". ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر. 1986.
- 2- ستيف دوتي: "ضعف التحصيل في القراءة والرياضيات لدى أبناء المرأة العاملة". صحيفة ديلي ميل البريطانية، العدد 17 ماي 2000، ترجمة مجلة المعرفة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، العدد (67) يناير 2001.
- 3- كامليا إبراهيم عبد الفتاح: "سيكولوجية المرأة العاملة". دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. 1984.
- 4- علي عبد العزيز عبد القادر: "اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون، الكويت. ربيع 1995.
- 5- هادي رضا مختار: "عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية" مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25، العدد 2، الكويت. صيف 1997.
- 6- منى يونس: "اعتراضات المرأة العاملة على العمل: بحث استطلاعي" مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد (4)، الكويت ، شتاء 1987.
- 7-Blidi et autres:"Femmes à l'usine",Algérie Actualité, n° 743, Semaine du 10 au 16 Janvier 1980.
- 8-ABROUS .Dehbia : "Le honneur face au travail féminin en Algérie", Ed, l'harmattan, Paris. 1989.
- 9-KHODJA Souad:"les algériennes au quotidien" SNED, Alger. 1985.

الفصل الأول

تطور المرأة والأسرة في العالم

1- الأسرة وتطورها

1-1- معنى الزواج والأسرة

1-2- مفهوم الأسرة

1 - 3 - اهتمام العلماء بدراسة الأسرة

1 - 4 - مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة

1 - 5 -- بناء الأسرة

1 - 6 - خصائص الأسرة

1 - 7 - وظائف الأسرة

1 - 8 - الأسرة والتغير الاجتماعي

1 - 9 - الأسرة والتماسك الأسري

2- المرأة وتطورها

2 - 1 - لمحة تاريخية عن مكانة المرأة قبل الإسلام

2-2 - مكانة المرأة في الإسلام

2 - 3 - المرأة والتعليم

2 - 4 - المرأة والعمل الخارجي

2 - 5 - المرأة والأشغال المنزلية

2 - 6 - موقف الدين من عمل المرأة

2 - 7 - دوافع خروج المرأة للعمل

2 - 8 - العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل

تطور المرأة و الأسرة في العالم

إن الأسرة هي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع و هي أكثر الظواهر الإجتماعية عمومية وانتشارا، فلا يخلو أي مجتمع من النظام الأسري، و هي تعد من أهم الجماعات وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد.

ولقد تأثرت الأسرة بفعل التطور الصناعي و التكنولوجي و أطفى عليها تغييرا لا مفر منه ، كما أثر على المرأة باعتبارها محور العلاقات فيها .

1 - الأسرة وتطورها:

إن الأسرة هي أهم الجماعات وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد، بحيث تكسبه مكانته من خلال وجوده بداخلها، وتظهر أهميتها من الناحية التربوية والعاطفية، ويقول " وليم أجبرن " أن الأسرة موجودة في كل مجتمع مهما كانت ثقافته بسيطة.

وتعتبر الأسرة الأساس الأول الذي يقوم عليه بناء أي مجتمع لأنها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل منذ ولادته وفي أحضانها ينمو ويكبر حتى يدرك شؤون الحياة حيث لا يمكن لمؤسسة أخرى أن تأخذ مكانة الأسرة.

1-1- معنى الزواج والأسرة:

يبدو للوهلة الأولى أنه يوجد ارتباط كبير بين مصطلحي الزواج والأسرة، ولكنهما في الحقيقة ليسا شيئا واحدا، فالزواج عبارة عن تزواج منظم بين الرجال والنساء على حين يجمع معنى الأسرة بين الزواج والإنجاب، وتشير الأسرة كذلك إلى مجموعة من المكونات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب، وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة واعتباره نتاجا للتفاعل الزواجي.(سنة الخولي، 2002، ص43).

1-2- مفهوم الأسرة:

الأسرة نتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، ففي مجتمع سكني تبقى البنية الأسرية مطابقة له، وفي مجتمع تطوري أو ثوري فإن الأسرة تتحول حسب إيقاع وظروف التطور لهذا المجتمع. (بوتفونشت مصطفى، 1984، ص14)، كما أن كلمة أسرة غامضة، من جهة تؤدي معنى الأشخاص الذين تربطهم رابطة الدم وكذلك

الأقارب، ومن جهة أخرى يقال أن الأسرة هي الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد وعموما هم الأولياء والأولاد،(Mandras Henri,1975, P155).

وحسب السوسبيولوجي " دور كايم " الذي أضاف لعلم الاجتماع مفهوم جديد فحسبه أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية، وهي مجتمع منظم حيث تربط الأعضاء قانونيا أخلاقيا فيما بينهم(بوتفونشت مصطفى، 1984، ص18)، وعلى العموم تعتبر الأسرة جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة من صلة الزواج، الدم، التبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وترتبط أعضاؤها الأب والأم والأبناء، علاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة.

1-2-1- المفهوم اللغوي للأسرة:

الأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب بمعنى: أسرة الرجل بمعنى عشيرته ورهطه الأذنون لأنه ينقوى بهم، والأسرة مشتقة من " الأسر " والأسر يعني القيد والأسر أنواع:

- ما يكون طبيعيا لا خلاص منه كما في حالة الخلقة، حيث يكون الإنسان أسير لمجموعة من الصفات والخصائص الفسيولوجية كالطول والقصر والبدانة.
- أن يكون اختياري يرتضيه الإنسان لنفسه، ويسعى إليه لأنه يعيش مهددا بدونه ومن هذا اشتقت الأسرة.

- أن يكون " الأسر " أو " القيد " مصطنعا كالأسر في الحروب ومن حيث كانت الأسرة أهل الرجل وعشيرته فإن "الأسر" و "القيد" هنا يفهم منه العبء الملقى على الإنسان أي المسؤولية Responsabilité (عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، 2000، ص 15).

1-2-2- المفهوم الأسري في الإسلام:

من حيث كانت كلمة الأسرة مشتقة لغويا من الأسر والقيد، وحيث كانت الأسرة من وجهة النظر الإسلامية ليست قيذا أو عبئا، وإنما حتمية نفسية فلقد أطلق الإسلام كلمة الأهل لتدل على الأسرة. والأهل هو المفهوم اللغوي مشتق من الفعل أهل على وزن (رضى) بمعنى أنس أي استراح وهدأ واطمأن، وبما أن الراحة النفسية والسكينة أمور لا تتحقق بالتمني ولكن تنال بقدر ما يبذل المرء في سبيلها من أعباء وما يتحملة من أجلها

من مسؤوليات ومن هنا كانت الأهلية أو الصلاحية أو القدرة، فليس كل رجل قادر على أن يكون زوجاً أو رب أسرة، فالزواج يتطلب مؤهلات جسدية ومادية ونفسية وعقلية وخلقية لا يقدر عليها كل إنسان، وهكذا تجد الإسلام قد غير مسار مفهوم الأسرة فجعله مسؤولية على الإنسان يقبل عليها رضا وطواعية باحثاً عن الراحة والسكينة والطمأنينة (عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشريبي، 2000، ص 28).

3-1 - اهتمام العلماء بدراسة الأسرة:

تناول المفكرون شؤون الأسرة بالدراسة والبحث منذ القدم وعبر مراحل التفكير المنظم وذلك لما لمسوه من أهمية هذه الوحدة الإنسانية الاجتماعية في الحرص على سلامة بنيان المجتمع، فطالما كانت هذه الخلية على قدر كبير من الاستقامة والتماسك، وكانت سبباً في إصلاح شؤون المجتمع واستقامة أموره ويعزو كثير من المفكرين انحلال الحياة الاجتماعية في الدول الحديثة إلى انحلال الروابط الأسرية وضعفها وتهاون المسؤولين في حل مشاكلها، والحق أننا إذا حللنا المشاكل الاجتماعية التي تواجهها أية دولة نردها جميعاً إلى عوامل من طبيعة أسرية، تراكت بمضي الزمن ورسبت في الحياة الاجتماعية على النحو الذي نراه (مصطفى الخشاب، 1985، ص 44)، فلا يمكننا على هذا النحو أن نقضي على مشاكل المجتمع ما لم نعمل أولاً على حل مشاكل الأسرة وإقالتها من المحن التي تجذرت فيها، إذ لا إصلاح للمجتمع الكبير وهو الدولة إلا بإصلاح المجتمع الصغير وهو الأسرة ولهذا اهتم العلماء بدراسة شؤون الأسرة للوقوف على مبلغ الرعاية الاجتماعية اللازمة لعناصرها.

4-1 - مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة:

لم تبدأ الدراسة العلمية للأسرة إلا إبان القرن التاسع عشر، وقد شهدت بعد ذلك وحتى اليوم تطورات عديدة، يمكن أن نصنفها إلى أربعة مراحل وهي على التوالي:

المرحلة الأولى:

تتميز هذه المرحلة بسيادة الفكر العاطفي، والخرافي والتأملي، كما يتمثل في التراث الشعبي وكتابات الأدباء أو التأملات الفلسفية وتمتد هذه المرحلة حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً (مصطفى عوفي، 2003، ص 136).

في هذه المرحلة كان الفلاسفة والكتاب الاجتماعيون يعبرون عن وجهات نظرهم وأراءهم الخاصة في المسائل المتصلة بالحياة الأسرية، وخير ما يمثل هذا الاتجاه ما جاء في كتابات "كونفشيوس" في العصور القديمة حين يقول: "إن السعادة تسود المجتمع إذا سلك كل فرد سلوكا صحيحا كعضو في الأسرة" (سناء الخولي، المرجع السابق، ص 138)، وكان الفلاسفة من حين لآخر يرسمون خطط "يوتوبيا" (Utopie)، يضمنونها طرقا جديدة لأدوار الأسرة كحل للمشاكل الاجتماعية التقليدية كما جاء في جمهورية أفلاطون عن الأسرة المثالية (المرجع السابق، ص 139).

المرحلة الثانية:

وتمتد من منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتتميز بعدد من الأفكار التي تميل لتطبيق الأفكار التطورية على ميدان الأسرة والزواج، ولهذا كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الإجابة عن عدد من الأسئلة مثل هل المجتمعات الإنسانية من حيث الأصل تأخذ بنظام الوحدانية في الزواج؟ (السيد عبد العاطي وآخرون، 2002، ص 3).

مع العلم أن أفكار داروين أوحى إلى المفكرين الاجتماعيين أنه من الممكن أن تتطور أشكال ونظم الحياة الاجتماعية بنفس الطريقة التي تتطور بها الكائنات البيولوجية.

المرحلة الثالثة:

وتقع كلها في القرن العشرين وحتى منتصفه تقريبا، وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الاهتمام بالماضي والتسلسل التاريخي إلى الاهتمام بالواقع، ومن البحوث غير المحددة الواسعة النطاق إلى استخدام المناهج العلمية في تناول مشكلات أكثر تحديدا، وركزت هذه المرحلة على دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة متأثرة في ذلك بعلم النفس (مصطفى عوفي، 2003، ص 136).

أما المناهج ومواد الدراسة فقد تغيرت، إذ توفرت مصادر للبيانات والمعلومات أكثر من ذي قبل، عن طريق الوثائق الرسمية، وسجلات الهيئات الخاصة، كما تمت المناهج وطرق البحث. (سناء الخولي، المرجع السابق، ص 139).

المرحلة الرابعة:

وهي الممتدة حتى الآن، وتتميز بتزايد الاهتمام بالنظرية وتعميق الدراسات الكمية، ولكن بطريقة أكثر منهجية، علاوة على محاولات جادة لتجميع وتقييم البحوث التي أجريت في الماضي وتحديد المدارس الفكرية المختلفة أو الإطارات المرجعية النظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة كما تتميز هذه المرحلة بتحديد المجال، واختفاء الأحكام القيمية واستخدام أكثر من أسلوب واحد من أساليب التحليل المدعم إحصائياً (المرجع السابق، ص 140).

ومن هذا نلاحظ أن الدراسات الأسرية من خلال تطورها عكست تطور الفكر الاجتماعي من العمومية إلى التخصيص ومن الأصول الفلسفية إلى العلمية والمنهجية وهكذا تكشف الدراسات الأسرية المعاصرة عن موضوعات جديدة مثل: الدور والمركز والزواج والطلاق والقوة والتنشئة الاجتماعية والتغير في البناء والوظيفة وهكذا.

1-5 - بناء الأسرة:

يمثل بناء الأسرة المظهر الستاتيكي للتنظيم الاجتماعي ويعتبر في الغالب مستقراً، ضعيف التطور، لكن في الحقيقة هو ذو ديناميكية خاصة، يظهر عبر مراحل متباعدة من خلال التحولات الاجتماعية المختلفة ويقصد بالبناء الأسري تلك الروابط القائمة بين أفراد الأسرة وحجم هذه الأخيرة، فيما إذا كانت كبيرة أو صغيرة (Paul Foulque, 1978, P143) ويمكن أن نلاحظ ثلاث أنواع من الأسر: الأسرة النوواة، والأسرة الزوجية والأسرة الممتدة.

ويستخدم مصطلح الأسرة النوواة وكذلك مصطلح الأسرة الزوجية للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما المباشرين، والفرق الوحيد بينهما أن الأسرة النوواة يمكن أن يقيم مع أفرادها أحد الأقارب مثل الأخت أو الأخ أو أحد الوالدين، أما الأسرة الزوجية فهي قاصرة على الزوجين وأطفالهما فقط.

والأسرة النوواة أو الزوجية تعرف كوحدة، تبدأ بمراسيم الزواج وتستمر خلال الحياة، وتكون العلاقات الجنسية قاصرة على الزوجين، ويتركز الاعتماد الاقتصادي داخل الأسرة النوواة ليس على أحد الأقارب، فهي تعتمد على دخل الزوج من عمله وربما أيضاً

على مرتب الزوجة، كما تظهر بوضوح ملامح المحبة والعواطف الصادقة بين الأباء والأبناء وبين الاخوة.(سنا الخولي، المرجع السابق ، ص 65) .

أما الأسرة الممتدة فهي تتكون من تجمعات للأسر النواة ويطلق عليها أحيانا اسم "الأسرة الدموية أو "الأسرة المتصلة" وهذا النوع من الأسر كان شائعا سابقا في معظم المجتمعات، كما أنه لا يزال نمطا شائعا في المجتمعات غير الصناعية وهذه الأسر عبارة عن جماعة متضامنة، الملكية فيها عامة والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر أو بمعنى آخر هي الجماعة التي تتكون من أسر مرتبطة، سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة ويقيمون في مسكن واحد.

ونتيجة للتحوّل الذي طرأ في المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة انهارت روابط الأسرة الممتدة وتناقصت أهميتها.

وتعد الآن الأسرة النواة هي الظاهرة الاجتماعية العالمية، وترجع عالمية الأسرة النواة إلى الوظائف الأساسية التي تؤديها والمشكلات التي قد تترتب على قيام جماعة أخرى بهذه الوظائف، فهي وحدة اجتماعية أكثر من أن تكون أسرة من دم واحد لأنها تشير إلى حقائق بيولوجية للجنس والحاجة للأمان وإشباع العلاقات الشخصية، ووظائفها هي: الوظائف الجنسية والاقتصادية والتناسلية التربوية، فلقد ميز "كنجزي دافيز" بين أربعة وظائف اجتماعية أساسية تؤديها الأسر النووية وهي التناسل ورعاية الأطفال الصغار والرضع والتنشئة الاجتماعية. (سيد عبد العاطي وآخرون، 2002، ص 16).

وسبب شيوع هذا النوع من الأسر في العالم يعود إلى عوامل أهمها: سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسيادة الفرد ورضاه الذاتي، كما يعود إلى شدة كل من الحراك الجغرافي والاجتماعي. (المرجع السابق، ص 17).

وتتميز الأسرة النواة بالمساواة بين الجنسين، وتحديد التزامات الدور بالنسبة للفرد ولا يكون قاطعا كما هو الشأن في الأسرة الممتدة، إلا أن العبء الأكبر مازال يقع على الزوجة الأم فهي بدافع الحاجة الاقتصادية تضطر إلى الالتحاق بعمل في الخارج إلى جانب التزاماتها نحو أسرتها وخاصة أطفالها، وبالرغم من ظهور العديد من الأدوات المنزلية الحديثة، إلا أن هذه الأدوات لم تقلل من الجهد الذي تبذله الزوجة.

ورغم النتائج التي طرحها التغيير خاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية أو العزلة القرابية إلا أنه في كثير من أنحاء العالم حتى في أكثر أجزاءه الصناعية تقدماً، لازال الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسر النووية، فهو يولد في أسرة مكونة منه ومن اخوته (إخوة، أخوات) ومن والديه تسمى " أسرة التوجيه " وعندما يتزوج الفرد ويترك أسرته، يخلق لنفسه " أسرة نواة " أخرى تتكون منه ومن زوجته وأطفاله تسمى حينئذ "أسرة الإنجاب" (سناء الخولي ، المرجع السابق ، ص 41) ، ومن هنا فكل شخص ينتمي بشكل ما لأسرة واحدة على الأقل، وتظل الأسرة النواة مركز التماسل ومصدر الرعاية الأولية المباشرة.

وتقول (مارجريت ميد M.Mead): " إن الأسرة النواة شكل ملائم للأسرة بغرض التغيير، ولكنها لن تستمر في هذا الوضع إلى ما لا نهاية، لأن أسرة اليوم تدفع كل فرد فيها إلى خارج المنزل ماعدا النساء اللاتي يقمن بتنظيف المنزل وتربية الأطفال، ولذلك فإن أسرة الغد سوف تحتاج إلى أفراد أكثر، لتربية الطفل وللمعاونة عندما يمرض الطفل وتمرض الأم، إن وجود كثرة من الأطفال ربما يكون مفيداً للعب المشترك لأن إرسالهم إلى دور الحضانة سوف يتطلب مبالغ طائلة ".(سناء الخولي، المرجع السابق، ص 340-341).

إن هذا كله لن يحدث بسرعة لأنه يعني بناء مساكن جديدة، واستعدادات ضخمة مازالت غير متاحة في الوقت الراهن ولكنها سوف تحدث بالتدريج، وهذا يعني أن الأسرة الممتدة المعدلة سوف توجد في المستقبل دون أن يتطلب وجودها قريبا مكانيا بالضرورة.

1-6 - خصائص الأسرة:

ترجع أهم مقومات الأسرة وخصائصها بصفة عامة إلى الاعتبارات الآتية:

- الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية إذ لا يمكننا أن نتصور حالة إنسانية إذا لم تكن منتظمة في أسر.

- تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، فهي ليست عملاً فردياً أو إرادياً ولكنها من عمل المجتمع وثمره من ثمرات الحياة الاجتماعية، وهي في نشأتها وتطورها وأوضاعها قائمة على مصطلحات المجتمع، فمثلاً الزواج ومحور

القرابة في الأسرة كل هذه الأمور وما إليها يحددها المجتمع ويرسم اتجاهاتها للأفراد ومن يخرج عن ذلك يقابله المجتمع بقوة وعنف ويفرض عليه عقوبات.

- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها إذا ما كانت قائمة على أسس دينية تشكلت حياة الأفراد بالطابع الديني، وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية تشكلت حياة الأفراد بالطابع التقديري والتعاقدى (مصطفى الخشاب، 1985، ص 45)، والأسرة هي مصدر العادات والعرف والتقاليد وقواعد السلوك والآداب العامة وهي دعامة الدين والوصية على طقوسه ووصياه، ويرجع لها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية وهي التنشئة الاجتماعية لأن الطفل لابد أن يروض على أن يكون كائنا اجتماعيا، والأسرة هي المعلم الأول الذي يقوم بعملية الترويض الاجتماعي.

- الأسرة وحدة إحصائية، أي يمكن أن تتخذ أساس لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وظواهر الحياة والموت وما إليها من الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي (المرجع السابق، ص 46)، ويمكن أيضا أن تتخذ الأسرة عينة للدراسة والبحث وعمل التجارب والمتوسطات الإحصائية وذلك للوقوف على طبيعة المشاكل الأسرية ورسم الخطط المثمرة للقضاء عليها.

- الأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا يؤثر فيما عداه من النظم الاجتماعي وتتأثر بها، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفسادا، فإن هذا الفساد يتردد صدها في وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي أو السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعايير الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادي والسياسي فاسدا فإن هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة وفي خلقها القومي وفي تماسكها.

- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية، وهذا إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة فقد كانت قائمة في العصور القديمة بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وكانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي، حيث كان كل إنتاج أفراد الأسرة رهن استهلاكها، وقد عززت رابطة القرابة والمعيشة المشتركة التعاون في الإنتاج، وعندما اتسع نطاق الأسرة وأصبح معظم الإنتاج العائلي من خصائص المرأة، بينما الرجل كان يساهم بالأعمال الإنتاجية خارج الأسرة.

ويلاحظ أن الزوجة في الماضي كانت قادرة على إنتاج العديد من السلع التي تستخدمها الأسرة، وقد تحول هذا الدور الإنتاجي في الوقت الحالي إلى دور استهلاكي، ولذلك يتوقع منها أن تجيد فن الشراء، إلا أن هذا الدور ليس نهائياً ولا يشمل جميع النساء، فمازلن الكثيرات منهن يصنعن الملابس والحلوى والخبز ويزرعن الخضراوات ويقمن بحفظ الأطعمة ولكن لا يتم ذلك إلا حين تتوفر الظروف لذلك.

و منه نستنتج أنه وبالرغم من التطور الذي شهدته الأسرة ، فإنها لا تزال تؤدي وظائفها الاقتصادية المميزة عن غيرها من الوظائف التي سلبها المجتمع و حلت فيها الدولة محل الأسرة .

1-7 - وظائف الأسرة:

هناك كثير من المجتمعات قائمة بالفعل دون أن يكون لها نسق رسمي للسوق أو نسق قانوني أو سياسي محدد، إلا أنه لا يوجد مجتمع في العالم ليس له بناءات أسرية محددة رسمياً، ففي كل مجتمعات العالم تتحدد المكانة أو الوضع الاجتماعي للأطفال عن طريق انتمائهم إلى أسر معينة، حيث يربون وينشئون ويخضعون للضبط الاجتماعي.

ويرى كثير من المفكرين أن وظائف الأسرة يمكن أن تتحول إلى هيئات أخرى، إذ يرى هؤلاء أن الشباب يجب أن يتدربوا وفقاً لمهاراتهم ومقدوراتهم الشخصية وليس وفقاً لانتمائهم العائلية، كما يجب ألا يسمح للذكور أو الإناث بتكوين أسر مستقلة وإنما يجب أن يعيشوا في مجتمع كميوني أو شيوعي، ولا يقوم الآباء بتربية أطفالهم وإنما يتلقون هذه التربية عن طريق جهات متخصصة في المجتمع.

وحاولت بعض المجتمعات تطبيق هذه الأفكار بالفعل مثل الكمبونات الصينية والكيبوتز الإسرائيلي والكلخوز الروسي وذلك عن طريق نقل وظائف الأسرة التقليدية إلى جماعات متخصصة غيرها. مثل ما حدث في روسيا و ما قامت به ثورة 1917 فقد اعترف قادة الثورة الروسية أن الأسرة وراء دافع الملكية الخاصة، ولهذا تعرضت الأسرة الروسية بنمطها الممتد لمحنة فريدة في نوعها في تاريخ الثقافات البشرية الحديثة، ولكن فشلت هذه المحاولة نتيجة مقاومة الفلاحين فتوقفت الحكومة عن مشروعها.(سنة الخولي، 2002، ص 57).

ورغم كل هذا فإن النقد يوجه الآن للأسرة الحضرية لفقدائها كثيرا من وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها في الماضي، ففي الماضي نجد أن الأسرة كانت هي النظام الاجتماعي الرئيسي، لكن الأسرة تأثرت بالتغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل: زيادة التخصص وتعقد المجتمع الحديث، تغيرت الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها من قبل، وهذا الأمر أدى إلى انتقال عدد كبير من وظائف الأسرة إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاقها.

وقد أكد وليم أوجبرن William Ogburn أن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها وهي:

- الوظيفة الاقتصادية:

حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر

- وظيفة منح المكانة:

كان أعضاء الأسرة في الماضي يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية كبرى.

- الوظيفة التعليمية:

كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها ولا يعنى ذلك تعليم القراءة والكتابة وإنما يعنى الحرفة أو الصنعة، الزراعة، والتربية البدنية، والشؤون المنزلية... الخ.

- وظيفة الحماية:

كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسدية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء لأبائهم عندما يتقدم بهم السن.

- الوظيفة الدينية:

مثل أداء الصلاة والشكر، وصلوات الأسرة الجماعية، وممارسة الطقوس الدينية.

- الوظيفة الترفيهية:

كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو محصورة بين عدة أسر وليس مراكز خارجية مثل المدرسة، أو وسائل الترفيه المختلفة.

ونتيجة لذلك فإن أجبرن يرى أن الأسرة أصبحت مفككة والدليل على ذلك زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق. (سواء الخولي، نفس المرجع، ص 58).

لا شك في أن الأسرة فقدت بالفعل بعض وظائفها التقليدية، إلا أن هذا الفقدان كان فقط تغير في الشكل وليس في المضمون، ففي المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد وحدة اقتصادية منتجة ولكنها أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة.

ولكن الوظائف التي ذكرها أجبرن أن الأسرة فقدتها مثل التعليم، الدين، الحماية، فيمكن القول إذا كانت الأسرة قد فقدت بالفعل هذه الوظائف فلماذا إذن نجد أن الأبناء يعتقدون المعتقدات الدينية والسياسية، وكذلك المعتقدات الطبقيّة المشابهة مع تلك التي يعتنقها آباؤهم؟ كذلك إذا كانت بالفعل الأسرة فقدت وظيفتها التعليمية فلماذا نعتبرها بوجه عام والوالدين بوجه خاص، المفتاح الذي يحدد مدى تقدم الطفل في المدرسة.

وعموما تحدد المراجع العلمية وظائف الأسرة المعاصرة فيما يلي:

- إنجاب الصغار .

- المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة.

- منح المكانة الاجتماعية للأطفال والبالغين.

- التنشئة الاجتماعية.

- الضبط الاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى وظيفة جديدة وهي الوظيفة العاطفية وتعنى التفاعل العميق بين الزوجين، وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أفراد الأسرة وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة.

وترتبط على ذلك فقد نتج عن هذه الوظيفة عبء ثقيل ألقى على عاتق الأسرة لأنها أصبحت هي المصدر الوحيد الذي سيستمد منه أفراد الأسرة الحب والعاطفة.

1-8 - الأسرة والتغير الاجتماعي:

يشير التغير الاجتماعي إلى التعديل في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك ويحدث التغير الاجتماعي والثقافي لبعض الأشكال الأسرية باعتبار الأسرة نظام أولي تتداخل مع النظم الأخرى وهي تتعرض للتغيير كما تتعرض له بقية

النظم الأخرى ، وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة كما هو في المجتمعات الحديثة المعقدة (مصطفى عوفي، 2003، ص 139) ونتيجة التغيرات الاجتماعية المستمرة والعميقة التي تحدث في المجتمع فإن هذه التغيرات يكون لها تأثيرا واضحا في بناء الأسرة ووظائفها ويمكن حصر أهم التغيرات الاجتماعية التي حدثت في الأسرة فيما يلي:

أ/ إن الأسرة تغيرت نتيجة خروج المرأة للعمل وحصولها على الفرص المادية للرجل في التعليم وهو أهم تغير اجتماعي مباشر على الأسرة، كما أن مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طرديا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص وليس معنى هذا أن الزوجة غير العاملة لازالت تابعة للرجل وتمائل الزوجة في الأسرة الممتدة التقليدية، إن التغير الاجتماعي العام في المجتمع وتأثير وسائل الإعلام وزيادة الخصائص الحضرية وانتشار التعليم وتناقص حجم الأسرة أدى إلى تغير ملحوظ في دور الزوجة وفي مركزها في الأسرة إلى الدرجة التي نستطيع معها القول بأنها تشارك ببطء في مسؤولية رعاية الأسرة وتخطيط مستقبلها.(السيد عبد العاطي وآخرون، 2002، ص 17).

ومع ذلك فإن هذه المشاركة متخلفة إذا ما نظرنا إلى سرعة التغير قياسا لما هو واقع في الأسرة التي تحصلت فيها الزوجة على درجة عالية من التعليم.

ب/ يعتبر حجم الأسرة الصغيرة نسبيا من أهم الدعائم التي تقوم عليها أسر اليوم والأسرة الجزائرية حاليا لها خصائص الأسرة النواة التي تحدث عنها علماء الاجتماع ومن بين العوامل التي أدت إلى تناقص حجم الأسرة في الوقت الحاضر هو الاتجاه نحو التحكم في إنجاب الأطفال، وهذا يعتبر دليلا على أن هناك اقتناعا عاما بضرورة تحديد حجم الأسرة وهذا يؤكد أن الدعوة السابقة إلى إنجاب عدد أكبر من الأبناء للمعاونة في الأعمال الإنتاجية أو الزراعية لم تعد لها فاعلية في تحديد اتجاهات الأسرة، فالأسرة بدأت تحس بمسئوليتها المباشرة في تعليم أطفالها ورعايتهم الصحية وتهيئة أفضل الظروف لهم ليستطيعوا الاشتراك في العمل الاقتصادي انطلاقا من واقع الخبرة والمؤهل، وطبعاً هذا لن يكون إلا إذا حدثت موازنة مخططة بين دخل الأسرة ومستواها الاقتصادي بوجه عام، الأمر الذي يعتبر مؤشرا واقعا لمدى قدرتها على مواجهة الأعباء التربوية، وقد تبين من حيث النظرية و الواقع أنه كلما ارتفع دخل الأسرة قلت رغبتها في إنجاب عدد كبير من

الأطفال، وكلما انخفض دخلها اقتنعت بالمساوى المترتبة على كثرة الإنجاب في الوقت الذي لديها أطفال كثيرون بالفعل. (مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص 18).

إن تنظيم الأسرة وخاصة من حيث تحديد عدد الأطفال مرتبط ارتباطا كبيرا بزيادة المستوى الثقافي وتغير المناخ الاجتماعي وأيضا ارتفاع المستوى الاقتصادي.

ج/ إن التغير الاجتماعي الواحد الذي يتسم به العصر الحديث وعلى وجه الخصوص التغير الاقتصادي الناتج عن التقدم التكنولوجي، قد أحدث هزة في كيان الأسرة وتماسكها. (مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص 140).

ويعتقد البعض أن التغير الاجتماعي والتكنولوجي قد فرض على الأسرة مصيرا لا مفر منه وهو الانحلال التدريجي حيث ينهار نمطها التقليدي الممتد وتحول إلى أسرة نواة، وفي خضم المجتمع الحضري الصناعي المعقد تنعزل فيدب التفكك والتصدع في بنائها حيث لا يبقى هناك مبررا لوجودها غير أنها لازالت بوضعها الحالي أفضل مكان لممارسة العلاقات الجنسية. (السيد عبد العاطي وآخرون، المرجع السابق، ص 19).

قد يصدق الوصف على الأسرة في المجتمعات الغربية المتقدمة لكن الأسرة العربية والجزائرية خصوصا فعلا في حالة تحول إلى أسرة نواة بنائيا وهي تفقد كثيرا من وظائفها بانتقالها إلى مؤسسات ومنظمات أخرى في المجتمع ولكنها ولظروف عديدة لم تتحول إلى أسرة منعزلة، إلا إذا كان المقصود بالعزلة هنا عزلة عن النسق القرابي الكبير، فهذا قد بدأ فعلا، إن علاقات الأسرة الجزائرية تضيق وخاصة في المدينة لتشمل على علاقات قليلة المتصلة بالنسق القرابي، إلا أنها لا تزال محافظة عليها إلى حد ما وهذا طبعا لا يعني أن الأسرة بفقدانها لعلاقاتها بالنسق القرابي حتما يكون متبوعا لفقدانها لعلاقاتها بجيرانها أو زملاء المهنة، أو رفاق الهواية أو المعتقد، إذ أن العلاقات هذه لازالت وستضل موجودة في المجتمع الحضري ولن تتحول نهائيا إلى علاقات ثانوية وإذن فالأسرة من حيث علاقاتها لا يمكن أن تتحول إلى أسرة نواة منعزلة.

وخلاصة القول أن من العلماء من يرى أنه لا يوجد بالفعل ما يسمى بنظريات التغير الاجتماعي أو الأسري، ولكن كل النظريات هي نظريات ذات طابع احتمالي أو

ذات مدى قصير، إلا أنهم يجمعون على أن التطور التكنولوجي أو الصناعي يشكل عاملاً مهماً في تغيير الأسرة كما سبق و أن أشرنا إليه.

1-9- التماسك الأسري:

تشير كلمة تماسك إلى الارتباط الموجود بين الأفراد وبقاء العلاقة واستمرارها، وللتماسك معاني كثيرة منها: الروح المعنوية، الارتباط، التنسيق بين جهود الأفراد، الإنتاج، القوة، الاندماج في العمل، الإحساس بالانتماء، التفاهم المشترك للأدوار، العمل الجماعي بروح الفريق وجذب الأفراد نحو الجماعة. (مصطفى عوفي، المرجع السابق، 145).

ويستعمل العلماء مصطلح التماسك للدلالة على الجماعات الصغيرة والكبيرة وتتميز بثلاث مميزات وهي:

- تماسك الفرد بالمعايير والقيم المشتركة.
 - الاعتماد المتبادل الناتج عن الصلة المشتركة.
 - تضامن الفرد مع جماعته. (مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص 145)
- والتماسك الأسري هو عملية غير ثابتة كما أنها غير مستقرة، فهي تنمو من خلال التفاعل المستمر لأعضاء الأسرة وذلك حسب الظروف التي تعيشها الأسرة ومراحل حياتها المختلفة والحياة الأسرية هي ارتباط كبير ووثيق بين كلا الزوجين وأبنائهما وتأتي هذه الحياة الأسرية ويتم تماسكها عن طريق بذل الجهد بصورة مستمرة من طرف كل أفرادها حتى يكون التكيف والتوافق والسعادة الزوجية والأسرية.
- ويعد التماسك الأسري أساس التماسك الاجتماعي، كما نتفق على أن للأسرة دورها البناء من خلال العلاقات الأسرية، من حيث اكتساب الفرد الخصائص السيكولوجية المناسبة للتعامل في المجتمع.

ووفق ما سبق ذكره، فإن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع، أي أنها اللبنة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، ودورها يتمثل في بناء شخصيات أبنائها، كما أنها مسؤولة عن تنظيم أنماط السلوك داخل الأسرة وتشكيل الإطار الأسري الاجتماعي الذي يحدد سلوك أفرادها داخل الأسرة ومن ثم السلوك العام في المجتمع الخارجي. (عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، 2000، ص 45).

فالأسرة المتماسكة، العلاقات فيها تؤثر على صحة أفرادها النفسية من حيث خلق جو يساعد على نمو أطفالها في تكوين شخصية متوازنة كما تعمل على قضاء حاجاته إلى الأمن النفسي وإلى توافقه بالإضافة إلى وجود اتجاهات انفعالية سوية، فالأسرة تساعد على الاستقرار والصحة النفسية لكافة أفرادها .

وإن الخلافات والنزاعات والمشكلات النفسية بين أفراد الأسرة يخلق جوًا مضطربًا ويؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية غير سوية لدى الطفل كالغيرة والعدوانية والأنانية وعدم الاتزان الانفعالي ويهدد استقرار الجو الأسري والصحة النفسية لكافة أفراد الأسرة. (أشرف محمد عبد الغني، 2001، ص 68) ولهذا كله يمكن القول أن الأسرة كانت وما زالت المرجع الأول والأساسي في تشكيل وبناء شخصيات أفراد المجتمع.

هذا ويركز الباحثون على وجوب الاهتمام بشخصية الوالدين ولكل عوامل الوقاية من الانحراف، ذلك أن أسرة مفككة لا بد لها من أن تفقد السيطرة على عناصرها بحيث يعيش كل عنصر على هواه ولا يفهم ولا يقبل القيم التي تبتها أسرته، وإن أسرته تتراخى في تمرير هذه القيم بحيث يفقد عضو الأسرة الاتجاه السليم، عندما يفقد أبواه البوصلة التي تحدد الحلال والحرام والشر والخير. (عباس مكي، 1990، ص 170).

هذا بالنسبة لتأثير التفكك الأسري على أعضائها الصغار (الأطفال) أما بالنسبة لانعكاسات المشاجرات والخلافات المستمرة والمتكررة بين أعضائها على الأم العاملة فيضيف د/ مصطفى الخشاب بقوله: " فإذا كانت الأسرة مفككة وتسودها تيارات المد والجزر والخلافات بين عناصرها، انعكس ذلك على جهد المرأة وزاد من متاعبها في العمل، فالمرأة المتزوجة التي تعيش بعيدة عن زوجها وأسرته لظروف تتعلق بالعمل لا بد أن تعاني هذا القلق النفسي في عملها" (مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص 216) .

ومهما يكن من أمر فالبيت الصحي هو الذي يسود التفاهم والتفهم بين أفرادها، والاستقرار النفسي والنمو السليم لأطفاله والاحترام والتقدير المتبادل بين كبارها، بالإضافة إلى الشعور بالانتماء والتعاون فيما بينهم وهذا كله يخلق الأسرة المتماسكة.

ذلك أن الحياة الأسرية الفاشلة تنعكس آثارها على سلوكيات أعضائها العامة والخاصة، مما قد يؤثر على الأداء والإنجاز الوظيفي والمهني للفرد، وبالتالي تقل إنتاجيته في المجتمع، وبناءً عليه يعتبر حل المشكلات الأسرية أساس جوهري لزيادة الإنتاج

ورفع الكفاءة المهنية والوظيفية وزيادة دخول الأفراد في المجتمع، لذلك على جميع مؤسسات المجتمع أن تتضافر جهودها من أجل مساعدة أفرادها، شبابه، رجاله ونسائه، على فهم أنفسهم وأدوارهم وتدعيم ممارستهم الجيدة لها وإطفاء ممارستهم الرديئة. (د/ ماهر محمود عمر، 1992، ص 399).

إذ ما أهمية وجود طبيب ناجح أو مهندس كفاء في المجتمع وهو في نفس الوقت زوج فاشل في حياته الأسرية، وغير قادر على مواجهة مشكلاته وحلها، وما أهمية وجود مدرسة ناجحة أو اختصاصية مهنية مرموقة في إحدى مؤسسات المجتمع، وهي في نفس الوقت زوجة فاشلة في حياتها الأسرية، لا تدري شيئاً عن واجباتها ولا حقوقها الزوجية علاوة على أنها مهملة عاجزة على تنشئة أطفالها على أسس نفسية وتربوية سليمة. ولهذا ترى مارجريت ميد، (M.Mead) أن الأبوة مسألة جوهرية، بالنسبة لحسن قضاء مرحلة الطفولة في جو ملائم، يجب أن يتوفر لها كل مقومات النجاح بعيداً عن التوترات وبعيداً عن احتمالات الانفصال والطلاق. (سناء الخولي، 2002، ص 342).

2- المرأة و تطورها :

2-1-لمحة تاريخية عن مكانة المرأة قبل الإسلام:

كان وضع المرأة لدى اغلب الأمم قبل الإسلام وضعاً مهيناً قاسياً و مذلاً، فقد كانوا يعتبرونها انساناً بلا روح مع اعتقادهم بأنها أصل الشرور و منبع الآثام. فعند الهنود اعتبروها في شريعة مانو خادمة فقط لزوجها و ابيها و إذا مات زوجها أحرقوها حية و دفنوها معه، و لم يتغير الوضع بعد دخول الإستعمار البريطاني إلى الهند إلا أنه فرضوا قانوناً يمنع إحراقهم .

أيضاً في شريعة حامو رابي وضع المرأة لم يكن أحسن، فلم يكن لها حتى حق الأهلية للملكية و التصرف بها، و نفس الشيء كان وضع المرأة عند اليونان و الرومان لا تملك لنفسها لا أمراً و لا نهياً .

أما عند اليهود و النصارى فقد كانت تعتبر أصل الشرور و منبع الخطيئة و مصدر الآثام و خاصة أيام حيضها و من لمسها يكون نجساً كما اعتبروها هي سبب خروج آدم من الجنة و سبب اللعنة الأبدية التي نزلت بآدم و ذريته (محمد علي البار ، 1981، ص 14).

نفس الشيء يقال عن المرأة عند العرب، كان الكثيرون من الجاهليين ينظرون إليها على أنها بخسة و حرموها من الميراث، و أدخلوها في الأسواق كسلعة من السلع، صف إلى ذلك هناك قضية وأد البنات التي كانت شائعة عند عرب الشمال كما ذكرها المؤرخون و ذكرها الله عزوجل في قوله : " و إذا المؤودة سؤلت بأي ذنب قتلت " (التكوير، آية 08-09)

2-2- مكانة المرأة في الإسلام:

إن الدين الإسلامي يرفض اللامساواة باعتبارها من المبادئ المنافية للطبيعة و المخالفة لمقتضى أصل الخلق، فالناس من حيث هم مربيون لرب واحد، ناشئون من أصل واحد ومن ثم فإنسانيتهم واحدة، لا تسمح بامتياز فرد على آخر، اللهم إلا إذا كان هذا الإمتياز راجعا إلى معان و وجوه من كسبهم و سعيهم و عملهم الصالح (زيدان عبد الباقي، 1977، ص395).

ولهذا كان الإسلام طبيعيا فطريا حين قرر مبدأ المساواة بين الناس، وعدم الاعتراف بالفرقة الظالمة بين الذكورة و الأنوثة في معنى الإنسانية المشترك وفي حق كل واحد منهما في التمتع بمقتضيات حياته النوعية و خصائصه الطبيعية في ظل المساواة واحترام الكرامة المشتركة.

ويقول الأستاذ العقاد في كتابه " المرأة في القرآن " : " إن الرجل والمرأة سواء في كل شيء، و أن النساء لهن ما للرجال وعليهن ما عليهم بالمعروف ثم يمتاز الرجال بدرجة هي درجة القوامة التي تثبت بتكوين الفطرة وتجارب التاريخ وليس في هذا الإمتياز خروج عن شريعة المساواة حين تقضي المساواة بين الحقوق و الواجبات " ، ومن هنا نلاحظ أن كل زيادة في الحق تقابله الزيادة في الواجب فهي المساواة العادلة .

ففي أول عهد الإسلام كان وضع المرأة في حريتها في مشاركتها للرجل شأن ماكانت عليه من قبل، تعمل وفق تقاليد الصحراء و تعاليم القرآن وتوجيهات السنة وتشارك و تسهم في المناسبات العامة، لا تعرف الحجاب و لا الفرقة (مصطفى الخشاب، 1985، ص142).

ومن هذا كله يمكن أن نلاحظ أن الإسلام اعتبر المرأة كائنا مستقلا وليست مجرد تابع للرجل كما أنه أضفى عليها من الحقوق و الواجبات ما لم تحضى به المرأة إلا في

العصور الحديثة، لها حق التصرف فيما تملك بدون وساطة كما أقر لها الشرع الحق أن تتولى هي أمر الوصاية على القاصرين.

و أعطى للمرأة الأم منزلة حيث جعل الجنة تحت أقدامها ، قال تعالى : " ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين " (سورة لقمان، الآية 14).
و خلاصة القول أن مكانة الأم رفيعة المقام لا يطاولها أحد في الشريعة الإسلامية .

2-3- المرأة و التعليم:

ليس أمام المرأة من أداة صالحة تصلها بدورها الجديد باعتبارها عاملا من عوامل التقدم و التنمية إلا التعليم، فبالتعلم تستطيع المرأة كما يستطيع الرجل أيضا تجاوز الواقع واكتساب المعرفة و المهارات اللازمة للحياة الجديدة .

إن السبب الرئيسي لتخلف المرأة في المجتمعات النامية، هو حرمانها من التعليم الحديث. وهناك ارتباط بين حرمان المرأة من التعليم، و بين القيم المتصلة بمكانتها و دروها الإجتماعيين، و بين مفهوم الرجل عنها، بل ومفهومها هي عن نفسها من خلال التنشئة الإجتماعية و الممارسة السلوكية.

و من هنا نلاحظ أنه لا بد من وعي النساء أنفسهن أولا بحقهن إلى جانب وعي المجتمع بنفسه لذلك، مع العلم أن تعليم المرأة في المجتمعات النامية قد بدأ تاريخيا بعد تعليم الرجل ذلك لأن الإعتراض الإجتماعي بقدرتها ما زال يرصف تحت وطأة التصورات القديمة وهذا التخلف يبدو واضحا فيما يتصل بالمرأة الريفية.

وطبيعي أن تخلف تعليمها هو الذي أخر حضورها إلى ساحة العمل الإجتماعي، وقلل من إسهامها في تطور المجتمع و أنه من الدوائر السائدة أن هناك تلازما بين تخلف المجتمعات و تقدمها و بين وضع المرأة فيها ؛ ففي المجتمعات المتقدمة تقوم المرأة المؤهلة بدورها الإجتماعي قياما كاملا أما في المجتمعات المتخلفة فإن المرأة تقوم بدور محدود(محي الدين صابر، 1987، ص 76).

و تشير الدراسات التاريخية أن هناك آراء عدة كانت تقف حائلا أمام تعليم المرأة وقد كان للحركات الإصلاحية دور هام في تنشيط الفكر الديني و الإجتماعي و قد حظيت المرأة في هذا النشاط الإصلاحي باهتمام بالغ وهذا لدورها الهام في الأسرة و المجتمع.

وقد انقسم المصلحون إلى ثلاثة فئات في قضية تعليم المرأة :

الفئة الأولى : تعتبر الفئة الأكثر حرصا على بقاءها رهينة البيت بدعوى المحافظة على العادات و الشرف و الأصول التي خلفها الآباء و الأجداد.

الفئة الثانية: تدعو إلى التحرر من رقابة القيود التي تحرمها من نور العلم و المشاركة العلمية و المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق و الواجبات داخل الأسرة وخارجها .

الفئة الثالثة : هذه الفئة معتدلة إذ تؤكد على ضرورة تعليم المرأة و محو سحابة الجهالة على عقلها حتى تتمكن من مسؤوليتها العظيمة في تربية الأجيال الصاعدة التي تعتمد عليها الشعوب في تحرير الوطن وتدبر البلاد (عوفي مصطفى، 2002-2003، ص41) ومن هذه الفئة في المشرق العربي جمال الدين الأفغاني، عبد الرحمن الكواكبي، و في المغرب العربي الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ الفاضل بن عاشور.

وقد أجمعت هذه الفئة من المصلحين على أن وضع المرأة يمكن أن يكون مؤثر لتقدم المجتمع أو تخلفه، ووضع المرأة مرتبط بقدرتها الإجتماعية، وقدرتها الإجتماعية منوطة بتعليمها ، لأن التعليم هو الوسيلة القادرة على تغيير قدرتها و تأهيلها للحياة الجديدة.

وقد بينت الدراسات في العالم أجمع أن العلاقة الوثيقة بين مستوى تعليم المرأة، و مستوى وفيات الأطفال ، حيث أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يترافق مع تدني نسبة وفيات الأطفال.

كما أن الدراسات بينت الترابط بين مستوى تعليم المرأة و استعمالها للخدمات الوقائية و العلاجية التي تتطلبها المحافظة على صحة أطفالها .

كما أظهرت الدراسات أيضا تأثير مستوى تعليم المرأة في مستوى خصوبتها، فكلما ارتفع مستوى تعليمها، انخفض عدد ولاداتها، وطالت فترة التباعد بين ولادة و أخرى، مما له مردود مفيد بالنسبة لصحة الأولاد و صحة الأم و صحة الأسرة.

2-4- المرأة و العمل الخارجي:

إن للعمل قيمة كبيرة في حياة الإنسان السيكولوجية و الإجتماعية، و إن التغييرات الأيديولوجية و التكنولوجية قد أدت إلى دخول المرأة للعمل و الإنتاج فخلقت انسانا جديدا له مميزاته و خصائصه النفسية المختلفة عن خصائص المرأة القديمة التي محيطها الأسرة

و المنزل و الأهل و الأقارب(سليم نعامة، 1984، ص50). " ويمكن أن نعرف العمل على أنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أو بدنيا للمشاركة في خدمة الفرد و المجتمع و يهدف إلى الحصول على أجر يساعد الفرد على الوفاء باحتياجاته " (عوفي مصطفى، 2003، 142). مع العلم أن الوظيفة الأساسية و الأولى للمرأة هي تكوين أسرة، و انجاب الأطفال و تنشئتهم تنشئة تتماشى و أخلاقيات المجتمع الذي تنتمي إليه الأسرة، و هذا الدور مازال قائما و لا جدال فيه، لكن مع التطور التقني و الصناعي أصبح للمرأة دور ثان جديد هو العمل الخارجي الذي أضيف إلى أدوارها التقليدية كزوجة و أم .

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل كانت و خلال حقبة من الزمن محصورة في طبقات الدنيا من المجتمع، حيث الفقر دفع رجال هذه الطبقات بالسماح لزوجاتهم و بناتهم بالعمل خارجا.

ويعرف المتفقون عموما و المؤمنون بنظرية التفسير المادي للتاريخ على وجه الخصوص أن المرأة الأوروبية قد زجت إلى ميدان العمل عند تكون المجتمعات البرجوازية و الرأسمالية و انهيار النظام الإقطاعي السائد آنذاك، بعده بدأت معالم التغيير القوية تظهر عند اكتشاف الآلة البخارية و قيام الثورة الصناعية الكبرى، و عند إذ هاجر آلاف بل الملايين من القرويين و الفلاحين من قراهم إلى المدن الكبرى باحثين عن العمل لدى الرأسمالي الجشع الذي يعطيهم الفئات مقابل ساعات العمل الطويلة، و بقي الأطفال و النساء ينتظرون رب الأسرة، الذي ذهب إلى المدينة ليعولهم، فلا الأب عاد و لا دراهمه وصلت، بعدها اضطرت النساء و الأطفال القابعون في الأرياف في الزحف إلى المدن بحثا عن لقمة العيش(محمد علي البار، 1981، ص100).

هذا و لا يمكن لأحد أن ينكر أثر الحربين العالميتين في زيادة تحرر المرأة من جهة و انتشار اشتغالها بشتى الوظائف من جهة أخرى، ذلك لأن الحرب العالمية الأولى طلبت من جميع الرجال القادرين على حمل السلاح الإنخراط في سلك الجندية، و هكذا خلت أعمال و وظائف كثيرة و خاصة بالمصانع و من تشغيلها من الذكور و تحتم ملؤها بالإناث، فلما وضعت الحرب أوزارها صار من الصعب على الكثيرات من النساء ترك العمل و العودة للإقامة بين جدران المنزل.

إلا أن الحرب العالمية الثانية كانت أكثر تغييرا للمجتمعات التجارية و تلك التي تأثرت بها دون المشاركة بها من الحرب العالمية الأولى، فقد جندت النساء وبخاصة بالدول الغربية في القوات العسكرية الجوية و البرية و البحرية. و أصبح بعد انتهاء الحرب من الصعب على النساء فقد حريتهن التي تحصلن عليها خلال الحرب ويقمن في البيوت خاصة و أن الحرب قد حصدت العديد من أرواح الرجال.

"وبهذا تعتبر الحرب العالمية الثانية معلما تاريخيا في حركة تحرر المرأة و حصولها على حقوق مساوية لحقوق الرجل" (عوفي مصطفى، 2000-2003، ص43). هذا ويزداد خروج المرأة للعمل بصورة متزايدة يوما بعد يوم وهناك اتجاه عالمي نحو إعطاء المرأة حرية أكثر وذلك بعد أن ثبت أنه ليس هناك فرق بين الرجال و النساء فيما يتعلق بالذكاء و المهارات و القدرات، وفي حالة وجود فروق كثيرة بينهما فيما يتعلق بهذه العوامل فإنها عندئذ تكون نتيجة الثقافة لا الفطرة .

2-5- المرأة و العمل المنزلي :

من أهم ما تواجه المرأة العاملة مشكلة التوفيق بين عملها المنزلي و عملها في المؤسسة أو ما يعرف بالمتفصل بين العمل المنزلي و العمل المهني لدى المرأة أو ما يسميه البعض بصراع الأدوار و هذا يعني أن الصراع يكون بين متطلبات البيت و تربية الأطفال لهذه الوظائف يعتبرها المجتمع منذ القديم وظائف خاصة بالمرأة وحدها و متطلبات العمل .

إن الأعمال المنزلية اليومية و المتمثلة في مختلف الأعمال التي تقوم بها المرأة ، تنظيف المسكن ، غسل الملابس و كيهها، تهيئة الطعام، خدمة الزوج و رعاية الأطفال و كل ما يتعلق بهم من رعاية صحية ، تربوية، نفسية ، بالإضافة إلى خدمة باقي أفراد الأسرة إذا كانت أسرة ممتدة .

إن الأشغال المنزلية التي تقوم بها الزوجة العاملة تحتل حيزا كبيرا من حياتها الأسرية و هو كما تنظرن إليه نشاط يعبر عن هويتهن كنساء و يستغرق مدة زمنية كبيرة و جهدا مضاعفا بالنسبة للمرأة العاملة و نتيجة لذلك تشعر الزوجة العاملة بالإرهاق ، هذا الإرهاق هو الذي يؤدي إلى إحساسها بالصراع ، أضف إلى ذلك مشاكل الزوج

و الأطفال و هذا كله يجعل تفكيرها مشتت، و يسبب لها ارتباك الذهن و عدم التركيز في عملها و بالتالي يؤدي بها إلى التقليل في الإنتاج.

إن المرأة العاملة كثيرا ما تجد نفسها أمام مطالب و توقعات متعددة و اختيارات صعبة قد تكون مستحيلة ، فما ينتظره البيت منها لا يمكن أدائه نتيجة عملها الخارجي، و ما يتوقعه الزوج تحول دونه حاجات الأطفال و مطالب البيت و ضيق الوقت و نقص الجهد، و ما تتمناه لذاتها قد لا يتاح لها عندما تجد نفسها موضوعة دائما أمام اختيارات و أولويات متعددة تأجيل هذا و تقديم آخر حتى تتمكن من المحافظة على الحد الأدنى من استمرارية الحياة .

-تنظيم العمل المنزلي داخل الأسرة :

هناك نظرة في المجتمع عامة مؤداها أن العمل المنزلي في مجموعة هو من اختصاص المرأة، و هذه النظرة نتجت من أن وظيفة الإنجاب و رعاية الأطفال الخاصة بالمرأة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنزل ، بالإضافة إلى أن المرأة تفرغت للأشغال المنزلية في معظم المجتمعات ، مع العلم أن كثيرا من الوظائف المنزلية يستطيع الزوج و الأولاد البالغون أن يقوموا بها ، أو أن يشاركوا فيها ، و منها ما يشكل اختصاص للرجل في مجال التسوق خارج المنزل و نذكر منها بالتحديد وظيفة تربية الأطفال ، حيث أن الأب في المجتمعات العربية عامة لا يصرف الوقت الكافي في العناية و التربية و ملاعبة الأطفال، بل تعتبر وظيفته أن يكون المرجع الكابح لطلبات الأولاد (مجموعة من المؤلفين ، 1999، ص 107) و هذا الفعل يقيد دوره و يمنعه من التمتع بطفولة أبنائه و أبوته لهم كما كان يجب أن يكون الحال.

إن مشاركة البالغين في الأسرة من كلا الجنسين في تحمل الأعباء المنزلية ، يحرر المرأة من بعض الأعمال المنزلية الروتينية التي غالبا ما توصف بالمملة، كما يساعدها في تحقيق التوازن بين دورها المنزلي و المهني خاصة في الفترة التي تكون المرأة فيها قد انتهت من الإنجاب.

كما أن مشاركة كل من الزوج و الأولاد في أشغال المنزلي يولد إحساسا بالمساواة بين الذكر و الأنثى في الحقوق و الواجبات في كل المجالات ، و تغرس في الأولاد هذه المبادئ منذ الصغر، و نجد هذه الظاهرة حتى في البلدان المتقدمة فلقد بينت الدراسات "

حساب استعمال الوقت " أن المرأة العاملة تقوم بنفسها بالأعمال المنزلية على حساب وقت فراغها (المرجع السابق، ص 108).

إن تشجيع مشاركة البالغين خاصة من الذكور في الأشغال المنزلية ، يتطلب بذل مجهود في تغيير العادات و نظرة المجتمع إلى العمل المنزلي الذي كثيرا ما ينظر له بأنه عمل أنثوي و عديم القيمة.

فحسب السوسيولوجي Pierre Bourdieu إن العمل الذي تهب المرأة له نفسها و الجهد الذي تبذله في المنزل و الذي هو غير مأجور يعد عديم القيمة لأنه خارج فضاء السوق (SAWSAN.R 2004.P2) و لهذا كثيرا ما ينظر إلى عمل المرأة المنزلي بأنه خطير، فالمرأة باعتبارها مربية و مكونة للجيل الجديد لابد من مساعدتها خاصة لما تكون عاملة حتى يمكنها من التوفيق بين عملها المنزلي و أداء مهنتها في أحسن الظروف .

إن الاعتراف بالجهد العسير و الوقت المديد اللذين تتطلبهما نشاطات المرأة في الشؤون المنزلية يؤدي إلى تحسين نظرتها إلى ذاتها و إلى رفع شأنها في المجتمع، كما يؤدي أيضا هذا الاعتراف إلى تصحيح نظرة المجتمع إلى الأعمال المنزلية بالذات ، و عدم اعتبارها سهلة و مفروضة على المرأة (Ibid . P3).

مع العلم أن الاستخفاف الذي يشهده عمل المرأة كربة بيت و إعطاء الأعمال المنزلية مكانة أدنى من طرف الرجال، نجد الكثير من النساء يقدرن و يفخرن بأدوارهن كربات بيوت و ذلك بمساهمتهن الفعالة في سبيل تحقيق الرفاهية و الراحة لأسرهن داخل جدران المنزل ، الذي يعتبر هدفا ساميا في حد ذاته، و يشعرون بالرضى و السعادة عندما تقمن به بجدارة.

و على الرغم من جميع ردود الأفعال المناهضة و الاعتراضات التي تنتظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة أو كشكل من أشكال الاستبداد ، فإنها ما زالت المهنة الرئيسية للنساء سواء كن متزوجات أو غير متزوجات ، أمهات أو ليس لهن أطفال ، عاملات أو غير عاملات (سنا خولي ، 2002 ، ص 99) .

إن الأعمال المنزلية مهنة دون شك و لكنها مهنة كما يحلو للبعض أن يطلق عليها " ذات مظهر كاذب " ، و لهذا ينبغي أن يقابل القيام بها بكل إعجاب و تقدير كما يجب أن يكون هناك تعاون بين أفراد العائلة التي تعمل فيها الأم ، لأن رغم أن هذا العمل غير

مأجور إلا أنه يبذل جهدا كبيرا للقيام به، و هذا الجهد ينعكس على صحة الأم العاملة مع العلم أن المساعدة هو مطلب إنساني فكيف بين أفراد الأسرة الواحدة ؟ .

2-6- موقف الدين من عمل المرأة:

إن الإسلام يعالج عمل المرأة من منظور شمولي يقوم على ركيزة أساسية تتعلق بإعطاء المرأة حق العمل وفقا لدورها في الحياة الإنسانية، ومسئوليتها المباشرة لرعاية الأسرة وانسجاما مع ما منحها الله تعالى من مواهب واستعدادات فطرية واتجاهات نفسية وميول وغرائز مختلفة يمكن أن تتيح لها العمل في أنشطة اقتصادية محددة .

ومن خلال استقراء النص القرآني يتضح لنا ان معالم النظرية القرآنية في مجال عمل المرأة تقوم على ثلاثة دعائم جوهرية يكمل بعضها بعضا وهي :

الدعامة الأولى : الإصلاح

الدعامة الثانية : الإيمان

الدعامة الثالثة: الثواب(أحمد محمد سعد،ياسر عبد الكريم الحوراني،2000،ص18)

ومن أبرز الأمثلة القرآنية التي تجمع بين متغيرات الصلاح و الإيمان و الثواب يمكن الوقوف عليها كشرط واضحة لعمل المرأة تتجلى بتتبع النصوص القرآنية التالية: قوله تعالى: " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض " .

وقوله تعالى: " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " (سورة النحل، آية 98).

ويتضح من هذا الخطاب في هذه النصوص القرآنية أن الفئة المستهدفة ليس الرجل وحده ولا المرأة وحدها و إنما الرجل و المرأة على حد سواء وذلك بقوله تعالى: " من أو أنثى " .

إلا أن المعيار الأهم في تحديد صلاح المرأة للعمل يعتمد على مضمون الخطاب الشرعي، علاوة على معيار الملائمة ، و القدرة، والحاجة التي تقتضيها ظروف المجتمع المختلفة، ولذا فإن مجالات التطور و التقدم الإقتصادي تسمح للمرأة بالإنخراط في العديد من الأنشطة الإقتصادية، و تتمكن المرأة من خلال ذلك من اكتساب المعارف الخاصة وتعلم التدريب والمهارات الكثيرة(المرجع السابق، ص 20).

فقد أجاز الإسلام للمرأة بالعمل حيث أن العمل إسم شامل لكل ما يقوم به الإنسان من جهد ذهني و بدني وهذا لا تمنع المرأة منه أصلا.
و الأصل في العمل جائز شرعا للرجل و المرأة بشرط تحفظ للمرأة كرامتها وعفتها ويتناسب مع فطرتها و تدبير شؤون بيتها وأولادها مع عدم الإختلاط قدر الإمكان إلا لضرورة أو حاجة (المرجع نفسه، نفس الصفحة).

2-7- دوافع خروج المرأة للعمل:

كان هذا الموضوع محور بحوث كثيرة، خاصة دوافع خروج المرأة الأم لميدان العمل، فبعض هذه البحوث تناول دراسة الدوافع وراء هذا العمل وبعضها اهتم ببيان نتائجه والبعض الآخر تناول دراسة الإتجاهات والقيم المتعلقة بموضوع خروج المرأة للعمل، وجاءت معظم نتائج هذه البحوث متعارضة، بعضها يؤكد أهمية عمل المرأة والبعض الآخر يسخط على الزوجة الأم التي تخرج للعمل.

ولقد أكدت الغالبية العظمى للنساء أن من أهم دوافعهن للعمل هو الحاجة الإقتصادية، والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للإعتماد على دخل المرأة.(كاميليا عبد الفتاح، 1984، ص86).

إلا أن هذا الدافع انخفضت قيمته تدريجيا وذلك بازدياد فرص التعليم وزيادة عدد النساء العاملات بالإضافة إلى التغير الذي حدث في مفهوم دور المرأة، بالإضافة إلى الدافع المادي و الذي نجده واضحا في الأسر ذات الدخل المنخفض هناك دوافع شخصية كرجبة المرأة لتثبت كفاءتها وقدراتها في انجاز الأعمال التي كانت وقفا على الرجال فقط، و يظهر هذا بوضوح بين العاملات المتعلمات تعليما عاليا، لأن التعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول على العمل فقط بل إنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة التي تعمل خارج المنزل (عوفي مصطفى، 2003، ص143).

أضف إلى ذلك هناك دوافع تحقيق الذات وحتى تقضي المرأة على الوضع التقليدي الذي وضعها فيه المجتمع الذي ينظر إليها على أنها زوجة وربة بيت وأم لأطفال وهذا راجع للتنشئة الإجتماعية، وحتى أيضا تقضي على وقت الفراغ وتنظم أوقاتها فيكون لكل من عملها المنزلي و الخارجي إطار منظم له بداية و نهاية.

ومنه ذكر "تيلور" أن دوافع العمل تميل إلى أن ترتبط بالمال فالناس قد رسخ في اعتقادهم أن المال هو المدخل إلى السعادة ولذا فإنهم عندما يحسون بأن هناك نقصا في حياتهم فإنهم يطالبون بمال أكثر، وتشير الحاجة إلى المال إلى أنهم يريدون شيئا، ولكنهم لا يوضحون لنا ماهو هذا الشيء (كاميليا عبد الفتاح ، 1984، ص87).

أما في الوطن العربي ففي بحث أجري لمعرفة دوافع خروج المرأة العربية للعمل وتم هذا البحث في كل من تونس و الكويت و الأردن على 3000 امرأة و تبين من خلاله أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة و ثلاثة اسباب مادية، هي الحاجة المادية و الحاجة في تحقيق الرفاهية، و تأمين المستقبل في حين لم تظهر أية علاقة بين عمل المرأة و مجموعة الحاجات المعنوية، وهذا يعني أن المرأة العربية مازالت تنظر إلى دورها كما حدده لها المجتمع، حسب الإطار التقليدي، وهي الآن في حالة سعي لتحقيق ذاتها.

ومن كل ما سبق نستنتج أن خروج المرأة للعمل جاء بدافع الحاجة المادية وهذا طبعا يعكس ثقافة المجتمع التي يرغب أساسا في بقاء المرأة في المنزل حتى تنفرغ لواجباتها المنزلية و تربية أطفالها، وتحقيق الذات طبعا لا يتم إلا من خلال القيام بواجباتها الأسرية، فالإعتناء بالأسرة هي الوظيفة الأساسية للمرأة أما عملها خارجا فيأتي في المرتبة الثانية ويمكن الإستغناء عنه إذا حدث وفشلت المرأة في التوفيق بين أداء عملها خارجا و القيام بأعباءها الأسرية .

2-8-العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل:

هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وديمغرافية متشابكة تلعب دورا فعالا في عملية جذب المرأة للعمل خارج المنزل وأهم هذه العوامل التي تشجع المرأة على العمل والإقبال عليه هي :

التعليم و التأهيل و التدريب : يزيد التعليم و التدريب من مكانة المرأة على العمل ويرفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويخفض نسبة الخصوبة، ويضعف التقاليد، ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة.

وهذا ما تبرزه الإحصائيات إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه، وهذا طبيعي، فالمرأة عند حصولها

على مؤهل علمي، تصبح غير راغبة في التفرغ للأعمال المنزلية الروتينية المملة، وتسعى جاهدة للإستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها (هنري عزام، 1982، ص272).
إن تعليم المرأة في كثير من الأحيان ينظر إليه باعتباره عاملاً يهيئ المرأة لتصبح زوجة و أما أكثر مما يهيئها لدخول مجال العمل، و كثيرا من الكتب المدرسية المتبعة في مناهج التعليم لا تعكس صورة للمرأة متقدمة وتبرزها كإنسان فعال، وناشط اقتصاديا واجتماعيا فهي غالبا ما تصورها على أنها ملتزمة بدورها الرئيسي و الوحيد ألا وهو دور الأم وربة المنزل الدور التقليدي طبعا.

أما فيما يخص التدريب المهني للفتيات فلا يزال غير متطور في أحسن الحالات لم يحصل التعليم المهني أو الفني إلا على 4 أو 15 % من الفتيات في الوطن العربي كل، حيث أن برامج التدريب بشكل عام في الوطن العربي ومن بينهم الجزائر تهدف إلى إبراز الدور الإقتصادي التقليدي للنساء، حيث تحدد تحضيرهن من أجل مهن معينة في قطاع الخدمات مثل التمريض و النسيج والتعليم و أعمال السكريتارية (عبد القادر جلول، 1983، ص129).

وهناك أسباب أخرى لا بد من الإشارة إليها وهي أسباب ذاتية خاصة بالمرأة نفسها والتي تؤثر في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أي تساهم في إقلال نسبة خروج المرأة للعمل وتتمثل في شخصية المرأة والتي مازالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس بالإضافة إلى آثار الأفكار القديمة و العادات و التقاليد التي كانت سائدة من قبل حيث تتباهى الكثير من الطالبات بأنهن لسن بحاجة للعمل، وأن مجرد رغبتها في الحصول على درجة جامعية ليس سوى سلاح تحتجن إليه في المستقبل، وهذه الأفكار للأسف تسيطر على أفكار الكثيرات من الطالبات في التعليم العالي، فهذهن الأول يتركز في حياتهن الزوجية و حياة أطفالهن فيما بعد.

هذه العوامل مهمة فهي عوامل نفسية تمثل ظواهر لا يجوز إغفالها على الرغم من أنها من أسباب ونتائج أساليبنا التربوية .

ومتى فهمت المرأة دورها وبلغت مستوى الوعي الكامل بأن وظيفتها وعملها ليس مجرد وظيفة حينئذ سوف تدرك أن هذا يمنحها عدة فوائد أهمها :

-توسيع آفاقها وتدعيم شبكة علاقتها الإجتماعية و الإقتصادية وزيادة إحساسها بمكانتها الإجتماعية نتيجة تغير المفهوم التقليدي بدور الزوج والزوجة.
-مساهمتها في ميزانية الأسرة بصورة تكفل لها الولاية بنسبة 50% على شؤون الأسرة، لاسيما وأن المرتبات في كثير من الدول العربية لم تعد تسمح للزوج بمرتبته فقط القيام بتوفير حياة اجتماعية واقتصادية ملائمة للأسرة، بالإضافة إلى أن بمرتبها تضمن استمرار المستوى الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في حالة وفاة الزوج، وبذلك أزاحت على زوجها ضغوطات كثيرة، و التي كانت ترهق أعصابه المتمثلة في خوفه على مستقبل أسرته من بعده.

-كما أنها سوف تدرك بأن المرأة المثالية لم تعد تلك التي تضحي بنفسها في سبيل سعادة زوجها و أسرته و إنما المفهوم الآن للمرأة المثالية هي تلك الناجحة في عملها وفي بيتها .

-كما أن العمل يضمن للفتاة في حالة عدم زواجها حياة اجتماعية واقتصادية ملائمة بدلا من الإعتماد على مساعدة أو إحسان الآخرين .
-بالإضافة إلى احترام المجتمع للمرأة العاملة فهو يضمن لها الإحترام بما تقدمه من إسهامات اجتماعية واقتصادية على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع ككل .

خلاصة الفصل:

ما نستخلصه من هذا الفصل هو أن الأسرة عبارة عن مجتمع منظم يرتبط أعضائه فيما بينهم بعلاقات قانونية و أخلاقية، ولقد اهتم بها العلماء منذ القدم كما أنها قد مرت بمراحل عدة عبر التاريخ من حيث التطور فلقد كانت عبارة عن أسرة ممتدة متكونة من عدة أفراد و الملكية فيها عامة و السلطة لرئيس الأسرة أو الجد ثم نتيجة للتطور السريع في التكنولوجيا و الصناعة ظهرت للوجود الأسرة النووية وهي وحدة اجتماعية تشير إلى حقائق بيولوجية للجنس و الحاجة للأمان و إشباع العلاقات الشخصية .
ورغم هذا فإن الأسرة الممتدة لم تنقرض و لا زالت موجودة خاصة في المجتمعات الزراعية .

كما تتميز الأسرة بخصائص عدة و تقوم على مصطلحات يقرها المجتمع كما تعد الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها و لها عدة وظائف أهمها إنجاب الأطفال و تنشئتهم تنشئة متماشية مع قيم مجتمعهم، و منح المكانة الإجتماعية لهؤلاء الأطفال و البالغين أيضا بالإضافة إلى الوظيفة العاطفية .

كما نستخلص من هذا الفصل أن المرأة هي الأخرى قد شهدت مراحل عدة من التطور حتى وصلت إلى مرحلة خروجها للعمل ذلك بفعل النهضة الصناعية بالإضافة إلى الوعي الذي وصلت إليه بسبب التعليم، وبالتالي أصبح لها دور ثاني تقوم به و الذي أضيف لدورها الأول التقليدي (يعني ربة بيت و أم وزوجة)، و بالتالي ظهر مفهوم جديد لدور المرأة في المجتمع.

مراجع الفصل الأول .

1. سناء الخولي : " الأسرة و الحياة العائلية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2002.
2. بوتفوشت مصطفى: " العائلة الجزائرية : التطور و الخصائص الحديثة " ، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984.
3. MENDRAS.Henrie : ' « les éléments de sociologie » , Arnord collin, paris, 1975.
4. مصطفى بوتفوشت : المرجع السابق .
5. عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني : " الأسرة على مشارف القرن 21: الأوار ، المرض النفسي، المسؤوليات " ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2000.
6. عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني : المرجع السابق .
7. مصطفى الخشاب : " دراسات في الإجتماع العائلي "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1985.
8. عوفي مصطفى: "خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري " مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 19 جوان 2003.
9. سناء الخولي، المرجع السابق .
10. سناء الخولي ، المرجع السابق .
11. السيد عبد العاطي و آخرون : " الأسرة و المجتمع "، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2002.
12. عوفي مصطفى ، المرجع السابق .
13. سناء الخولي، المرجع السابق .
14. المرجع السابق .
15. المرجع السابق .
16. المرجع السابق .

17. المرجع السابق .

18.FOULQUE, Paul:« Vocabulaire Des Sceinces Sociales ». P.U.F.
1978.

19. سناء الخولي ، المرجع السابق.

20. السيد عبد العاطي و آخرون، المرجع السابق.

21. المرجع السابق.

22. سناء الخولي ، المرجع السابق.

23. عوفي مصطفى ، المرجع السابق .

24. السيد عبد العاطي و آخرون، المرجع السابق .

25. عوفي مصطفى: " خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك
الأسري " المرجع السابق.

26. عوفي مصطفى ، المرجع السابق .

27. السيد عبد العاطي ، المرجع السابق.

28. عوفي مصطفى : " خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك
الأسري " المرجع السابق.

29. عبد المجيد سيد منصورو زكريا أحمد الشربيني ، المرجع السابق.

30. أشرف محمد عبد الغني: " المدخل إلى الصحة النفسية " ، المكتب الجامعي
الحديث ، الإسكندرية، 2001.

31. مكي عباس : " تماسك الأسرة و دور الأب و الأم في الوقاية من الجريمة
و الانحراف في ضحايا الجريمة " ، المركز العربي للدراسات الأمنية
والتدريب، الرياض، 1990.

32. مصطفى الخشاب ، المرجع السابق.

33. ماهر محمود عمر: " سيكولوجية العلاقات الاجتماعية " ، دار المعرفة
الجامعية، الإسكندرية، 1992.

34. سناء الخولي ، المرجع السابق .

35. محمد علي البار: "عمل المرأة في الميزان"، الدار السعودية للنشر و التوزيع، 1998.
36. زيدان عبد الباقي: "المرأة بين الدين و المجتمع" ، السلسلة الثقافية الاجتماعية الدينية للشباب، ط2، بنغازي، 1977.
37. مصطفى الخشاب: "دراسات في الإجماع العائلي"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1985.
38. محي الدين صابر: "تعليم المرأة و تدريبها و علاقتها بالتنمية القومية" ، مجلة من قضايا التنمية في المجتمع العربي، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ط2، 1987.
39. عوفي مصطفى: "الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون المعاصر" ، دراسة ميدانية بجامعة باتنة، رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، قسنطينة ، 2003/2002.
40. سليم نعامة: "سيكولوجية المرأة العاملة" ، أضواء عربية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت، 1984.
41. عوفي مصطفى، المرجع السابق.
42. محمد علي البار، المرجع السابق.
43. عوفي مصطفى: "الوضع الإجتماعي للمرأة العاملة في القانون المعاصر" ، المرجع السابق.
44. مجموعة من المؤلفين: "المرأة العربية بين نقل الواقع و تطلعات المستقبل". مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أيار - مايو، 1999.
45. المرجع السابق.
46. SAWSAN, R : "La Reconnaissance De Travaile De La Femme Au Foyer " . Revue Aslem – Taslem, N° 38 fevrier2004.
47. Ibid .

48. أحمد محمد سعد، ياسر عبد الكريم الحوراني: ط المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي" ، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ، جامعة مؤتة ، الدوحة، قطر، العدد الأول، 2000.
49. أحمد محمد سعد، ياسر عبد الكريم الحوراني: المرجع السابق.
50. كاميليا عبد الفتاح: " سيكولوجية المرأة العاملة" ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، 1984.
51. عوفي مصطفى: " خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري" ، المرجع السابق .
52. كاميليا عبد الفتاح، المرجع السابق.
53. هنري عزام:"المرأة العربية و العمل :مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة و دورها في عملية التنمية " ، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، افريل - نيسان، 1982.
54. عبد القادر جغلول: " المرأة الجزائرية و حرب التحرير 1954-1962" ، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، 1983 .

الفصل الثاني

تطور المرأة والأسرة في الجزائر

- 1- تطور الأسرة الجزائرية .
 - 1-1- لمحة تاريخية عن بناء الأسرة الجزائرية .
 - 2-1- تغيير بناء الأسرة الجزائرية .
 - 3-1- آثار العوامل الاقتصادية في تركيب العائلة الجزائرية .
- 2- تطور المرأة الجزائرية .
 - 1-2- المرأة الجزائرية و وضعيتها في الأسرة .
 - 1-1-2- وضعية المرأة الجزائرية في البنية التقليدية .
 - 2-1-2- المرأة الجزائرية قبيل اندلاع حرب التحرير الوطني .
 - 3-1-2- المرأة الجزائرية خلال الحرب .
 - 4-1-2- وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة .
 - 2-2- دور المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري الحديث .
 - 3-2- المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري .
 - 1-3-2- قانون الأسرة و موقف المرأة الجزائرية منه .
 - 2-3-2- مرحلة ما قبل صدور قانون الأسرة .
 - 3-3-2- قانون الأسرة و أركان عقد الزواج .
 - 4-3-2- قانون الأسرة و تعدد الزوجات .
 - 5-3-2- نصيب المرأة من الميراث من خلال قانون الأسرة .
- 2-3-6- أركان عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري و مقارنته ببعض قوانين الأحوال الشخصية العربية

تطور المرأة في الجزائر

لقد تعرضنا سابقا إلى موضوعيها و خصائصها بالإضافة إلى وظائفها المتعددة و الظروف التي ساربت بها، بالإصافه إلى موضوع المرأة و ماشهدته هي الأخرى من تطور عبر العالم.

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى موضوع المرأة و الأسرة في الجزائر لأن لكل مجتمع خصوصياته.

1- تطور الأسرة في الجزائر:

1.1- لمحة عن بناء الأسرة الجزائرية:

تشير الدراسات التي أجريت حول الأسرة الجزائرية إلى أنها تلك الأسرة الكبيرة الواسعة التي تضم عدة أسر زواجية في دار كبيرة كما أنها تعتبر أسرة بطريقية بالدرجة الأولى، ذلك لأن الأب أو الجد هو الحاكم الأعلى لهذه الجماعة الأسرية، حيث هو المتصرف والمسير للمال ولشؤون الأسرة، كما أنه حامي لقيم الأجداد الموروثة. فمكانته جد معتبرة في العائلة فهو الوحيد القادر على توجيه أفرادها وطاعتهم له واجبة. وهكذا تتميز العائلة الجزائرية بالأبوية وهذه الأهمية تعطى لدور ووضع الأب فقط. إنها عائلة أكتانية أي نسبها ذكوري والانتماء أبوي. ويمكن لهذه العائلة أن تضم عدة أجيال في نفس البيت ولكن مع تطور المجتمع ظهرت الأسرة الحديثة أو الأسرة النووية التي تتكون من الأب والأم والأطفال. وفي هذا النوع من الأسر السلطة لا تكون محددة لكن يكون هناك تعاون بين الزوج والزوجة (الأب والأم) بعد أن كانت المرأة منعزلة تماما عن عالم الرجال. وهنا تتولى المرأة أغلبية نشاطات الأسرة ومع ذلك يبقى هذا التطور شكلي فقط وتبقى الأسرة الجزائرية متمسكة بروابط القرابة والتضامن الأسري حتى الآن.

1-2- تغيير بناء الأسرة الجزائرية:

لاشك أن التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها المجتمع الجزائري منذ نصف قرن تقريبا قد تركت آثارها الواضحة والعميقة في البناء السوسولوجي للمجتمع الجزائري بصورة عامة ومؤسساته الهيكلية كالعائلة والقرابة والزواج والوظائف بصورة خاصة.

وقد تمخض عن هذا التغيير الذي شهدته العائلة الجزائرية التقليدية ظهور صفات ومزايا دائمة أعطتها طابعها الخاص وشخصيتها وسميتها الثابتة التي جعلتها تختلف عن بقية العائلات في العالم.

وما يمكن الإشارة إليه هو أن التغيير جاء نتيجة وحشية الاستعمار الفرنسي الذي دام 130 سنة، وأيضا نتيجة للتحضر والتصنيع والتحديث والعولمة الشاملة التي نعيشها هذه الأيام.

إن المميزات البارزة التي تتميز بها العائلة الجزائرية في الوقت الراهن هي نتيجة التزواج الثقافي التاريخي بين ما خلفه المستعمرون وبين العادات والتقاليد والقيم الحضارية

التي سيطرت على المجتمع الجزائري في الماضي السحيق، كذلك الظروف الاقتصادية والتكنولوجية التي أحاطت بالجزائر نتيجة التفاعل والاتصال الثقافي الحضاري مع المجتمعات الصناعية المتطورة وأيضاً نتيجة انتشار اللغة العربية وانتشار التربية والتعليم ورفي المستوى الثقافي بين المواطنين مع هيمنة الطموحات القومية الوطنية التي تهدف إلى عصرنة المجتمع الجزائري.

ولهذا يمكن القول بأن التداخل والتفاعل الحادث بين التقاليد والعادات الاجتماعية، ومخلفات الاستعمار الفرنسي والغربي و تبنى سياسة الجزائر فرنسية بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى.

ويكفي الذكر بأن منذ 1954 - 1962 وأثناء حرب التحرير الوطنية قدم الشعب الجزائري تضحية لنيل استقلاله قدرت بـ 1500000 شهيد. وفي نفس الحقبة الزمنية عرف النسق العائلي الجزائري مشاكل أخرى فقد عرف أكثر من نسبة ¼ من سكان الجزائر الريفيين تهجيرهم من أريا فهم نحو أحياء شبه حضرية هي عبارة عن مراكز تجمع وعدد هذه النسبة يفوق 2200000 نسمة (د/ محسن عقون، 2002، ص 128).

1-3- آثار العوامل الاقتصادية في تركيب العائلة الجزائرية:

إن العائلة الجزائرية هي في حالة تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية وربما في المستقبل وحسب تصور د/ محسن عقون أن العائلة الممتدة لا بد أن تتلاشى وتختفي تاركة المجال للعائلة النووية لضرورة يفرضها الواقع المعيشي وأيضاً يفرضها تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعة العائلة الممتدة بل تتلاءم مع طبيعة الأسرة النووية.

وما يدعم هذا الطرح هو نسبة النمو الحضري في المجتمع الجزائري بمقارنته بأيام الاستعمار هو الآن على أعلى نسبة ففي 1986: 8%، 1906: 10%، 1926: 13%، 1936: 16%، 1956: 21%، و1977: 41%. وتعتبر هذه الظاهرة سريعة (مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 229) إن التحضر وتطور الظروف المعيشية في الوسط الحضري، أدى إلى توفير المراكز التعليمية والتربوية والمراكز الإستشفائية ومراكز الخدمات الاجتماعية كالبريد والمواصلات (محسن عقون، 2002، ص 129).

إن الانخفاض التدريجي في حجم العائلة الجزائرية يعود إلى الأسباب التالية وذلك وفق الدراسات السوسولوجية.

- إن التغيير الذي حدث في العائلة الجزائرية من الممتدة إلى النووية جعل هذه الأخيرة غير قادرة على إعطاء المجال إلى الأقارب بالسكن معها في بيت واحد وهذا يعود إلى استقلال العائلة النووية عن أقاربها في مضمار السكن المعيشي وحسب البحوث السوسولوجية ترتفع الأسر النووية كلما قلت أزمة السكن في المجتمع الجزائري. فضغط السكن يساهم بشكل واسع في انتشار الأسرة النووية.

- إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة الوعي الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية جعلها ترغب في جعل الأسرة الجزائرية ترغب في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل رغبة منها في تحديد عدد أطفالها.

- تمثل الفئة النسوية 50% من العدد الإجمالي للجزائريين وهذا من خلال نسبة 1975 أي ما يعادل 7 ملايين من بينهم 4 ملايين أقل من 20 سنة لذلك يعتبر الوزن العددي والبشري للمرأة سببا من أسباب تطور بنية العائلة الجزائرية التقليدية مع الإشارة إلى أن جلهن يتمتعن بتكوين علمي لا يقل عن المستوى العلمي للذكر، كما وكيفا. (المرجع السابق ، ص130)

2-تطور المرأة الجزائرية :

بعدما تطرقنا إلى الأسرة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة سوف نتحدث عن دور المرأة الجزائرية في الأسرة وفي المجتمع وخاصة المرأة الجزائرية العاملة بحيث أن موضوع عمل المرأة لم يلق نفس التطور والاهتمام الذي أولته المجتمعات الأخرى لهذه القضية، وهذا يعود للظروف التي تعرض لها المجتمع الجزائري وإلى طبيعة الأسرة الجزائرية، وإلى التقاليد والعادات الاجتماعية التي تحكمها وإلى وضعية المرأة نفسها. وكما سبق ذكره فإن وضعية الأسرة والمرأة الجزائرية قبل الثورة وبعدها يجد أن هناك عدة تحولات طرأت على بنية العائلة وبالتالي أدت إلى إحداث تغييرات في سلوك الأفراد ومواقفهم.

2-1- المرأة الجزائرية ووضعيتها في الأسرة:

2-1-1- وضعية المرأة في البنية التقليدية:

لفهم وضعية المرأة لأبد من الانطلاق من الرجل، سواء ثارت أو استسلمت، سواء قبلت أو رفضت وضعيتها، الجزائرية تتطور في عالم أنثى خصيصا للرجل، من طرف الرجل ولأجل أفضليته، إنه الأب، الأخ، العم، الزوج، هم الذين يضعون القانون. سلوكات المرأة الجزائرية ما هي سوى نتائج وانعكاس لسلوكات الذكر اتجاهها (Mrabet 13) (Fadéla , 1983, p

منذ الصغر تترعرع البنت الجزائرية في وسط يحيط بها التعسف والقهر وجو تحيطه مجموعة من القيم والتقاليد لا يمكن الخروج عنها وحتى تظل المرأة محل احترام وتقدير من طرف الجميع، فلا يمكن لها المعارضة وفرض عليها حصار اجتماعي وأعتبر ذكر اسمها في أي محفل بمثابة قلة أدب.

ويفسر المؤرخون هذا الاتجاه المتمثل في إبقاء المرأة في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي يكون دور المرأة الجزائرية في ذلك الوقت هو المحافظة على الهوية الجزائرية حيث كان لزاما على الرجل أن يحمي المرأة حتى لا تصطدم مع المستعمر بحيث اتجه المستعمر، المجتمع الجزائري أغلق على نفسه لأجل الحفاظ على القيم المكونة لشخصيته الجماعية (Abadir Sonia Ramzi.1986. P 51).

وهكذا أصبحت المرأة حارسة للمنزل - La gardienne de la maison (Abadir Sonia Ramzi.1986. P 51)

ومن هذا شعر الرجل بالأمن لأن مكوث المرأة بالبيت بعني المحافظة على أصله وجذوره. والنتيجة أن المرأة كانت تتميز بموقف انعزالي بالنسبة لعالم الرجل. وتصبح المرأة في البنية التقليدية امرأة بالإنجاب، ولا تصبح أما من الناحية الاجتماعية إلا عندما تنتهي من تربية أبنائها وتزويجها لهم. وكذلك عندما ترى أحفادها.

الأم هي قبل كل شيء الوالدة، تلك التي أعطت أبناء لخلف زوجها ومن هنا تجد وضعيتها وتفرض احترامها في العائلة بواسطة إنتاجها الديمغرافي، وكلما أعطت عدد أكبر من الأبناء الذكور أكثر من البنات كلما زاد تحسن وضعها في عائلة زوجها (مصطفى بوتفنوش.1984. ص 70).

وبعد قضاء المرأة عمرها في خدمة صالح العائلة الأبوية، أي أنها قامت بتربية أولادها وتزويجهم فتجني ثمار جهودها بحيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب وتنال احترام الجميع وهنا يكبر دورها وتصبح كلمتها مسموعة وتتخذ بعض القرارات العائلية.

2-1-2- المرأة الجزائرية قبيل اندلاع حرب التحرير الوطني:

ابتداء من سنة 1930 بدأ عدد سكان الجزائر في الازدياد ونتج عن هذه الزيادة بروز عدة مشاكل، بحيث أن العائلة الجزائرية الفقيرة لم تعد قادرة على تلبية حاجيات أفرادها في حين معيشة الأوربيون كانت في أفضل أحوالها. ومن هنا ظهر تدمر في أوساط الشعب الجزائري وبدعوا في التعبير عن مشاكلهم ونتيجة لهذه السياسة المحققة للشعب الجزائري من طرف المستعمر ظهر إلى الوجود النخبة الجزائرية.

ومع ظهور الوعي القومي في الجزائر، الجزائريون بدعوا يدركون خطر إهمال شريحة كبيرة من الشعب، المتكونة من العنصر النسوي، بدون مشاركتها لا يمكن لأية ثورة من الاندلاع، من أجل هذا كان لزاما تكوين البنت وتعليمها كالذكر. (OP.CIT. 53). ومن بين الحركات الوطنية الجزائرية التي ظهرت في ذلك الوقت جمعية العلماء المسلمين، حيث فتحت أبوابها للفتيات ومن سنة 1930 إلى 1939 ازدادت المطالبة بضرورة تعليم الفتيات الذي وصل عددهن سنة 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة وتطور سنة 1957 ليصل إلى 81448 فتاة متعلمة (نفس المرجع السابق. ص 54).

بعد الحرب العالمية الثانية واصلت الفتاة الجزائرية تعليمها لتصل إلى الثانوية وحتى إلى الجامعة كما ظهرت عدة جرائد لعبت دور كبير في النضال من أجل تطور المرأة المسلمة في شمال إفريقيا. وفي نفس الوقت ظهر الراديو الذي كان مرفوضا لفترة طويلة على أساس أنه تقنية خاصة بالمستعمر، ظهر في منازل الجزائريين كوسيلة إعلامية أصبحت هذه الوسيلة بمثابة الربط الذي سمح للمرأة بالإطلاع على العالم الخارجي وما يحدث فيه.

أيضا خلال هذه الفترة الهامة في حياة المرأة الجزائرية تكونت العديد من الجمعيات النسائية منها:

أ-الاتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر، أنشأ عام 1937.
ب-اتحاد نساء الجزائر، كان له نزعة شيوعية، كان له تأثير قليل في أوساط النساء المسلمات.
ج- جمعية النساء المسلمات، تكونت في جويلية 1947 تحت إشراف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D.
وكانت كل هذه الجمعيات تطالب بتطور المرأة الجزائرية المسلمة وضرورة مشاركتها في الحياة العامة، أي ترقية المرأة الجزائرية (OP.CIT. P 55).
2-1-3- وضعية المرأة الجزائرية أثناء حرب التحرير الوطني:

إستفادت المرأة الجزائرية كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله، فارتفع مستواها الفكري ووعيتها السياسي بقضايا المرأة والمجتمع ككل.

وعندما اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 كانت المرأة الجزائرية مهياة لخوضها في كل ربوع القطر، ومن بين متطلبات الثورة الأقل توقعا هي السهولة التي تحولت بها المرأة الجزائرية كعنصر اجتماعيا محبوبا داخل البيت إلى عنصر يؤدي دورا اجتماعيا هاما. " فلقد حدثت ظاهرة نفسية اجتماعية هامة يتم فيها التخلي عن الاحترام العائلي وخضوع الأبناء إلى الأب... التي كانت تعيش من أجل وبفضل عائلتها ونادرا ما تتخذ قرارا هاما أصبح في هذه الحالة الأب لا يستطيع مهما كان مهما أن يعبر عن استنكاره دون أن يصطدم بمعارضة المجاهد له " (مصطفى بوتفوشة، 1984، ص 282). وبذلك عوض المرأة الجزائرية بعض ما تخلفت عنه ولم تقم به من قبل بسبب حصار المستعمر المفروض عليها فرضا طوال ق 19م وبسبب العادات والتقاليد البالية وتشير الإحصائيات أن 10949 امرأة قد ساهمن مساهمة عسكرية فعالة في حرب التحرير الوطني (عبد القادر جزلول، 1983، ص 130).

هذا ما يؤكده التحقيق الذي أجري خلال عامي 1978 و 1979 و فيما يلي الجدول التالي يبين توزيع هؤلاء النساء اللواتي شاركن في حرب التحرير الوطني و تم إحصاءه .

جدول (أ) يبين مشاركة المرأة الجزائرية في حرب التحرير الوطني :

المناضلات	نشاطات محددة	نشاطات غير محددة	المجموع
-----------	--------------	------------------	---------

مدنيات	3066	6128	9194
عسكريات	205	1550	1755
المجموع	3271	7678	10949

المصدر : عبد القادر جغلول : " المرأة الجزائرية و حرب التحرير : 1954-1962"،
1983، ص 26.

لقد تم إحصاء هؤلاء النساء المناضلات بعد فرز ملفات إثبات نضالهن في حرب التحرير و نلاحظ إذن من خلال هذا الجدول أن مشاركة النساء الجزائريات في هذه الحرب كانت حاسمة فعلا . مع العلم أن حضور المرأة في الحياة العملية خلال سنة 1954 كان غير موجود عمليا ، و كان التعليم محدود بالنسبة لكل الجزائريين و أكثر بالنسبة للنساء .

إن مجموع النساء الجزائريات تقريبا كانت حياتهن تقليدية ...محصورات في البيت لا يخرجن إلا في المناسبات في أغلب الأحيان محجبات ، و أن في هذه الفترة كانت الأحزاب السياسية الوطنية ليس في إعدادها أي امرأة مسؤولة و المرأة المناضلة كانت شواذا (عبد القادر جغلول ، 1983 ، ص 26) .

2-1-4- وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة:

إن المرأة الجزائرية وجدت نفسها مدفوعة لسلك طريق التطور بعد الاستقلال مباشرة نتيجة للظروف التي صاحبت الاستقلال، ظروف اجتماعية، اقتصادية، سياسية ونفسية وقد استمر الوضع هكذا حتى الآن فحركة التمدن والتصنيع اللذين شهدتهما الجزائر أديا إلى خروج المرأة للعمل وحدث تغيير في مكانة الأب والأم، بحيث أن الأب بقي محتفظا بدوره في الأسرة إلا أن دوره الاقتصادي أصبح أدنى مما كان عليه سابقا في الأسرة التقليدية. أما الأم فوضعها تغير إلى الأحسن فأصبح ينظر إليها على أنها عضو له نفس الحقوق والواجبات كأبي فرد من أفراد الجماعة. وهكذا نشأت وضعية جديدة للمرأة داخل العائلة وبفضل التعليم ثم خروجها إلى العمل أصبح بإمكان المرأة الجزائرية أن تتواجد في القطاعات الاقتصادية التي كان يسيطر عليها العنصر الذكري. كما أصبح بإمكانها أخذ الكلمة وتسيير حياتها مع مراعاة عدم الوقوع في التناقض بين عملها المنزلي والخارجي.

ويمكن ذكر بعض التغييرات التي حدثت في بنية العائلة التقليدية وأثرت على مكانة المرأة كما ذكرها مصطفى بوتفوشة في كتابه: العائلة الجزائرية:

1- استقلال البيت والحيش في شقة بعيد عن أهل الزوج، وبذلك ابتعدت المرأة عن قوة العادات والتقاليد وتأثيرهما عليها باستمرار.

2- توازن عاطفي أحسن بين المرأة والزوج، علاقة تتميز بتساوي أكبر.

3- انفجار إطار الحياة المنزلية وتحوله إلى إطار حياة خارجية عن البيت بواسطة العمل المأجور وتحمل المسؤولية.

وهكذا يمكن أن نقول أن المرأة الجزائرية استطاعت أن تندمج مع المجتمع ككل،

اندماج إيجابي وضروري ودخلت مختلف القطاعات والميادين الاجتماعية لحياة الأمة.

2-2- المرأة الجزائرية ودورها في المجتمع الجزائري الحديث:

منذ حرب التحرير الوطني والمرأة الجزائرية تلعب أدوار مهمة، وقد زاد نشاطها وتوسع منذ الاستقلال الجزائري، حيث شغلت مناصب عليا وترشحت لرئاسيات عام 2004، وما شجع نمو عمل المرأة في القطاع غير الزراعي إمكانيات توصل الفتاة إلى التعليم التي تتزايد بمعدلات أكثر سرعة من معدلات عمالة الذكور، بيد أن عمل المرأة مازال حضريا كما أنه مركز هجرة أساسية في المدن الكبرى وموجه إلى قطاعين اقتصاديين هما: قطاع الخدمات والإدارة والقطاع الصناعي.

وحسب إحصائيات عام 1987، فإن عدد السكان الناشطين قد بلغ 5.3 مليون منهم

10% إناث، كما أن نسبة المتمدرسين قد انتقلت من 36% عام 1966 إلى 89% عام

1990-1991 في حين تتزايد معدلات التسرب المدرسي لدى الإناث ابتداء من 12 إلى

13 سنة، وفي السياق نفسه تؤكد الدراسات الكثيرة المعنية بوضع المرأة ودورها في

المجتمع الجزائري أن عدد النساء النشيطات الذي بلغ 77.000 امرأة عام 1990

سيتجاوز 1.100.000 امرأة عام 2005 و1.277.000 عام 2010، وهذا يشير إلى

تضاعف هذه الشريحة الاجتماعية في غضون 20 سنة، ومن ثم يصبح معدل النشاط

السنوي 12.7 % بالنسبة لنظيره لدى الذكور، أي امرأة نشيطة مقابل 8 من

الذكور. (إسماعيل قيرة، 2002، ص 253).

وإذا كان السواد الأعظم من النساء الجزائريات يعملن في الإدارة، فإن الزراعة (6%) يصنفه الاختصاصيون تحت مسميات متعددة مثل: " العمل المستقل " أو " الخدمة المنزلية "، علما بأن المجموعة السكانية للنساء العاملات الأجيرات مازالت قليلة العدد للغاية، إذ تمثل 5% من القوة العاملة الحضرية في الجزائر، كما أن معدل زيادة اشتغال المرأة مازال هو الآخر منخفضا، فمعدل زيادة العمل بلغ 1.82% عام 1966، و 2.61% عام 1977 أما بالنسبة للسيدات الماكثات في المنازل فقد بلغ عددهن 3.5 مليون امرأة في سن العمل. (المرجع السابق، ص 254).

وعلى كل حال فإن للمؤثرات الحضرية إسهامات عديدة في تبوء المرأة مكانة محترمة، يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة، وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل وتباعد الولادات، وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة، وتعدد الأدوار التي تقوم بها، فضلا عن إشباع عموم الأسرة الحضرية بالإيديولوجية، و الاستقلال الذاتي بعيدا عن الاهتمام بكبار السن إشباعا لتطلعاتهن نحو مزيد من النجاح والرفاهية، ولقد كان من الطبيعي أن يصاحب التحولات التي اعترت كلا من البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق بالتأكيد على الفردية في مقابل العائلة والديمقراطية في مقابل الأبوية.

إن المرأة الجزائرية اليوم تؤسس أحزابا نشيطة كحزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون، كما يبرز جليا دورها في مجال الجمعيات التطوعية المؤطرة من طرف الأحزاب والدولة.

إن هذه الجمعيات المختلفة تحاول استقطاب النساء المهنيات الخبيرات في المجالات المختلفة من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمرأة، وذلك في ظل الأطر القانونية والتشريعية المختلفة على أساس أن الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجل والمرأة ويعطيها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كاملة.

كما أن قوانين العمل هي الأخرى تقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة وهناك أحكام خاصة بالرعاية الصحية والجسدية للمرأة العاملة وحق المرأة في التعليم الإجباري وإجازة الوضع من دون مرتب لرعاية أطفالها... الخ.

ورغم كل المجهودات المبذولة لترقية المرأة إلا أنه لازالت هناك عوائق تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، هذه العوائق منها ما هو نظامي ومنها ما هو متأصل في البناء الاجتماعي، حيث مازال الحرمان من الحقوق التي منحها إياها القانون خاصة في المناطق الريفية، أين سلطان التقاليد لازال مسيطرا.

وتتعرض النساء اللواتي يشكلن نسبة عالية من القطاع غير الرسمي لشتى صور الاستغلال والتهميش. (Kacha. N.L,1979,P35-36).

وكثيرا ما تتعرض المرأة التي أجبرتها الظروف على البحث عن مصدر رزق خارج العمل المأجور إلى الاحتقار والإهانة، لأنها تكون خاضعة لرحمة السماسرة وتجار التجزئة والجملة والعرض وغيرها.

إن كل القوى العاملة من العناصر الإنتاجية المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، لكن العنصر النسوي الذي يعمل خارج سوق العمل المنظم يعاني من عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوة الهامة فغالبا ما يكون معطلا أو يتم استخدامه استخداما ناقصا وهذا يرجع في غالب الأحيان إلى كون المرأة ما تزال مكبلة بالتقاليد والنظرة التمييزية التي تساهم إلى حد بعيد على تهميشها.

2-3- المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائري:

لقد عرفت قضية المرأة في الجزائر جدلا عنيفا بعد صدور قانون الأسرة بين القوى المتواجدة في الساحة الوطنية، ولقد لعبت وسائل الإعلام المختلفة دورا كبيرا في إثارة هذا الموضوع بفروعه المختلفة بشكل لم تعرفه الدول العربية الإسلامية الأخرى مثل تونس، إذ نظمت من أجله مسيرات وتجمعات ولقاءات وندوات ومعارض للانتصار له أو عليه.

كما كثرت الانتقادات لهذا القانون من طرف الجمعيات النسوية المختلفة واللاتي نظمت مسيرة نحو المجلس الشعبي الوطني للتعبير عن رفضهن لهذا القانون الذي يرونه مجحفا للمرأة، وكان رد فعل الجهة الإسلامية أن قامت بالإشتراك في تجمع نسوي كبير الذي دعت إليه "رابطة الدعوة الإسلامية" واعتبروا أن قانون الأسرة هو القانون الوحيد المستنبط من الشريعة الإسلامية، ودعت هذه الجهات إلى التطبيق العملي للمادة الثانية و التاسعة من الدستور و إعادة النظر في قوانين الدولة والإجراءات الإدارية المخالفة للأخلاق... الخ.

مع العلم أن موضوع العمل على ايجاد هذا القانون ظل مجال نقاش طويلة مدة 20 سنة كاملة وهذه المدة لم يستغرقها أي قانون غيره، وحين صدر لم يكن قانونا في مستوى هذه العشرين سنة كاملة، هذا النقاش الذي صدر حوله من القاعدة للقمة ومن القمة إلى القاعدة كانت قواعده في النهاية تتضمن بعض النقص و أحكامه تشتمل على بعض الغموض (عبد العزيز سعد، 1986، ص12).

2-3-1- قانون الأسرة وموقف الأسرة الجزائرية منه :

من أهم المظاهر التي تدل على تطور المرأة في المجتمع هو ظهور ذلك الوعي لدى الكثير من النساء في المطالبة بحقوقهن و الإعراف بوجودهن كمخلوقات بشرية لا تختلف عن الرجل لا من حيث الحقوق ولا من حيث الواجبات.

ولقد تأثرت المرأة الجزائرية مثل باقي النساء في العالم العربي بالحركات التحررية العالمية التي تعد كتعبير عن عدم ارتياح النساء ورفضهن لنظام إجتماعي قام على أسس سلطوية، المطالبة بتسيير شؤونهن بأنفسهن وفسح المجال لهن للحياة السياسية و الإجتماعية، فدخلنا ميدان النضال من أجل إثبات الذات في وسط مجتمع لا يعترف إلا بحق الرجل.

ويبدو أن هذا المطلب يعبر عن رفض المرأة عن النظام الإجتماعي السائد، القائم على التمييز بين الجنسين، و سيطرة أحدهما على الآخر، والمرأة الجزائرية لم تصل بعد إلى هدفها في المساواة رغم ما حققته من نجاح بدخولها إلى مجال العمل، إن مشكل المرأة قائم أساسا في نظام وعلاقات اجتماعية تخضع لهما كما يخضع لهما الرجل وتترى في جزء منه أنه تقليدي البنية .

لذا فإن بقاء بعض مخلفات النظام التقليدي يجعلها غير قادرة على الوصول إلى المساواة المرجوة، ولعل مخلفات هذا النظام يجسده قانون الأسرة، هذا القانون الذي يعكس طبيعة هذا المجتمع ووضع المرأة فيه، وعلى الرغم من تمتع المرأة باستقلال نسبي بعد دخولها ميدان العمل والتعليم ومشاركتها في الدورة الإقتصادية واكتساب حق المساواة مع الرجل في العمل، ورغم ماتنص عليه الدساتير والخطب الرسمية من مساواة المرأة و الرجل.

2-3-2- مرحلة ما قبل صدور قانون الأسرة:

لم يعترف بأهمية دور المرأة في المجتمع الجزائري إلا بعد الثورة التحريرية، إذ برزت فيها على صعيد الكفاح المسلح، بعدما خرقت عادات وتقاليد المجتمع، التي جعلت منها كائنا ضعيفا تابعا لا قيمة له، فأظهرت قدراتها وإمكانياتها واستعداداتها للتضحية، ومنه اعترفت لها النصوص الرسمية قبل الإستقلال بكل الحقوق و واجبات المواطن.

-ميثاق الصومام 1956 : أشاد بالشجاعة الثورية للمرأة واعترف بالدور الذي تقوم به فجاء في الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر ما يلي : " توجد في الحركة النسوية إمكانيات واسعة تزيد وتكثر وأنا نحیی بإعجاب وتقدير ذلك المثل البارز الذي حدث به في الشجاعة النسوية للفتاة و النساء والزوجات و الأمهات اللاواتي يشاركن بنشاط كبير في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن" (عوفي مصطفى ، 1993، ص106).

-ميثاق طرابلس 1962: جاء في هذا الميثاق الذي صادق عليه بالإجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في مدينة طرابلس في شهر يونيو 1962 قبل اعلان الإستقلال فيما يخص حقوق المرأة مساواتها بالرجل في الواجبات و الحقوق ما يلي : " و لن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلا الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الإجتماعية المسبقة و المعتقدات الرجعية، ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا واضحا لا رجعة فيه، وذلك بواسطة تحميل النساء مسؤوليات حزبية".(المرجع السابق ، ص 107).

-ميثاق الجزائر: ركز على ما جاء في ميثاق طرابلس وتعرض لقضية جديدة لم يصرح بها ميثاق طرابلس وهي المساواة بين الرجل و المرأة إذ نص على : " أن المساواة بين الرجل و المرأة يجب أن تكون أمرا واقعا ، ينبغي على المرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وبناء الإشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية و النهوض بمسؤولياتها " كما جاء فيه ايضا : " يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقاتها في خدمة البلاد بالمشاركة في النشاط الإقتصادي، بحيث تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل " (ميثاق الجزائر، 1964، ص70).

-دستور 1976-1989: منذ إنشاء الدستور ومع التعديلات التي طرأت عليه، وهو يضمن و يؤيد مساهمة المرأة في الحياة المهنية و أكد حقوق المرأة وفتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين.

وهذا ما نجده في المادة 42 سنة 1976 التي تنص على ما يلي : " يضمن الدستور الحقوق السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية " .

كما جاء في المادة 30 من الدستور : " تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية" (الجريدة الرسمية، 1989، ص 273).

ونعود الآن لقانون الأسرة لمعرفة كيفية تجسيد هذه المساواة باعتباره القانون المسير لأهم وحدة في المجتمع .

أولاً: سوف نتطرق إلى المسار التاريخي الذي تم فيه تبني قانون الأسرة في الجزائر وهذا من خلال أهم المراحل :

-بعد انتشار الإسلام في الجزائر، حدثت تغييرات كثيرة على تركيبات الأسر في المغرب العربي و طبقت تشريعات اسلامية حتى دخول المستعمر للبلاد سنة 1830 وهذه التشريعات أحدثت ثورة في جميع الأصعدة خاصة في العلاقات العائلية ... الخ.

-ظهر خلال الفترة الإستعمارية من 1830-1962 اجتهادات فرنسية لكن لقيت هذه الاجتهادات مقاومة من طرف الجزائريين خوفا منهم من الذوبان و الفرنسة، وحفاظا منهم على الشخصية الوطنية الإسلامية من المستعمر ولقد توج هذا النضال بإنشاء حزب جبهة التحرير الوطني.

-بعد الإستقلال وفي سنة 1963 شرع في التحضير لنص قانون يسير الأفراد لكن كل مرة تفشل هذه المحاولات بسبب المناقشات الحادة التي تدور حوله.

-في سنة 1975 تم إلغاء التشريع الفرنسي الذي كان ساري المفعول وتم استحداث تشريع جديد للبلاد .

أكد الميثاق الوطني على حقوق المرأة كما أكد على الشخصية العربية الإسلامية للأسرة الجزائرية .

-وأخيرا صدر قانون الأسرة بعد المصادقة عليه في جوان 1984 وصاحب صدوره نقاشات واسعة إلى درجة أنه أدى إلى خلق حركة تحريرية عند النساء .

فهذا القانون هو النص الأكثر احتجاجا عليه والذين تبنوه يرون أنه مبني على شرائع الإسلام التي أعطت دفعا ايجابيا لازدهار شخصية كل من الرجل و المرأة و الطفل ، و كذلك العلاقات فيما بينهم سواء فيما يخص الطلاق أو الزواج أو الولادة وحتى التركة . أما المعارضون فيعتبرونه قانونا غير عادل ولا يساوي إطلاقا بين الرجل و المرأة، وظل هؤلاء حتى الآن طالبون بتعديل مواده .

وسوف نحاول الآن من خلال موارد قانون الأسرة تقديم بعض أوجه الصراع القائم حول هذا القانون والذي يصنف في باب العنف و التسلط في حق المرأة.

2-3-3- قانون الأسرة وأركان عقد الزواج :

المادة التاسعة : يتم عقد الزواج برضا الزوجين ، و بولي الزوجة وشاهدين و الصداق.

المادة العاشرة: يكون الرضا بالإيجاب من أحد الطرفين وقبول من الطرف الآخر، بكل لفظ يفيد معنى النكاح.

المادة الحادية عشر: يتولى زواج المرأة وليها وهو أبوها، فأحد أقاربها الأولين، والقاضي ولي من لا ولي له .

المادة الثانية عشر: لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه، وكان اصلح لها. وإذا وقع المنع فللقاضي أن يأذن به مع مراعاة أحكام المادة التاسعة من هذا القانون غير أن للأب أن يمنع بنته البكر من الزواج إذا كان في المنع مصلحة البنت .

المادة الثالثة عشر: لا يجوز للولي أبا كان أو غيره أن يجبر من في ولايته على الزواج، ولا يجوز له أن يزوجه بدون موافقتها (قانون الأسرة ، 1999، صص 6-7).

من خلال هذه المواد يظهر ما يلي :

إن البنت مهما كان سنها تبقى دائما قاصرا، ولا يحق لها أن تتخذ التدابير الكفيلة في زواجها .

كل المواد السابقة الذكر تدعم فكرة ضعف وقصور المرأة مهما كان سنها ومكانتها الإجتماعية فهي دائما تحت سلطة طرف ثان رئيسي يقوم بالتصرف بدلا عنها، كما يوجد هناك تناقض بين المادتين(12)و(13) فمن جهة لا يحق لأي أحد كان منع زواج امرأة أو

إجبارها عليه نجد في المادة (12) أن للأب الحق أن يمنع بنته من الزواج إذا كان في ذلك مصلحتها .

وإن نلاحظ أن المادة (13) لا وجود لها في الواقع، حيث هناك العديد من البنات قد أرغمن على الزواج مع من لا ترغبن في الزواج به.

و منه نلاحظ أن هذه المواد السابقة الذكر قد شكلت للعديد من النساء وضعية مزرية

2-3-4- قانون الأسرة وتعدد الزوجات :

إن المادة الثامنة من هذا القانون تشير إلى السماح بتعدد الزوجات في حدود الشريعة الإسلامية حيث تقول : " يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية ... " (المرجع السابق، ص 06).

وحسب نفس المادة يتم ذلك وفق استطاعة الزوج أي إذا كان متمكنا ماديا . ورغم النقاش الحاد الذي دار حول هذه المادة فإنه مازال معمول بها في المجتمع الجزائري، وهذا كمبرر لأن الدين يسمح بذلك، إن المعارضين لهذه المادة يطالبون بالإجتهد نظرا لكون الدين الإسلامي يحث على التطور و التقدم ومواكبة العصر، فحسبهم إن الله تعالى لما سمح بتعدد الزوجات واشترط العدل لأن هذه الظاهرة كانت موجودة في تلك الحقبة من الزمن التي نزل فيها القرآن .

إضافة إلى ذلك أن المتحججين بأن الرسول عليه الصلاة و السلام قد تزوج بتسعة نساء فهذا ليس رغبة منه في النساء أو من أجل المتعة كما يحلو للبعض أن يتصور و لكن بخلق علاقات و صداقات بين القبائل عن طريق المصاهرة وليستغل ذلك لنشر الدعوة الإسلامية بينهم .

2-3-5- نصيب المرأة من الميراث من خلال قانون الأسرة :

فيما يخص الإرث فإن قانون الأسرة هنا مستمد من الشريعة الإسلامية، ويمكن أن نقول بأنه حق الذكر يساوي ضعف الإثنتين، أي أن المرأة الواحدة تأخذ الثلث من الميراث ولقد جاء في المادة 144 " الزوج يستحق النصف من تركة زوجته بشرط عدم وجود الفرع الوارث لها " أما إذا كان هناك الفرع الوارث لها المادة 145 " فإنه يرثها بالربع " كما ترث الزوجة أو الزوجات بشرط عدم وجود الفرع الوارث للزوج (نفس المادة المذكورة أعلاه).

و مهما يكن الأمر فإن نصيب المرأة من الميراث الإسلام لم يحرمها منه، بالإضافة على أنها تملك حرية التصرف في مالها و ملكها، على عكس الرجل الذي هو مجبر على الإنفاق من ماله.

لكن يبقى أن نقول : " هل نصيب المرأة من الإرث محفوظ قانونيا كيف ما كانت الظروف ؟ لأنه حسب ما يحدث عادة فإن البنت المتزوجة تتبع دائما زوجها ولا تنظر إلى ما ترك ابوها بعد وفاته من إرث، لأن قانون الأسرة في بنده السابع ينص على أن صدور قانون الميراث يهدف إلى حماية نصيب المرأة وذلك لأن كثيرا ما يحتال على المرأة وتحرم منه في بعض المناطق من الوطن نزولا عند الأعراف القبلية.

وكل ما يمكن قوله أخيرا عن قانون الأسرة الجزائري أنه قانونا احتل الصدارة في النقاش و أثار العديد من الحوارات خاصة من طرف الفئة النسوية، هذه الفئة لا تزال تطالب بمراجعة هذا القانون لغرض الوصول إلى المساواة بين المرأة و الرجل في العمل وحقها في الطلاق وإذا رأت في ذلك مصلحة لها وحقها في السكن بعد طلاقها من زوجها، كما تطالب هؤلاء النسوة أن لا يعتبرهن هذا القانون قاصرات .

2-3-6- أركان عقد الزواج في القانون الأسري الجزائري ومقارنته ببعض قوانين الأحوال الشخصية العربية :

لقد تعرضنا سابقا لأركان عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري حيث ذكرنا أن المادة التاسعة منه تنص على ما يلي : " يتم عقد الزواج برضا الزوجين بولي الزوجة، وشاهدين وصداق" ويمكن أن نستخلص من النص هذه المادة أنه حددها بأربعة أركان هي : الرضا، الولي، الشهود، الصداق .

وقد رتب في المادة (32) الفسخ على تخلف هذه الأركان، وفي المادة (33) رتب البطلان إذا تخلف أكثر من ركن واحد وإذا تأملنا في هذا النص نجد أن المشرع الجزائري قد خالف بعض قوانين الأحوال الشخصية العربية، وذلك لأنه قد ساير ما ذهب إليه الإمام مالك رضي الله عنه هو المذهب السائد في الجزائر منذ الفتح الإسلامي لهذه البلاد و بلاد المغرب العربي كله .

فمثلا قانون الأسرة اليمني الصادر سنة 1974 قد نص في المادة الخامسة من على أنه: " ينعقد الزواج برضا الطرفين المعنيين " وهذا أيضا ما نجده في قانون الأحوال

الشخصية الأردني، الصادر سنة 1976 فهو الآخر ينص في المادة (14) منه على أنه " ينعقد الزواج بإيجاب و قبول من الخاطبين أو كليهما في مجلس العقد "

و نلاحظ في هذه القوانين اختلاف في تحديد عناصر أركان عقد الزواج، لكن نجد في مقابل ذلك أن هذه القوانين متفقة على وجوب توافر ركن الرضا بشقيه الإيجاب و القبول، والذي هو خاص بالزوجين أو كليهما، ويعتبر من أهم الأركان الجوهرية في عقد الزواج، إلا أنها اختلفت في مدى اعتبار: الولي، الصداق و الشهادة، أركان أم شروط، بينما نجد قوانين أخرى لا يعتبرها أركان بل هي شروط فقط، وقد أعطتها المشرع المغربي اصطلاحاً شروط موضوعية .

والآن يمكننا معرفة أركان الزواج في مجلة الأحوال الشخصية التونسية : لقد نص المشرع التونسي هو الآخر في المادة الثالثة من مجلة الأحوال الشخصية التونسية على أنه: "لا ينعقد الزواج إلا برضا الزوجين " وبذلك اعتبر المشرع التونسي أركان الزواج هما الإيجاب و القبول، و هذا استلهاما من المذهب الحنفي ، و أن عنصر الرضا لا يكفي وحده لاعتبار الزواج صحيحا إذا لم تتوفر في صاحبه الأهلية .(الشيخ محمد السنوسي ، 1964، ص06).

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن الأسرة الجزائرية كانت أسرة كبيرة و واسعة، بطريقتية بالدرجة الأولى (الأب و الجد هو الحاكم) و تتميز بالأبوية و نسبها ذكوري، لكن و بتطور المجتمع ظهرت للوجود الأسرة النوواة (الزوج و الزوجة و أطفالهما) .

ولقد طرأ التغيير في الأسرة الجزائرية نتيجة وحشية الإستعمار و أيضا نتيجة التحضر و التصنيع و العولمة حاليا، بالإضافة إلى ما شهدته المجتمع من انتشار حركة التربية و التعليم وهيمنة الطموحات الوطنية التي تهدف إلى عصنة المجتمع الجزائري، و للعوامل الإقتصادية دورها فعال في تركيب العائلة الجزائرية فنسبة التحضر تتزايد وظروف المعيشة تتغير هي الأخرى.

كما نستخلص أن وضع المرأة الجزائرية كان وضعاً يتميز بالتعسف و القهر في الأسرة التقليدية حيث كان يسيطر عنصر التقاليد، فحرمت من التعليم و ظلت حبيسة المنزل وكان سلوك الرجل اتجاهها سلوك يتبعه الرغبة في المحافظة على أصله و جذوره، و المرأة في البنية التقليدية هي إمراة بالإنجاب فقط وخاصة في إنجابها الذكور لخلف زوجها واحترامها يكون بعد تزويجها لأبنائها حيث يصبح لها جزء من السلطة.

و قبيل اندلاع ثورة التحرير ظهرت حركات وطنية تدعو إلى تحرير المرأة و تعليمها كما ظهرت عدة جرائد لتساهم في النضال من أجل تطوير المرأة المسلمة في شمال إفريقيا و في أثناء حرب التحرير المرأة الجزائرية لم تتأخر في الدفاع عن تحرير الوطن .

أما وضعيتها في الأسرة الحديثة تتميز بخروجها للعمل وفرضها لوجودها في جميع القطاعات الإقتصادية للبلاد .

وهكذا ظلت المرأة الجزائرية تناضل من أجل حقوقها ولا تزال كذلك من خلال إعلان موقفها اتجاه قانون الأسرة الجزائري و تطالب بتعديل بعض موادها خاصة فيما يخص اعتبارها كشخص مستقل وله الأهلية في اتخاذ قراراته المصيرية كزواجها أو طلاقها واعتبارها إنسانا راشدا و غير قاصر .

مراجع الفصل الثاني:

1. عقون مصطفى: " تغيير بناء العائلة الجزائرية " ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17 جوان 2002.
2. المرجع السابق.
3. المرجع السابق.
4. MRABET, Fadila : « La femme algérienne », Francois Maspero, Paris, 1983.
5. ABADIR. Sonia- Ramzi : « La femme arabe au machrek et au maghreb : fiction et réalités », entreprise nationale du livre , Alger, 1986.
6. بوتفوشت مصطفى: " العائلة الجزائرية : التطور و الخصائص الحديثة " ، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984.
7. ABADIR. Sonia. Ramzi : Op.Cit.
8. Ibid.
9. بوتفوشت مصطفى، المرجع السابق.
10. جغلول عبد القادر: " المرأة الجزائرية و حرب التحرير : 1954-1962 " ، ترجمة سليم قسطون ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983.
11. المرجع السابق.
12. اسماعيل قيرة و آخرون: " مستقبل الديمقراطية في الجزائر " ، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، جانفي ، 2002.
13. المرجع السابق.
14. KACHA.N.L : « La situation et les aspirations de la femme algérienne », thèse de 3^{eme} cycle, paris , bordonne , 1979.
15. عبد العزيز سعيد : " الزواج و الطلاق في قانون الأسرة الجزائري " ، ط2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1998.
16. عوفي مصطفى : " الأوضاع الإجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة بالجزائر "، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 1993.
17. عوفي مصطفى ، المرجع السابق.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر ، حزب جبهة التحرير الوطني ، 1964 .
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 1989 .
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الأسرة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999 .
21. الشيخ محمد السنوسي : "تعليق على مجلة الأحوال الشخصية التونسية" ، 1964 .

الفصل الثالث

انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأسرة وعلى صحتها النفسية و الجسمية

- 1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأسرة.
 - 1.1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأطفال.
 - 2.1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الزوج.
- 2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية والجسمية.
 - 1.2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية.
 - 1.1.2- الاكتئاب والإحساس بالذنب.
 - 2.1.2- القلق والخوف.
 - 3.1.2- الانفعال.
 - 4.1.2- الصراع العاطفي والتأزم النفسي.
- 2.2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها الجسمية.

انعكاسات خروج المرأة للع
ة وعلى صحتها النفسية
و الجسمية

لقد تعرضنا من قبل لكل الظروف والأحوال التي تحيط بعمل المرأة وانعكاساته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا على شخصيتها كإنسانة عانت كثيرا بسبب إبعادها عن الاشتراك في الحياة الاجتماعية العامة وفي الإنتاج بالإضافة إلى نزعة الرجل التسلطية لإبقاء المرأة بالبيت.

وفي هذا الفصل سوف نركز على آثار عملها على نفسياتها وعلى العلاقات داخل أسرتها فليس هناك من شك أن الأسرة وقيمها، والعلاقات السائدة فيها، قد تأثرت بعمل المرأة. فقد تأثر حجم الأسرة، واختلفت أساليب التربية، كما تأثرت العلاقة بين الزوجين.

1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأسرة:

1.1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأطفال:

إن انشغال المرأة أدى إلى انشغالها عن بيتها وأطفالها وباعتبار المرأة هي الزوجة والأم وربة البيت، فهي مسؤولة عن إعداد جيل المستقبل، أي أنها مسؤولة عن أسرتها وعملها في وقت واحد. ولهذا فإن عملية التوفيق ما بين المهنتين تخلق عندها أوضاعا جديدة وتجعل منها إنسانا يعاني من تغييرات على الصعيد الاجتماعي ويتمثل ذلك في التغيير الذي يحدث على مستوى الأسرة وفي دورها كأم عندما تضطر لترك طفلها لتقوم بعملها خارج المنزل. وتعتبر جميع الدراسات الاجتماعية والنفسية، الأم أول معلم للعلاقات الإنسانية وأول وسيط بين الطفل والعالم الخارجي، فإن أحسنت تقديمه إلى هذا العالم زادت ثقته فيها وفي هذا العالم، وإن أساءت تقديمه ظل يشعر طوال حياته بالوحشة والاعتراب.

كما أن الأم أول مصدر للأمن عند الطفل لأنه لا يفهم شيئا مما يدور حوله بما يثير توجسه وقلقه، وعطف الأم كفيل بدرء هذا القلق... ويتوقف نجاح الأم في تطبيع الطفل على مهاراتها في استهجان سلوكه غير المرغوب دون أن تشعره أنه فقد حبها (سليم نعامة. 1984. ص 188).

ولقد أكدت مدرسة التحليل النفسي على أهمية العوامل النفسية التي تربط الطفل بأمه في السنوات الأولى من عمره، والآثار العميقة التي تتركها هذه الأخيرة على نموه الانفعالي. ولهذا فأهمية الحب في حياة الطفل ترجع إلى أنه أول مظاهر العاطفة عنده اتجاه الآخرين. فمن خلال حب الطفل لأمه يتوصل إلى اكتساب الكثير من العادات التي

يجب أن يتعلمها الطفل عنها وذلك عن طريق المحاكاة والإيحاء (كامليا عبد الفتاح.1984. ص 286).

ومما يكون له أسوء الأثر في شخصية الطفل هو غياب الأم وانفصالها المتكرر أو الطويل عنه، خلال السنوات الثلاثة الأولى من حياته، ذلك أن الطفل عاجز عن إدراك معنى الزمن، عاجز عن أن يدرك أن الأشياء التي تغيب عن نظره لاتزال موجودة، فهو يغطي عينيه ويعتقد أن أحد لا يراه، فغياب الأم يشعره أنها هجرته وأنه قد ضاع. (سليم نعامة.1984. ص 188).

وترتيباً على ذلك فإن أطفال المرأة العاملة، أطفال هجرتهم أمهاتهم وحتى إذا سعت الأم لإيجاد بديل لها لرعاية أبنائها أثناء فترة عملها خارجاً، فالتناوب المتكرر لبديلات عن الأم يورث للطفل الشعور بالحيرة والقلق.

ولقد أوضحت الدراسات العلمية التي أجريت في هذا المجال، أهمية سلوك الأم في تشكيل السلوك عند الطفل وتطوره، إذا أشار كل من Bowlly et Goldford إلى أهمية دور الأم في عملية تطبيع وليدها اجتماعياً، فلقد أشار إلى أن الطفل عندما يلقي العناية بالحاجات الفسيولوجية الأساسية له، دون أن يلقي العناية نفسها بالجوانب الشخصية فإننا نلاحظ تعرضه لآثار خطيرة على خصائصه الشخصية ومستقبل حياته.

ولقد لاحظ بولبي من خلال أبحاثه بعض الآثار المترتبة على حرمان الطفل من أمه ومن أهمها: حصول الطفل على درجات ضعيفة في اختبارات الذكاء، ضعف تحصيله الدراسي، قدرة ضعيفة على إقامة علاقات مع الآخرين، تعرضه لمشاكل سلوكية مثل القلق، المخاوف، التوتر العاطفي غير العادي (رشاد صالح دمنهوري.1995. ص 35). كما أظهرت دراسة علمية مؤخراً أن أطفال النساء العاملات في دوام كامل يعانون دراسياً مقارنة بالأطفال الذين لا تعمل أمهاتهم. وذكرت الدراسة التي درست أربعة آلاف طفل أمريكي أن أبرز مشكلات أبناء العاملات تتمثل في ضعف التحصيل والإنجاز في مهارات التحدث والقراءة والرياضيات، وأنه من المحتمل أن تصبح هذه المشكلات طويلة المدى بحيث تؤثر على الأطفال في حياتهم فيما بعد وقد تترك آثار اقتصادية دائمة عليهم في حياتهم العملية (ستيف دوتي، 2001، ص 59).

أما على المستوى الوظيفي فهناك الدراسة التي قامت بها الدكتورة بثينة قنديل التي أجرت مقارنة بين أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات من حيث بعض مظاهر شخصيتهم وكانت أهم نتائج هذا البحث:

- تكيف أبناء العاملات يقل كلما زاد غياب الأم اليومي عن خمس ساعات.
- لم يظهر البحث أن لنوع الأم البديلة تأثير على تكيف الأطفال أي لا يوجد فرق بين الأطفال الذين يتركون في رعاية الأقارب وأولئك الذين يتركون في رعاية الخدم.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك فروق واضحة من حيث درجة توافق الأطفال لصالح النساء غير العاملات.

وبما أن خروج المرأة للعمل يؤدي إلى نتائج سلبية على تربية الأطفال خاصة من ناحية توليد القلق وعدم الطمأنينة لديهم فهذا يعني إذن تصدع في بناء الأسرة، ذلك لأن المرأة العاملة لم تكن قادرة على القيام بوظيفتها كزوجة وأم بشكل طبيعي.

إن غياب الأم الطويل بالنهار وابتعادها عن طفلها يؤدي إلى تقصير في إشباع حاجات الحب والرعاية والحنان لديه خاصة في فترة الطفولة الأولى، وهناك اعتقاد شائع بأن انفصال الطفل لمدة طويلة عن الأم أثناء السنوات الأولى من حياته يعتبر من أول أسباب الشخصية الجانحة.

فلقد بينت دراسات أن انشغال النساء المتزوجات وابتعادهن عن البيت لفترات طويلة أدى إلى تزايد عدد الأحداث المشردين والمنحرفين (سليم نعامة. 1984. ص 190).

فالطفل عضو من أعضاء الأسرة والتي هي الأخرى أساس المجتمع ومنه أي انحراف في حياة الطفل يعرقل تقدم المجتمع ويؤثر على سلامته، ومرحلة الطفولة هي مرحلة يكون فيها الفرد عالة على المجتمع والأسرة والدولة، وكل هذه المؤسسات مسؤولة على توفير مستويات مقبولة من المعيشة، والطفل إذا لم تتوفر له هذه الحدود من المعيشة بالإضافة إلى الرعاية والتوجيه السليم فإنه ينمو لديه الميل إلى التشرد والتسكع في الطرقات لاحقا ثم يختلط مع رفقاء السوء. بالإضافة إلى أن الطفل المنحرف هو إنسان فاسد ورجل الغد الذي لا يرجى منه خير فيكون وحدة عاطلة اجتماعيا واقتصاديا.

ورغم ما قيل عن آثار خروج المرأة العاملة على الصحة النفسية لأطفالها وتربيتهم، إلا أن هناك إتجاه يرى أن عمل المرأة له منظور إيجابي على الأسرة عموما وخاصة على الأطفال فحسب كامليا عبد الفتاح. ص 276 أن أبناء المرأة العاملة لهم ربط دائم بالواقع العملي لأن أهم خبرت هذا الواقع كما أنها تعطيهم دائما الخبرة وتشجعهم نحو الإستقلال وتمنحهم فرصة التعبير عن الذات. بالإضافة إلى أن أطفال المرأة العاملة لهم طموح أكبر من غيرهم من أبناء النساء غير العاملات.

ومن هذا نلاحظ تضارب في آراء وأقوال العلماء فيما يخص أثر إشتغال المرأة على أطفالها، حيث هناك من يرى أن الطفل يتأثر لغياب أمه تأثيرا سلبيا فيلقى الإحباط بسبب غيابها وفريق آخر يرى أن بعض الإحباط أثناء غياب الأم لا يضر بالطفل طالما هناك من يعوضها أثناء الغياب.

وعلى العموم أن أطفال النساء العاملات في حاجة إلى أمهاتهم ومؤسسات الإنتاج في حاجة إلى سواعد وعقول هؤلاء الأمهات. وهذه هي الأوضاع والظروف التي تحيط بعمل المرأة في المجتمع ويمكن أن نتوقع لكل ذلك تغييرات منتظرة لحل هذه المعادلة الصعبة. وحسب رأي الدكتورة سناء الخولي (المرجع السابق ، ص100) :

"إذا حكمنا على المرأة والأم بالإدانة كما يفعل الكثيرون فنحن ننتهم ظلما عددا كبيرا من النساء اللاتي لا تقدم لهن الظروف بديلا للعمل، والأمثلة على ذلك كبيرة ومتنوعة كالأرامل والمطلقات وهؤلاء اللاتي لا يكسب أزواجهن ما يفي احتياجات الأسرة والأطفال، لهذا يعتبر التحاق المرأة بالعمل في مثل هذه الحالات وغيرها عملا ممتازا بالنسبة للأسرة، إذ تضحى المرأة براحتها في سبيل استقرار أسرتها".

والجدير بالذكر أن وجود الأم في المنزل لا يضمن نجاح علاقتها بزوجها وأطفالها، وهنا يرى الكثيرون أن الوقت الطويل الذي تقضيه الأم مع أطفالها ليس دليلا على "الأمومة الصالحة" لأنه إذا كانت لدى المرأة رغبة شديدة في الالتحاق بالعمل وتشعر أن أطفالها يعوقونها عن تحقيق ذلك فإن علاقتها بهم قد تتأثر سلبا إلى حد كبير.

ولهذا فإن المشاكل التي تتعرض لها الأم العاملة وأطفالها تعتمد أساسا على نوعية المرأة ذاتها، ونوع العلاقة التي تقيمها معهم، ونوع الرعاية التي تقدمها لهم، ومدى استمتاعها بعملها.

2.1 - إنعكاسات خروج المرأة للعمل على الزوج:

إن الأعداد المتزايدة من النساء العاملات، والتي تعبر جزئياً عن تحرر المرأة الذي إنتشر على نطاق واسع. هذا التحرر في الحقيقة قد ألقى على عاتق المرأة أدواراً إضافية، ولا يقصد من ذلك أن الدور القديم للزوجة والأم قد إنتهى إلى الزوال بل في الواقع أن الزوجة الأم أصبحت مرغمة في العصر الحاضر بفعل الضغوط الإجتماعية على القيام بأدوار إضافية، وقد تتجه بعض النساء إلى مقاومة هذه الضغوط والإنصراف إلى حياتها الأسرية وحدها. وقد يعتبرها البعض الآخر حافزاً على التخلص من العبودية أو التخلي عن أدوار الزواج والأمومة والإقبال كلية على المهنة. أضف إلى ذلك الإنطلاقة الكبرى التي حققتها المرأة في مستويات التعليم المختلفة. هذا القدر الكبير من التطور يجعل الزوجة طرفاً جديداً في الحياة الزوجية الحديثة، ونتيجة لكل ذلك إتجهت المرأة نحو ممارسة دور إيجابي في شؤون الزواج والأسرة، ولا تميل إطلاقاً إلى ترك جميع القرارات لزوجها وتطالب بالمساواة في نشاط الزوج (محمود حسن، 1967، ص 208).

إن مطالبة المرأة بالقيام ببعض الأدوار التي كانت تعرف أنها من إختصاص الزوج أدى هذا الفعل إلى الصراع بين الزوجين، فلم يصبح الرجل هو المسيطر على الزوجة والأبناء ولم تصبح القرارات الأسرية من حق الرجل وحده بل أصبحت تشاركه المرأة هذا الحق (مصطفى عوفي، 2003، ص 148).

إن مجرد خروج المرأة للعمل يولد فراغاً داخل البيت وهذا بدوره يؤثر على الإستقرار العائلي ويحدث تغيير في العلاقة الزوجية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة، وقد تبين من بحث قامت به " ناي " سنة 1959 أن المناقشات كانت أكثر حدوثاً بين الزوجات والأزواج في الأسر التي تعمل فيها الزوجة، فكانت النسبة بين العاملات اللاتي طلبن الطلاق في وقت ما بالنسبة لغير العاملات فقد بلغت المشتغلات 60% وغير العاملات 47% ونتيجة هذا البحث تدل على أن غير العاملة من النساء، أكثر توافقاً من العاملة. (كامليا عبد الفتاح، 1984، ص 98).

كما يمكن أن يكون دخل المرأة العاملة هو أحد أسباب أو السبب الرئيسي في الخلاف بين الزوجين لأسر بعض العاملات وهذا بسبب رفض الزوجة المشاركة في نفقات الأسرة ومساعدة الزوج في تحمل أعباءها. فالوضع الإقتصادي هو الآخر عامل

مهم في نشوب الخلافات بين الأزواج في أسر العاملات، فالمرأة العاملة قد يطالبها زوجها بالمساهمة بدخلها كله أو يستولي عليه بالقوة وهذا يؤدي إلى الصراع الزوجي. وتؤكد العديد من الدراسات أن نوعية العلاقات بين الزوجين تتأثر تأثيرا كبيرا عند خروج الزوجة للعمل، فإذا كانت العلاقات إيجابية قائمة على أساس تفهم الزوج لطبيعة الظروف المحيطة بزوجه العاملة، وما ينتج عن هذا العمل من مسؤوليات تؤثر على نفسياتها وعلى طاقتها البدنية فإن عمل المرأة في هذه الحالة يكون أساسا لتكافؤ الزوجين وتفاهمهما.

لكن العديد من الأبحاث تؤكد أن هذه العلاقة غير موجودة نتيجة لإكتساب الزوج قيم وإتجاهات سلبية من خلال التنشئة الاجتماعية التي تفرق في المعاملة بين الذكور والإناث ففي دراسة تعد في غاية الأهمية والتي أجريت بـ U.S.A في سنة 1960 التي قاما بها العالمان بلود و وولف Donald wolfe, Robert Blood فحسب هذان العلمان عندما يرغب الزوج في مساعدة زوجته العاملة في أشغال المنزل فإنه يساعدها فقط أثناء وقت فراغه. كما أن عامل وقت الفراغ ليس وحده الذي يحدد مساعدة الزوج لزوجته بل أيضا يدخل عنصر التنشئة الاجتماعية للزوج – الإيديولوجية التقليدية لأدوار الذكورة والأنوثة في العائلة-. فالعديد من الأزواج لا يساعدون زوجاتهم العاملات حتى ولو كان لديهم وقت فراغ لأنهم مثبّتين في الدور الذكور التقليدي. (André Michel.1974. P 67).

ومن هنا ندرك أن المرأة العاملة كزوجة تعاني كثيرا من تعدد المطالب وشعورها بضيق الوقت وهذا كله يؤدي بها للإحساس بضغوط نفسية في أداء واجباتها كزوجة، كما يؤدي إلى إحساسها بالذنب نتيجة التقصير الذي تشعر به في أداء بعض هذه الواجبات فالمرأة العاملة الزوجة مهما كان شكل وصولها إلى عالم الشغل سواء نتيجة الظروف أو الرغبة في التفتح الشخصي، فهي مسؤولة عن النتائج المدرسية السيئة لأولادها وعن الإدارة المقصرة للبيت الزوجي... إلخ. للنضال ضد هذا الإتهام تنهك نفسها في نهار عمل مزدوج. (محمود حسن.1967. ص 201).

ومن هنا نستخلص أن التعب والإرهاق النفسي الذين تلقاهما المرأة العاملة يؤدي إلى عدم إستطاعة الزوجة العاملة في تلبية مطالب الزوج سواء المادية أو العاطفية وبالتالي ينعكس التعب والعياء النفسي على المشاركة العاطفية وخاصة عدم إستطاعتها تلبية

المطالب اليومية للزوج. إلا أنه هناك دراسات أثبتت أن عمل المرأة لا يؤثر إطلاقاً على التوافق الجنسي والعاطفي ومن بين هذه البحوث، بحث أجراه " فيشر " في نيويورك عن العلاقات الزوجية بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات وتم على مائة سيدة نصف المجموعة لهن أعمال خارجية والنصف الآخر لا يعملن خارج المنزل. واستخلص من هذا البحث عدم وجود فروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات وأزواجهن فيما يخص التوافق الجنسي والعاطفي. (كامليا عبد الفتاح.1984. ص 97).

وخلاصة القول أن عمل المرأة أو الزوجة أصبح في عصرنا مهماً وضرورياً على الأقل بالنسبة للمرأة ويأتي بفوائد أهمها مشاركتها لزوجها في تحمل بعض النفقات ومتطلبات الحياة الأسرية وأصبحت العلاقة بينهما مبنية على أساس التعاون وتبادل الآراء.

ويبقى أن نقول أن عمل الزوجة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يغير أدوار كل من الزوجين حيث لكل طرف أدواره الخاصة به. فمساهمة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة ساعدها في التخلص من كونها عبء على الزوج وإن كانت هذه المساهمة دفعت بالمرأة في بعض الأحيان إلى التعالي على الرجل، والذي يرجع إلى التقليد في بعض الأحيان وقد يرجع في أحيان أخرى إلى الجهل بالتقاليد والعادات والتراث الإجتماعي للمجتمع الذي يعطي للرجل وضفاً متميزاً. بالإضافة إلى أن الله سبحانه وتعالى وضع الرجل على رأس الأسرة.

2- إنعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية والجسمية:

1.2- إنعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية:

إن التحرر الجزئي للمرأة الذي ظهر في إنتقالها من مجرد حارسة للبيت إلى أن تصبح منافساً قوياً للرجل في ميادين الصناعة والتجارة وغيرها من المهن، كانت له إنعكاسات إيجابية بناءة وأخرى سلبية هدامة في شخصيتها.

فمن الناحية الإيجابية إن العمل خارجاً ساعدها للقيام بدور نشيط من خلال المساهمة في تطوير المجتمع وفي تطوير شخصيتها، سيكولوجياً فالعمل الخارجي ساعدها على تسامي رغباتها المكبوتة بسبب شعورها بالنقص أثناء مرحلة طفولتها مقارنة بالرجل فتقوم بتعويضه عن طريق العمل الإيجابي، ثم إن المرأة ومن خلال عملها هذا تريد أن تثبت

كفاءتها وفعاليتها بدلا من دورها الهامشي في المنزل. فالعمل يمنحها القوة والثقة بالنفس ويطمئنها على مستقبلها ومستقبل أطفالها خاصة إذا ما غاب عنها زوجها أو توفي، كما يمنحها مشاعر الأهمية بالإضافة إلى القدرة على الإنتاج.

إن المكانة الإجتماعية التي يوفرها العمل، يمكن أن تفسر لنا سلوك عاملات مصنع كان يحيل عاملاته إلى المعاش في سن 55 سنة، معطيا إياهن معاشا عائليا سخيا، فلقد وجد أن كثيرا من هؤلاء النساء يقفن على أبواب المصنع كل مساء في إنتظار صديقاتهن عند الخروج، ويستمرن في المواظبة على حضور أي أحداث إجتماعية تجري في المصنع، وعندما يكون من الممكن الحصول على عمل إضافي بعض الوقت خلال الشغل، فإنهن يكن على إستعداد دائم للإندماج فيه عن طيب خاطر. ولم يشعر الأفراد الذين قاموا باستتبار هؤلاء النساء، أنهم يهمن المال أولا. فمن الواضح أن كل ما يهمن أن المصنع مركز إجتماعي، لأنهن كن تقريبا يقمن بأعمال إضافية ويحصلن على مال كاف تماما (كامليا عبد الفتاح.1984. ص 91).

ونلاحظ من هذا كله أن الدافع لهؤلاء النساء هو تجنب الوقوع فريسة للشعور بالتعطل الوظيفي، وذلك يعني حرمان الذات من كل عمل كانت تقوم به كان يمددها بالقوة والقدرة على الإنتاج. فالعمل يشعر المرأة بعدم الضياع، فالفرد يخاف التعطل لأنه يفصله عن مجتمعه، إضافة إلى ما سبق ذكره فالمرأة العاملة تتمتع بإستقلال ذاتي لأن العمل أخرجها من دائرة التبعية للرجل من الناحية الإقتصادية، وأعطى لها مفهوما جديدا لذاتها، إحساس بالذات القوية الشيء الذي جعلها تستطيع تكييف حياتها من حيث إختيارها للشريك ومن حيث تحديد أسلوب حياتها.

أما من الناحية السلبية فتؤكد جميع الدراسات السيكولوجية أن المرأة تواجه جملة من الإضطرابات النفسية نتيجة خروجها للعمل، رغم أنها خرجت للعمل بملء إرادتها، ونتيجة للضغوط المعيشية في المقام الثاني وأبرز هذه الإضطرابات:

1.1.2 - الإكتئاب والإحساس بالذنب:

تشعر المرأة العاملة بالإكتئاب والإحساس بالذنب نتيجة ضغط بعض الضغوطات النفسية والإجتماعية على شخصيتها، فهي متشتتة الفكر ما بين عملها وضرورة تأديته على أكمل وجه وما بين أسرتها وأطفالها ومنزلها وضرورة القيام بواجباتها كاملة

إتجاههم، إن هذه الحالة تجعلها فريسة التوتر المستمر الذي يهدد بناء شخصيتها فينعكس على سلوكيتها وتصرفاتها، فهي مكتئبة وقانطة حيناً، وهي عرضة للإحساس بالذنب حيناً آخر، ويرافق هذه المشاعر بعض الأعراض الأخرى الثانوية مثل: فقدان الشهية والأرق والبكاء المتكرر، وإذا ما إشتدت حالة الإكتئاب تحولت إلى مرض، فتصبح المريضة عاجزة عن القيام بأي نشاط (سليم نعامة.1984. ص 192).

2.1.2- القلق والخوف:

إن السلوك الإنساني سلوك مدفوع بحاجات معينة من شأن كل منها أن تثير توتر الفرد وتخل بإتزانه بدرجة معينة، وقد يجد الفرد نفسه في مواقف تثير حيرته، هذه المواقف تمثل بالنسبة له مصادر تهديد، لذا تولد حالة من القلق والخوف.

إن القلق خبرة شعورية تظهر في مواقف التهديد، لأنه إستجابة تعبر عن الشعور، بأن خطراً ما داخليا أو خارجياً يهدد الشخصية، ووظيفة القلق، كما يرى التحليليون، هو أنه يعمل كإشارة إنذار للأنا حتى ينتبه إلى هذا الخطر ويعد العدة لمواجهة بحشد مزيد من الطاقة أو القوى التي تواجهه حماية للشخصية من خطره (أشرف محمد عبد الغني.2001. ص 160).

ولقد إختلف العلماء النفسيون في تعريفهم للقلق، فهو عند فريد عبارة عن رد فعل على حالة الخطر التي يتوقعها الفرد... فحسبه أن الخوف إستجابة لخطر خارجي معروف، والقلق هو إستجابة لخطر داخلي معروف.

أما القلق عند ماي فهو توجس يصحبه تهديد لبعض القيم التي يتمسك بها الفرد ويعتقد أنها أساسية أما الخوف عند ماي فهو عبارة عن إستجابة متعلمة لخطر محلي لا يشكل تهديدا للقيم الأساسية للفرد.

أما يونغ فيعتقد أن القلق عبارة عن رد فعل يقوم به الفرد حينما تغزو عقله قوى وخيالات غير معقولة صادرة عن اللاشعور الجمعي(فاروق السيد عثمان.2001.ص22- 23).

هذا ويتولد القلق والخوف لدى المرأة العاملة نتيجة للعوامل التالية:

1- للمرأة العاملة صلات إجتماعية وأهمها الصلة الأسرية، فهي مسؤولة عن

أطفالها وعن دافع الأمومة وعدم قدرتها على إرضاء هذا الدافع بسبب العمل

الذي يولد لديها قلقاً نفسياً دائماً.

- 2- كثيرا ما يأتي القلق للمرأة العاملة عن طريق ظروف العمل نفسها، فهي في حاجة للتوافق مع هذه الظروف والتوافق مع زملاء العمل، وبالقدر نفسه بحاجة إلى الحفاظ على مكانتها المهنية وإثبات قدرتها في مواقع العمل.
- 3- كما يأتي القلق للمرأة العاملة عن طريق شعورها بالنقص في قدراتها المهنية، الأمر الذي قد يقود مستقبلا إلى ترك العمل أو التوقف عنه مؤقتا، وهذا معناه حرمانها من المشاركة في عمليات الإنتاج التي تضغط على شخصيتها وبناءها الذاتي كونها كائن إجتماعي، إنتاجي في نفس الوقت (سليم نعامة.1984. ص 193).

3.1.2- الإنفعال:

إن المرأة العاملة الأم غالبا ما تكون تحت ضغط حالة التوتر والإنفعال في كافة المجالات سواء في العمل أو في البيت لتحملها المسؤولية كاملة، ذلك لأنها تتحمل ما يفوق قدرة إحتمالها وعجزها على التوفيق بين مسؤوليات البيت المتعددة وبين العمل ومسؤولياته والتزاماته.

فالمراة العاملة الأم وحالما تلتحق بمنصب عمل خارجي تبدأ في التفكير لإيجاد حضانة مناسبة أو مربية لأطفالها الصغار أثناء غيابها في العمل.

ولذلك فهي تكون مشتتة الفكر بين الحضانة وأبناءها والعمل وأيضا أعمال المنزل التي ليس لها حد. فحين تنتهي من عملها تسرع إلى الحضانة لأخذ أبنائها منها ثم تسرع إلى البيت أين ينتظرها عمل شاق، فهي مطالبة بأن تقوم بأعمال المنزل حين وصولها إلى البيت وحين ذهابها للعمل، أعمال ترهق جسدها فهي بمثابة كابوس بالنسبة للمرأة العاملة.

فالإنفعال لدى المرأة العاملة يشمل جميع الحالات الوجدانية التي تتكون فيها شخصية المرأة العاملة، إنه يدخل في تكوين كثير من الدوافع الإنسانية المركبة (العاطفة، العقدة النفسية، الحالة الميزاجية، القيم...). (سليم نعامة.1984. ص 199).

ويؤدي الإنفعال إذا كان شديدا إلى سرعة الإهتياج والعجز عن تذكر تفاصيل حادثة وقعت في الحال، وفقدان الشعور بالواقع، كما يؤدي إلى إشتداد ضربات القلب، والتوتر في العضلات، والجفاف في الحلق والفم والإرتجاف...

وتلعب الإنفعالات الثائرة دورا ضارا على الوظائف العقلية، فهي تشوه الإدراك وتعطل التفكير المنظم والقدرة على حل المشكلات، كما أنها تجعل صاحبها سادجا سريع التصديق، شديد القابلية للإيحاء. (سليم نعامة. نفس المرجع ونفس الصفحة).

كما تلعب دور ضار جدا على الجسم فقد دلت البحوث الدقيقة على فريق كبير من المصابين بضغط الدم الجوهرى أنهم يعانون من أزمات إنفصالية عنيفة.

كما أن شدة الإنفعال تنتج عنها اضطرابات بالأمعاء تظهر على شكل إسهالات أو إمساك كما تظهر لدى شديدي الإنفعال تقرحات بأنسجة الإثني عشر، كما أن الأبحاث النفسية والجسمية التي قام بها العلماء المختصين أثبتت أن للإنفعالات الشديدة آثار سيئة على الأعصاب المسؤولة على الجهاز الهضمي، حيث عند حدوثها لدى الفرد تؤدي إلى زيادة إفراز حامض الهيدروكلوريك داخل المعدة وتتكون لدى الفرد القرحة المعدية (حسن مسني. 1998. ص 50).

4.1.2- الصراع العاطفي والتأزم النفسي:

في جميع الحالات تكون المرأة العاملة المتزوجة نهبا للوساوس والتعب وعرضة للإرهاق العصبي، فهي دائمة التفكير في أولادها، تخاف على أطفالها أثناء غيابها عن البيت لتواجدها في مقر عملها فهي دائمة الرغبة في التواجد بين أفراد أسرتها.

ومن هنا تقع المرأة فريسة للصراع العاطفي الخطير... حيث تبدأ في الشعور بالنقمة والكراهية لعملها الذي يمثل مصدر الإبعاد عن بيتها وأولادها. بل وحتى المرأة العاملة التي لم ترزق بأطفال فهي دائمة التفكير في مسؤوليات البيت. وأحيانا تميل إلى الاعتقاد بأن حياتها يتخللها التعاسة والشقاء وأن الصعاب في حياتها أكثر من المصاعب والمتاعب في حياة زوجها لأنه لدى رجوعه إلى البيت وحال دخوله للمنزل يستطيع أن يلجأ إلى الراحة وهي لا يمكنها ذلك، وقد تتساءل في حزن ووجوم " لماذا تزوجت؟ ". (سليم نعامة. 1984. ص 201).

لكن إدراك هذا الصراع والقدرة على تحمله مسألة نسبية تختلف من شخص لآخر أي من امرأة عاملة إلى أخرى، والملاحظ أن المرأة الناضجة الواثقة من نفسها قادرة على التحكم في حاجاتها ودوافعها والتوفيق بينهما، وتتعلم في النهاية كيف تسلم بالأمر الواقع فتتكيف وفق الحالة الجديدة، أما المرأة غير الناضجة نفسيا وإجتماعيا فهي عرضة لتناقض

الدوافع وتعارض الأهداف، نجدها قد ملء قلبها بالإحتجاج والرفض، مما يجعلها تعيش في صراع نفسي كبير.

ومن علامات الصراع التدبب والتردد في إتخاذ القرارات وطلب النصيحة من الآخرين، وتعارض الإستجابات أو تناقضها والأرق والنوم المتقطع، وإنخفاض الطموح. (أشرف محمد عبد الغني. 2001. ص 144).

ولقد بينت دراسات كثيرة في مجالات علم النفس الإكلينيكي وعلم النفس المرضي وعلم الصحة النفسية إن فشل الشخص في تحمل الصراع وحله يؤدي إلى نشوء بعض الأعراض العصبية والسيكوسوماتية، حيث يعتبر الصراع عاملا معجلا لظهور العصاب والدهان والإنحرافات السلوكية في كثير من الأحيان. (المرجع السابق. ص 151).

2.2- إنعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها الجسمية:

فيزيولوجيا إن المرأة مختلفة عن الرجل حيث أنها أضعف منه لهذا فإنها إذا استمرت في بدل الجهد سرعان ما تصاب بالإرهاق، فيقل تحملها للتعب ومنه ينتج أكبر عدد من حوادث العمل، ويرى معظم العلماء أن التعب عبارة عن عملية تعديل لنشاط الإنسان وأن الأعراض التي تظهر عليه ما هي إلا دقات لناقوس الخطر للإخبار بالتعب الجسمي، فهو بمثابة وسيلة دفاعية للجسم إتجاه الضغوط والصراعات الحياتية، ومن أهم أعراض التعب:

أعراض سيكوسوماتية: وهذا يظهر في إضطرابات في الجهاز الهضمي وإرتفاع ضغط الدم وإرتجاف وخفقان في القلب.

أعراض وجدانية وعقلية: مثل صعوبة في التركيز، ضعف الذاكرة، صعوبة إتخاذ القرارات وهذا كله يعكس ضعف في الأداء وهو من بين آثار الإجهاد الطويلة المدى أيضا التوتر المستمر للعضلات الذي يسبب ألما لا تطاق وكل هذه الإضطرابات تؤثر على حياة المرأة العائلية والمهنية بدرجات متفاوتة.

كما أن التعب يتسبب في إجهاض عدد كبير من النساء كما يكون سببا في حدوث الولادات المبكرة، هذا يظهر خاصة عند النساء اللواتي يكن مضطرات للعمل واقفات.

إضافة إلى هذا فالتعب يسبب للمرأة العاملة التي يضطرها عملها للوقوف ساعات طويلة إحتقان الدم في الأعضاء وإضطراب في العادة الشهرية كما يتسبب ويساعد على ظهور أمراض أخرى كالدوالي وتكون المرأة معرضة للإصابة بالتسممات.

وتبعاً لما ذكر سابقاً يمكن أن نضيف أن المرأة العاملة تكون أقل إستقرار وأكثر عصبية وعرضة للأزمات النفسية والجسمية إذا ما كانت خاضعة لظروف غير مساندة لإنجاز مهامها كزوجة، وأم لأطفال وعاملة تصبو إلى إسعاد أسرتها والنجاح في عملها، فالعوامل الأسرية تلعب دوراً هاماً ومساعد للمرأة العاملة إما في فشلها أو نجاحها في أداء أدوارها. فالأسرة المتماسكة المتعاونة لها دور في التقليل من المخاوف والقلق والإنفعالات الشديدة للمرأة العاملة، فالإنسان حسب أصحاب الإتجاه الإنساني يحتاج إلى أن يدعم من جانب الآخرين وأن يشعر بأن الآخرين يقدمون له العون والمساعدة باعتبار أن الدعم والعون والمساعدة ليست مطالب ثانوية، بل إنها أمر هام لحياة سوية (أشرف محمد عبد الغني. 2001. ص 169).

أما إذا كانت أسرة العاملة يسود التفكك والتناحر أفرادها فإن ذلك ينعكس سلباً على جهودها ويزيد من معاناتها كما يضاعف من مخاوفها وقلقها على مستقبلها الزوجي وبالتالي يؤثر على صحتها النفسية والجسمية.

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل أن خروج المرأة للعمل كانت له انعكاسات كبيرة على أفراد أسرتها وحتى على نفسياتها وعلى صحتها الجسمية .

فمن ناحية انعكاسات العمل على أطفالها فلقد اتضح أن هناك من يرى أن عملها يؤثر تأثيرا سلبيا على تنشأة الأطفال و خاصة من ناحية الحب و الحنان اللذان يحتاجهما الطفل لنموه السليم خلال مراحل حياته الأولى، إذ أن نقصهما يؤثر على نتائج الأطفال المدرسية، إلا أن هناك من الباحثين من يرى أن أطفال المرأة العاملة لهم ربط دائم بالواقع و فرصة التعبير عن الذات و الإعتماد عن النفس أي أن عمل أمهم خارجا يؤثر عليهم تأثيرا إيجابيا.

أما فيما يخص انعكاسات عمل الزوجة على زوجها فلقد لاحظنا أن الزوج لم يعد هو المسيطر الوحيد على الزوجة و الأبناء و لم تعد القرارات الأسرية من حق الرجل وحده بل أصبحت زوجته تشاركه هذا الحق ، كما أدى عمل الزوجة إلى تحملها بعض نفقات و متطلبات الحياة الأسرية و بالتالي أزاحت على كاهل زوجها بعض من عبء و ثقل المسؤولية .

كما نستخلص أن العمل أيضا قد أثر على الصحة النفسية للزوجة و ذلك بظهور لا عدة أعراض عليها أهمها التعب و الشعور بالذنب والقلق .
و أخيرا نستخلص أن الأسرة لها دور فعال في مساعدة الزوجة العاملة و ذلك بمد يد المساعدة و الدعم لها حتى تتمكن من التوفيق بين دورها الأسري و المهني .

مراجع الفصل الثالث:

1. سليم نعامة: " سيكولوجية المرأة العاملة " ، أضواء عربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1984.
2. كاميليا ابراهيم عبد الفتاح: " سيكولوجية المرأة العاملة "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1984.
3. سليم نعامة، المرجع السابق.
4. رشاد صالح دمنهوري : " التنشئة الإجتماعية و التأخر الدراسي ، دراسة في علم النفس الإجتماعيالتربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
5. ستيف دوتي: ضعف التحصيل في القراءة و الرياضيات لدى ابناء المرأة العاملة_ " ، صحيفة ديلي ميل البريطانية، العدد17ماي 2000، ترجمة مجلة الموقرة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، العدد (6-7) يناير 2001.
6. سليم نعامة ، المرجع السابق.
7. كاميليا ابراهيم عبد الفتاح ، المرجع السابق.
8. محمود حسن: " الأسرة و مشكلاتها " ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان، 1967.
9. عوفي مصطفى : " خروج المرأة إلى ميدان العمل و اثره على التماسك الأسري " ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 19 جوان 2003.
10. كاميليا ابراهيم عبد الفتاح ، المرجع السابق.
11. ANDRE Michel : « Activité Professionnelle de la Femme et Vie Conjugale ».Centre Nationale De La Recherche Scientifique , Paris, 1974.
12. محمود حسن ، المرجع السابق.
13. كاميليا ابراهيم عبد الفتاح ، المرجع السابق.
14. المرجع السابق.
15. سليم نعامة : المرجع السابق.

16. أشرف محمد عبد الغني : "المدخل إلى الصحة النفسية". المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2001.
17. فاروق السيد عثمان : "القلق وإدارة الضغوط النفسية". دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001.
18. سليم نعامة : المرجع السابق.
19. المرجع السابق.
20. حسن منسي : "الصحة النفسية". دار الكندي للنشر و التوزيع، و دار طارق للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 1998.
21. سليم نعامة : المرجع السابق.
22. أشرف محمد عبد الغني ، المرجع السابق .

الإطار التنظيمي

الجانب المنهجي

- 1- المنهج المستخدم في البحث
- 2- مكان إجراء الدراسة الاستطلاعية
- 3- الدراسة الاستطلاعية
 - أ- أهداف الدراسة الاستطلاعية
 - ب- وصف عينة الدراسة الاستطلاعية
 - ج- كيفية إجراء الدراسة الاستطلاعية
 - د- سؤال الدراسة الاستطلاعية
 - هـ- عرض نتائج الدراسة الاستطلاعية
- 4- بناء أداة البحث (الاستمارة)
 - أ- صدق الأداة
 - ب- ثبات الأداة
- 5- تحديد عينة البحث النهائية

1- المنهج المستخدم في البحث:

المنهج هو مجموع الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة أو مشكلة البحث لاكتشاف الحقائق المرتبطة بها، والإجابة عن الأسئلة التي أثارها، والأساليب المتبعة في تحقيق الفروض أو التساؤلات التي صممت الدراسة من أجل اختبارها أو الإجابة عنها. ويؤكد المهتمون بمنهج البحث أن الباحث ليس حراً في اختياره للمنهج بل طبيعة الظاهرة المراد دراستها هي التي تفرض على الباحث اختيار المنهج الملائم. وتصنف البحث على أساس الهدف الرئيسي له، أما تصنيف المناهج فإنها تتحدد بالطريقة التي يتبعها الباحث لحل مشكلة أو ظاهرة معينة (عبد الباسط محمد حسن، 1990 ص 211).

وبما أن طبيعة وأبعاد المشكلة (موضوع الدراسة) هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج من خلال الخطة التي يرسمها لتحقيق هدف البحث فإن الطالبة الباحثة من خلال هذه الدراسة تريد الوقوف على انعكاسات عمل المرأة على العلاقات الأسرية، ونظراً لطبيعة الموضوع الذي أنا بصددته فإنه تطلب استخدام المنهج الوصفي لأنه من المناهج التي تهدف إلى تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة النفسية أو الاجتماعية، وبشكل عام يمكن تعريف هذا المنهج: " بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (أ.د محمد عبيدات و آخرون، 1999، ص44).

2- مكان إجراء الدراسة الاستطلاعية:

إن طبيعة البحث تستدعي من الباحث قيامه بالدراسة الاستطلاعية ووجه الاستفادة من ذلك هو الكشف عن الظاهرة المراد دراستها في البحث لدى عينة الدراسة، ولعل عملية الإلتقاء بالعاملات ليس بالأمر الهين ذلك أنها تتطلب جهداً ووقتها كبيرين، ولتسهيل ذلك ارتأيت أن تكون عينة البحث ابتداءً من عينة الدراسة الاستطلاعية من موظفات جامعة منتوري - قسنطينة - . و فيما يلي نبذة عن نشأة و تطور جامعة قسنطينة :

لقد أنشأت جامعة قسنطينة بمقتضى الأمر 69-54 الصادر في 17 جوان 1969 وهو التاريخ الذي بدأت تعرف فيه تطورا ملموسا بحيث كانت قبل هذا الأوان مركزا جامعا تابعا لجامعة الجزائر العاصمة، تدرس فيه بعض التخصصات المحدودة (الأدب، الحقوق، الطب) ومن سنة إلى أخرى تطورت التخصصات وتعددت نتيجة الإقبال المتزايد للطلبة ومعها تطورت هيئة التدريس والهيكل والموظفين والمقاعد التربوية والوسائل، كما تم الاهتمام بسياسة التعليم من خلال مراجعة البرامج والمناهج وتطورت الدراسات العليا وتتنوعها والاهتمام بالبحث العلمي وتدعيمه.

وبصدور قرار وزاري رقم 2687، 2688 المؤرخ في 03/08/1999 فتح تنظيميا جديدا يدعى نظام الكليات على مستوى كل جامعات القطر الجزائري بغية تنظيم أكبر لسير المؤسسة الجامعية و محاولة منها في ترسيخ اللامركزية في تسيير الجامعة.

التنظيم الإداري للجامعة:

الجامعة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي إذ توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي، والهيكل التنظيمي للجامعة (أنظر الملاحق).

3- الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر الدراسة الاستطلاعية، ملاحظة أولية للميدان، الهدف منها هو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من أجل تحديد مجتمع الدراسة والتعرف عليه، وتوضيح الفرضيات أو وضع فرضيات جديدة، وبناء وسيلة البحث.

وتعرف الدراسة الاستطلاعية على أنها عبارة عن ملاحظة أولية تقام في مجتمع الدراسة عن طريق مقابلات نصف موجهة عموما، وتسمح لنا بإعادة صياغة الفرضيات وبناء وسيلة البحث (Chaucha, H.1985, P15).

ب- أهداف الدراسة الاستطلاعية:

الهدف الأساسي المراد تحقيقه من قيامنا بإجراء الدراسة الاستطلاعية هو هدف مزدوج ويتلخص فيما يلي:

1- وضع فروض البحث والتي نجيب من خلالها على التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، والتي تتلخص في محاولة الكشف عن انعكاسات خروج الزوجة

للعمل على مستوى أسرتها وطبيعة العلاقات بين أفراد أسرتها وذلك حتى نخرج بإجابات أولية تنتظر التأكيد أو النفي من خلال ما ستسفر عنه نتائج الدراسة النهائية.

2- التحضير لبناء استمارة البحث في شكلها النهائي، والتي أساسها نتائج التحليل الذي أجري على مستوى مضمون المقابلة التي تمت خلال هذه المرحلة.

ب- وصف عينة الدراسة الاستطلاعية:

لقد تضمنت عينة الدراسة الاستطلاعية لهذا البحث ست نساء موظفات بالبرج الإداري بجامعة منتوري قسنطينة، ولقد تم انتقائهن بطريقة مقصودة لأن الهدف من البحث هو أن تكون العاملة متزوجة وأم لأطفال تعمل بصفة الدوام الكامل، ولقد تم ذلك خلال الفترة ما بين 24 و28 جانفي 2004. و فيما يلي وصف لعينة الدراسة الاستطلاعية :

جدول رقم (أ) يصف العينة التي أجريت عليها الدراسة الاستطلاعية.

رقم المقابلة	وظيفة العاملة	عدد أطفالها	سنها	أقدميتها في العمل
01	موظفة	01	34 سنة	9 سنوات
02	" "	01	37 سنة	16 سنة
03	" "	02	30 سنة	2 سنتين
04	" "	03	29 سنة	6 سنوات
05	رئيسة مصلحة	01	45 سنة	20 سنة
06	" "	03	47 سنة	23 سنة

ج- كيفية إجراء الدراسة الاستطلاعية:

إن إجراءنا للدراسة الاستطلاعية تطلب التنقل إلى البرج الإداري لجامعة منتوري قسنطينة، و هذا خلال فترة راحة العاملات أي ما بين الساعة 12.30 والواحدة والنصف زوالا، لأن المدة التي كانت تقضيها الباحثة رفقة الموظفة تمتد أحيانا أكثر من 30 دقيقة، وحتى نسمح للعاملة أن تتناول وجبة غذائها وبذلك نضمن مشاركتها بشكل جدي في

العمل، ثم تقوم الباحثة بسؤالها وتسجل إجاباتها مباشرة، كما أخذت الباحثة بعين الاعتبار ضرورة وجود الموظفة المستجوبة منفردة أثناء فترة المقابلة حتى تتفادى أي نوع من التأثير الخارجي.

د - سؤال الدراسة الاستطلاعية:

تمت الدراسة الاستطلاعية على شكل مقابلة وجها لوجه مع الموظفات، ولقد كان ذلك في شكل حوار موجه بغرض توجيه المفحوصة نحو أهداف البحث مع ترك حرية نسبية لها للتعبير والنقاش وكان السؤال كما يلي:

باعتبارك زوجة وأم أطفال و بالإضافة لكونك عاملة، تعترض حياتك الأسرية مشاكل ناجمة عن خروجك للعمل، اذكر لي لنا هذه المشاكل.

هـ - عرض نتائج الدراسة الاستطلاعية:

من النتائج التي خرجت بها الباحثة من خلال تحليل محتوى الست مقابلات النصف موجهة مع المفحوصات نردها كما يلي:

- تعترض المرأة المتزوجة العاملة عدة مشاكل أهمها:
 - ضيق وقت المرأة العاملة للقيام بأشغال المنزل والاعتناء بالأسرة ككل إلا أنه :
 - بعض العاملات لديهن أزواج متفهمين لظروف عمل زوجاتهم فيقدمون يد المساعدة في أشغال المنزل.
 - هناك أيضا أزواج لهؤلاء النسوة العاملات من يساعد في تربية الأطفال.
 - هناك زوجات يعملن خاصة من أجل ولغرض سد حاجيات أسرهن بسبب ضعف دخل الزوج أو لتعطله عن العمل.
 - الزوجة العاملة لديها رأي وقرار فيما يخص كل ما يجري داخل أسرتها.
- وبناء على هذه النتائج تم وضع محاور الاستمارة التجريبية.

الجدول رقم (ب) يوضح نتائج الدراسة الاستطلاعية وترتيب محاورها المعتمدة في بناء استمارة البحث.

عنوان المحور	عدد العبارات لكل محور	ترتيب العبارات
-البيانات الأولية	5	6-4-3-2-1
- محور مساعدة الزوج لزوجته في أشغال المنزل	3	9-8-7-6
- محور مساعدة الزوج لزوجته في تربية الأطفال	3	12-11-10
- محور علاقة الزوجة بتحسين مستوى معيشة الأسرة	4	16-15-14-13
- محور عمل الزوجة وتأثيره على اتخاذ القرارات الأسرية	4	20-19-18-17

4- بناء أداة البحث (الاستمارة):

بعد وضع محاور الاستمارة وتحديد عباراتها انطلاقا من نتائج الدراسة الاستطلاعية وأيضا اعتمادا على المعلومات النظرية الخاصة بموضوع الدراسة بعد هذا قمنا ببناء استمارة بحثنا الابتدائية وإخضاعها للتجربة.

أ- صدق الأداة (الاستمارة):

اعتمدت الباحثة على أسلوب صدق المعلمين كوسيلة للتأكد من الصدق الظاهري لأداة جمع البيانات وكان عددهم خمسة (5) وهم:

- | | |
|----------------------------|-------------------------|
| أ/ د لوكيا الهاشمي: المشرف | جامعة منتوري قسنطينة. |
| د/ بوياية محمد الطاهر: | جامعة باجي مختار عنابة. |
| د/ العايب رابح: | جامعة منتوري قسنطينة. |
| د/ بوزيد نبيل: | جامعة منتوري قسنطينة. |
| د/ جابر نصر الدين: | جامعة محمد خيضر بسكرة. |

وتم تطبيق ملاحظات وآراء الأساتذة التوجيهية لتعديل بنود الاستمارة و كان ذلك

كما يلي:

- إضافة إلى بدائل العبارة رقم (7) بديلة أخرى هي (الطبخ) وإلى العبارة رقم (8) بديلة أخرى هي (في المنزل).

- إضافة إلى العبارة رقم (9) اختيار آخر متمثل في كلمة (أحيانا) ونفس الشيء يقال عن العبارة رقم (10) والعبارة رقم (12).

- إعادة صياغة العبارة رقم (11) بأسلوب أكثر وضوحا.

- القيام بغلق أسئلة الاستمارة ما عدا سؤاليين .

ب- ثبات الاستمارة:

للتأكد من ثبات أداة جمع البيانات والمتمثلة في استمارة البحث تم تطبيقها وإعادة تطبيقها (Test- retest) وتراوحت المدة الفاصلة بين عمليتي التطبيق الأول والثاني 15 يوما وكان معامل الارتباط مرتفعا حيث وصل إلى درجة 0.87 وهي درجة عالية تؤكد ثبات الاستمارة.

ويعد الثبات مقبولا في البحوث ذات الطابع النفسي الاجتماعي والذي يتطلب استخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات.

5- تحديد عينة البحث (العينة النهائية):

لتحديد العينة النهائية لبحثنا هذا قامت الباحثة بالاتصال بمصلحة الموظفين الإداريين والتقنيين على مستوى المقر المركزي لجامعة قسنطينة (البرج الإداري) لمعرفة العدد الصحيح لأفراد المجتمع الأصلي الذي سوف تجرى عليه الدراسة خاصة وأن عينة بحثنا هذا هي عينة مقصودة، ونقصد بالعينة المقصودة: " هي التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث، نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة (محمد عبيدات وآخرون، 1999، ص96)، ولقد كان العدد المحصل عليه من إدارة الجامعة هو 71 موظفة متزوجة وأم لأطفال، مع العلم أن الموظفات يعملن بصفة الدوام الكامل (8 ساعات يوميا)، وموزعات على 18 طباقا المكونين للبرج الإداري.

ولقد وقع اختيارنا على مقر الجامعة (أي البرج الإداري) نظرا لتجمع عدد كبير من النساء الموظفات فيه، باعتباره مركزا إداريا ثم نظرا لضيق الوقت المسموح لنا لإجراء

بحثنا هذا فجامعة قسنطينة مقراتها موزعة على مجتمعات عدة (مجمع كوحيل لخضر، مجمع أحمد حماني... الخ) يعني كان غرضنا لكسب الوقت والجهد. فكان المجتمع الاصلي متكون من 71 موظفة تتوفر فيها المواصفات المرغوب دراستها، أخذت الباحثة في الدراسة الاستطلاعية 6 موظفات وبقيت 65 موظفة، مع العلم أن التطبيق وإعادة التطبيق للاستمارة، كان على عينة تقدر بـ 6 موظفات وإذن العينة التي تم توزيع عليها استمارة البحث هي 59 موظفة، إلا أننا لم نسترجع إلا 53 استمارة بحث من التي تم توزيعها و منه يمكن القول أن عينة بحثنا شملت 35 زوجة عاملة.

مراجع الجانب الميداني:

- 1- CHAUCHA. H : "l'enquête en psychologie sociale".Paris , P.U.F, 1985.
- 2-JAVEAU.C : " L'enquête par questionnaire". E.U. de Bruxelles,Belgique . 1992.
- 3-محمد عبيدات و آخرون : "منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات". دار وائل للنشر، عمان، الأردن.1999.

الجانب الميداني :

- 1- عرض عام للنتائج و التعليق عليها .
- 2- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات .
- 3- التعليق العام حول النتائج.
- 4- توصيات البحث

1- عرض النتائج و التعليق عليها :

جدول رقم (01) يوضح فئات سن أفراد عينة البحث :

فئات السن	التكرارات	النسبة المئوية
30- 25	8	%15.09
35 - 31	9	%16.98
40 - 36	15	%28.30
45 - 41	9	%16.98
50 - 46	8	%15.09
55 - 51	4	%7.54
المجموع	53	%99.99

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر فئة سن الزوجات العاملات هي فئة (36-40) و هذا بنسبة 16.98%، أما بقية الفئات فهي متقاربة من حيث النسبة المئوية، إلا أن أقل نسبة من الزوجات العاملات كانت لفئة السن (51-55)، إنها فئة ذوات الأكبر سناً بالنسبة لعينة بحثنا، حيث من بداية هذا السن تبدأ الزوجات العاملات إحالتهم إلى المعاش.

جدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب عدد الأطفال:

عدد أطفال الزوجات العاملات	التكرارات	النسبة المئوية
طفل واحد	17	%32.07
طفلان	16	%30.18
ثلاثة أطفال	14	%26.41
أربعة أطفال	05	%09.43
خمسة أطفال	00	%00
ستة أطفال	1	%1.88
المجموع	53	%99.99

من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ أن أفراد عينة البحث لم ينجبن عدد كثير من الأطفال ، فأكبر نسبة فات لمن لديهن طفل واحد(32.07%) و لمن لهن طفلان (30.18%) و ثلاثة أطفال (26.41%)، أما من لديهن أربعة أطفال فعددهن قليل جدا (9.43%)، و عموما إن أفراد عينة بحثنا تتحكم في عملية إنجاب الأطفال .
ويمكن أن نستنتج من هذا أنهن لتقادي مسؤوليات عدة و حتى لا يقعن في صراعات أكبر من جراء خروجهن للعمل ينجبن عدد قليل من الأطفال.

جدول رقم (03) يوضح المستوى التعليمي للزوجة العاملة :

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي للزوجة
20.75%	11	متوسط
50.94%	27	ثانوي
28.30%	15	جامعي
99.99%	53	المجموع

من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من الزوجات العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي (50.94%)، ثم تأتي بعد ذلك من لديهن المستوى الجامعي (28.30%) وأخيرا ذوات المستوى المتوسط من التعليم بنسبة(20.75%).
و يمكن أن يفسر هذا على أن كون العمل الإداري يتفرع وفقا للمناصب ، فهناك المساعدات الإداريات و المساعدات الإداريات الرئيسيات و المتصرفات الإداريات و هذه المناصب تتطلب المستوى الجامعي ، و مناصب عوننة إدارية، و كاتبة إدارية ..تتطلب المستوى الثانوي، أما بقية المناصب كالأمانة مثلا تتطلب المستوى المتوسط من التعليم لشغلها .

جدول رقم (04) يوضح المستوى التعليمي لأزواج أفراد عينة البحث :

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي للزوج
16.98%	09	متوسط
56.60%	30	ثانوي
26.41%	14	جامعي
99.99%	53	المجموع

يتضح لنا من نتائج هذا الجدول أن المستوى التعليمي لأزواج أفراد عينة البحث أكثرهم لديهم مستوى التعليم الثانوي بنسبة (56.60%) ثم يلي هذه النسبة نسبة ذو المستوى الجامعي (26.41%) و أخيرا من لديهم المستوى المتوسط من التعليم (16.98%).

ملاحظة: من الجدولين السابقين (3) و (4) نلاحظ أن هناك توافق فيما يخص المستوى التعليمي لكل من الزوج و الزوجة العاملة، فالأغلبية لكل منهما لديها المستوى الثانوي بنسب متقاربة، لدى الزوجات العاملات (50.94%) و لدى الأزواج (56.60%)، أيضا نفس الشيء يقال بالنسبة لباقي مستويات التعليم و هذا طبعا لأن أغلبية أزواج العاملات يشغلون مناصب إدارية بمعنى مناصب تتناسب مع مستواهم التعليمي، و هذا ما سوف نلاحظه في الجدول رقم (5).

جدول رقم (05) يوضح المهن التي يمارسها أزواج أفراد عينة البحث :

النسبة المئوية	التكرارات	مهنة الأزواج
16.98%	09	إطار سامي
16.98%	09	إطار
37.78%	20	موظف
13.21%	07	تاجر
09.43%	05	عامل أجير
05.66%	03	بدون مهنة
99.99%	53	المجموع

هذا الجدول أظهر لنا أن أغلبية أزواج عينة البحث موظفون أي بنسبة 37.73% من هؤلاء الأزواج موظفون و البقية موزعون ما بين إطار و إطار سامي بنسبة 16.98% لكل منهما، و من يعملون بصفة تاجر بنسبة 13.21% و بقية النسب لكل من عامل بسيط أو بدون مهنة .

جدول رقم (06) يوضح موضوع خلافات الزوجة العاملة مع زوجها :

النسبة المئوية	التكرارات	البدائل
73.58%	39	لا
9.43%	05	أشغال المنزل
7.54%	04	الراتب الشهري
9.43%	05	العمل الخارجي
99.99%	53	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية أفراد عينة بحثنا قد صرحن بأنه ليس لديهن خلافات مع أزواجهن بنسبة 73.58%.

أما من أجبن أن هناك خلافات مع أزواجهن فكانت نسبتهم 26.40% و هي نسبة رغم أنها اقل من الأولى إلا أنه لا يجب التقليل من أهميتها و تدور الخلافات حول : أشغال المنزل و العمل الخارجي بالدرجة الأولى بنسبة 9.43% من مجموع من أجبن بنعم على وجود خلافات أما فيما يخص الراتب الشهري فنسبة الخلاف عليه تعدي النسبة الأضعف .

التعليق: من خلال هذه النتائج نستخلص أن القليل من الزوجات العاملات لديهن خلافات مع أزواجهن فيما يخص أشغال المنزل حيث هذا المشكل لا يطرح بحدة نظرا لأن الأزواج يقدمون المساعدة في أشغال المنزل لزوجاتهم و لذلك نسبة ظهور المشاكل حول موضوع عدم رغبة الزوج في تقديم المساعدة و إلحاح الزوجة على المساعدة تعد قليلة كما لاحظنا.

كما أن الخلاف حول الراتب الشهري لا يشكل إلا قليلا موضوعا لخلاف و هذا يفسر على أن الزوجة العاملة تتفق راتبها الشهري على أسرتها و بالتالي ليس هناك ما يثير الخلافات و هذا ما يتفق مع دراسة عبروس ذهبية على أن الزوجات العاملات لا يرغمن على منح ما يكسبن إلى العائلة بل تمنحنه لمحض إرادتهن.

كما أن العمل الخارجي لا يشكل موضوع خلاف لدى أغلبية أفراد عينة البحث ذلك لأن خروج الزوجة للعمل كان بموافقة زوجها إلا لدى القلة القليلة من الأزواج .

وعموما إن النتائج التي ظهرت من خلال هذه الدراسة أن العمل المنزلي لا يشكل مصدر لخلافات بين الزوجة العاملة و زوجها ذلك لأنه نم حسمه من خلال مساعدة الزوج لزوجته.

جدول رقم (07) يوضح مساعدة الزوج لزوجته العاملة في أشغال المنزل:

النسبة المئوية	التكرارات	البدائل	
45.28%	24	لا	
54.72%	12	غسل الأواني	نعم
	03	مسح أرضية المنزل	
	28	قضاء حاجيات المنزل	
	07	الطبخ	
100	المجموع		

إننا نلاحظ من خلال الجدول أن زوجة عاملة من أفراد عينة بحثنا قد أجابت بأنها لا تتلقى أية مساعدة تذكر من زوجها حيث أن البقية من أفراد عينة البحث قد أجبن بأن هناك مساعدة يتلقوها من طرف أزواجهن فيما يخص أشغال المنزل و توزيع هذه المساعدة كان : لقضاء حاجيات المنزل و هذا بتكرار كبير وصل إلى 28 يلي هذا النوع من المساعدة غسل الأواني ثم الطبخ و اقل تكرار كان لمساعدة الأزواج في مسح أرضية المنزل هناك ثلاث تكرارات فقط.

التعليق: إن الأغلبية من أفراد عينة البحث يتلقين المساعدة من طرف أزواجهن حيث لاحظنا أن أزواجهن يقومون بقضاء حاجيات المنزل و غسل الأواني و غيرهما من الأشغال و قد يفسر قضاء الأزواج لحاجيات المنزل لأن هذا الدور ينسب عادة للرجال (عملية البيع و الشراء في السوق) في حين المساعدة في مجال مسح أرضية المنزل شهدتها أن اقل تكرار كان من نصيبها ذلك لأن هذا العمل عادة ما ينتسب إلى النساء أكثر فهم يرون حربا في القيام بذلك إلا للضرورة الملحة.

و عموما نستنتج من كل هذا أن أزواج عينة البحث متفهمون لطبيعة عمل زوجاتهم و ما يتلقونه من مشاق في عملهن أضف إلى ذلك يظهر لنا أن دور التنشئة الاجتماعية هي الأخرى تلعب دورا مهما في تحديد مهام كل من الزوج و الزوجة حتى و إن كانت عاملة إلا أن هذا و بفعل التطور التكنولوجي الذي سمح للزوجة الخروج للعمل خارج أسرتهما هو نفسه دفع بالعديد من الأزواج كما لاحظنا لدى أغلبية أفراد عينة بحثنا القيام بالعديد من الأعمال المنزلية التي كانت حكرا على النساء فقط .

جدول رقم (08) يوضح دور مساعدة الزوج لزوجته في أشغال المنزل و مدى مساهمة هذا الدور في توفيقها في أداء واجباتها :

النسبة المئوية	التكرارات	البدائل
	03	لا
%5.66	18	نوعا ما
%95.34	18	قلة عدد الأطفال
	14	مساعدة الزوج في أشغال المنزل
	06	توفر الآلات الكهرومنزلية
	25	تنظيم الزوجة العاملة الجيد للوقت
%100	المجموع	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية أفراد عينة البحث قد أجبن بنعم قد وقعن في الإعتناء بالزوج و تربية الأطفال و أداء واجباتهن المنزلية في أن واحد.

أما العوامل التي أدت بهن إلى التوقف في كل ذلك هي على التوالي حسب تكرار كل عامل على حدى: التنظيم الجيد للوقت بتكرار 25، قلة عدد الأطفال 18، مساعدة زوجها لها في أشغال المنزل بتكرار 14 و يأتي في الأخير توفر الآلات الكهرومنزلية بتكرار 06 و نلاحظ أيضا أن القلة القليلة قد أجبن بلا أي أنهن غير موفقات تماما في أداة هذه المهام في حين أن هناك عدد من أفراد العينة يرون أنهن إلى حد ما هن موفقات في الإعتناء بالأسرة ككل و بتكرار 18.

التعليق: نستخلص من النتائج التي ظهرت في الجدول السابق أن أفراد عينة بحثنا أهم عامل لتوفيقهن للقيام بكل هذه الأدوار رغم عملهن خارج الأسرة و لمدة 8 ساعات يوميا باعتبارهن موظفات يعود بالدرجة الأولى إلى مجهوداتهن الخاصة في كيفية توزيع وقتهن، واستغلال كل الظروف لصالحهن حتى يصلن إلى الدرجة المقبولة في الإعتناء بأزواجهن و أطفالهن و أيضا القيام بأشغال المنزل كما لاحظنا أن مساعدة الزوج لزوجته تعد من بين العوامل المهمة بالنسبة للعديد من الزوجات العاملات لأنه يساعد إلى حد ما في التقليل من متاعب الزوجة العاملة داخل الأسرة كما لاحظنا استعمال الزوجة العاملة للأدوات المنزلية الحديثة بشكل واضح كوسيلة تساعد الزوجة في التوفيق بين الالتحاق بالعمل و رعاية شؤون الأسرة إلا أن تكرارها كان لارتفاع أسعارها وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة الزوجة العاملة . و عموما إن أغلبية أفراد عينة بحثنا كانت موفقة في أداء واجباتها الأسرية للأسباب التي ذكرت سابقا و من بين هذه الأسباب مساعدة الزوج لهن و التي ينظرن لها كعامل مساعد وفعال في استمرار توفيق الزوجة العاملة في أداء أدوارها داخل الأسرة و خارجها

جدول رقم (09) يوضح اختيار الزوجة العاملة فيما يخص مكوناتها في المنزل أو

خروجها إلى العمل :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
47.16%	25	البقاء بالمنزل
52.83%	28	الخروج للعمل
99.99%	53	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن أكبر نسبة من الزوجات العاملات قد أُجبن على أنه لو خيرت على البقاء في المنزل و الإعتناء بالمنزل أو الخروج للعمل فسوف يفضلن الخروج للعمل 52.83% من أفراد عينة البحث ، كما نلاحظ أن 47.16% قد أُجبن على أنهن يفضلن البقاء في المنزل و الإعتناء بالأطفال.

التعليق: من خلال هذه النتائج المتوصل إليها في بحثنا هذا يمكن أن نفهم أن الأغلبية من الزوجات العاملات المبحوثات يفضلن الخروج للعمل ، و هذا نظرا لكون أزواجهن كما سبق و أشرنا له في الجداول السابقة يقدمون لهم المساعدة في أشغال المنزل و هذا يفسر رغبتهم في الاستمرار في العمل ذلك لأنهن توصلن إلى نوع من المساواة بينهن و بين أزواجهن في توزيع المسؤوليات الأسرية و هذا طبعا يشجع الزوجة على أن تفضل العمل خارجا. إلا أن النسبة التي كانت تفضل البقاء في المنزل للاعتناء بالسريرة قد تفسر على أن هؤلاء الزوجات العاملات تتحكم في ظروف جعلتهن يخرجن إلى العمل و لو تغيرت هذه الظروف التي أجبرتهن للخروج إلى العمل لتوقفن عن العمل كما لا نغفل على أن هناك زوجات عاملات قد ذكرن على أن أزواجهن لا يقدموا لهم أية مساعدة تذكر من أداء دورهن (أعمال منزلية و غيرها) و هذا ما يؤدي بالزوجة العاملة لأن تفضل البقاء في المنزل لأنها تعاني من التعب الدائم لأن العبء الملقى على الزوجة في هذه الحالة أصبح عبئا مضاعفا و مع ذلك فإن الملاحظ من هذه النتائج أن الزوجة العاملة في الغالب تفضل الخروج للعمل لأنها توصلت إلى إرساء قواعد جيدة داخل أسرتها حيث أصبح التعاون من سمات أزواج النساء العاملات فطبيعة الحياة الأسرية الجديدة و خاصة السريرة التي تعمل فيها الزوجة تتطلب التعاون فيما بين أفراد هذه الأسرة.

جدول رقم (10) يوضح مساعدة الزوج لزوجته العاملة في تربية الأطفال :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
43.39%	23	نعم
20.75%	11	لا
35.84%	29	أحيانا
100%	53	المجموع

من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ أن جل أفراد العينة أجبين بأنهن يتلقين المساعدة في تربية أطفالهن من طرف أزواجهن و هذا بنسبة 43.39% بصورة دائمة و 35.84% يقدمون لهن المساعدة في تربية الأطفال وفقا للظروف (أحيانا فقط) أما نسبة من أجبين بأنهن لا يتلقين أية مساعدة تذكر و بصورة دائمة فقد قدرت نسبتهن بـ 20.75%.

التعليق: يتضح من خلال قراءتنا للنتائج أن أزواج النساء العاملات متفهمون لظروف عمل زوجاتهم و ذلك من خلال مساعدتهن في تربية الأبناء فالأغلبية منهم يساعدون في تربية الأبناء و هذا بغض النظر فيما إذا كانت هذه المساعدة ظرفية أو دائمة المهم أنه حين تقتضي الضرورة فإن الزوج يلعب دور فعال في تربية أولاده .

و مقارنة مع الأزواج الذين يقدمون المساعدة فإن الذين لا يقدمونها لزوجاتهم دائما في تربية الأطفال فإن نسبتهم قليلة مع العلم أن عدد الأطفال لم يكن كثيرا حيث لاحظنا سابقا من خلال الجدول رقم (02) أن أكبر نسبة من الزوجات العاملات لم ينجبن عددا كبيرا من الأطفال إذ أن نسبة 32.07% من أفراد عينة البحث لديهن طفل واحد و بنسبة 30.18% لديهن طفلان.

و عموما قلة عدد الأطفال يساعد على الإشراف على تربيتهم و هذا يتفق مع ما جاء في دراسة على رضا مختار من أن عدد الأطفال يلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى الاستقرار الأسري لدى المرأة العاملة .

حيث أن زيادة العدد يمثل عامل سلبي للمرأة العاملة حتى و إن كان يساعدها زوجها في تربيتهم لأن عدد كبير منهم معناه مسؤوليات كبيرة على عاتق المرأة العاملة و مواجهتها لعدد أكبر من الأدوار .

11- سبب تمسك الزوجة العاملة بعملها الخارجي.

هذا السؤال لا يحتاج إلى رسم جدول مع العلم أن أغلبية العينة لم تجب عن هذا السؤال فالإجابات كانت قليلة لكن يمكن أن نشمّلها تحت :

إن المرأة الجزائرية تمسك بعملها لأنها ترى في ذلك حاجة لها في كسب المال و الاستمرار في مساعدة زوجها في تحمل أعباء العائلة و ضمان مستقبل الأسرة و لأن الظروف مساعدة لها في الاستمرار في العمل.

التعليق: يمكن أن نستخلص من إجابات الزوجات العاملات أنهن ونظرا لأن أزواجهن لا يعرن مانع في الاستمرار في العمل ، لما قدمن من مساعدات مالية و بالإضافة إلى عدم التقصير في واجباتهن الأسرية فإنهن يرون أن التمسك بالعمل ضرورة ، فقلة إنجاب الأطفال لدى أفراد عينة بحثنا يساعدهن على الاستمرار في العمل ثم إن مساعدة أزواجهن في تربية أبنائهن يشعرهن بالأمان على الأطفال فتبقى للزوجة إمكانية العمل بحظوظ كبيرة .

جدول رقم (11) يوضح طلب الزوج من زوجته ترك العمل ورد فعلها اتجاه

ذلك :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل	
%64.15	34	لا	
%18.86	10	رفض تام	نعم
%9.43	05	مناقشة الموضوع و إقناعه بعدم الشك	
%7.54	04	تجاهل الموضوع	
%99.98	53	المجموع	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأزواج الذين طلبوا من زوجاتهم ترك العمل كان عددهم قليل بنسبة %35.84 في حين الذين لم يطلبوا منهن فعل ذلك كان عددهم بالمقابل كبير بنسبة %64.15 من أفراد العينة.

أما فيما يخص رد فعل الزوجة على طلب التوقف عن العمل كان كما يلي :

رفض تام بنسبة %10.86 مناقشة الموضوع واقناع زوجها بعدم الترك نسبة %9.43 فتجاهل الموضوع 7.54 و هي أضعف النسب.

التعليق : نلاحظ من خلال النتائج أن أزواج النساء العاملات موافقون على عمل زوجاتهم و هذا يبرر أهمية دور عمل الزوجة داخل الأسرة ، كما يبرز أن أزواج أفراد عينة البحث يواكبون نتائج التغيير الإجتماعي و التقني الذي حدث على مستوى الأسرة و المجتمع.

في حين الأزواج الذين طلبوا من زوجاتهم التوقف عن العمل و رغم أنها النسبة القليلة إلا أنها قد تخسر موقف هؤلاء الأزواج الراض لعمل المرأة فحسب النتائج نلاحظ: الزوجات العاملات لم ترحبن بطل الأزواج الداعي بالتوقف عن العمل و كان لكل منها استراتيجيتها في رفض الطلب و مع ذلك يمكن القول أن طلب الزوج من زوجته العاملة التوقف عن العمل يبدو أنه كان يعبر عن موقف ظرفي أو عبارة عن مجرد إبداء رأي لأن الزوجات لتزلن عاملات كان لا يمكن إغفال جانب ضغط الظروف المعيشية إذ يمكن أن يطلب الزوج من زوجته ترك العمل لكن في النهاية يخضع للأمر الواقع و يتراجع ، أما الأسباب التي دفعت بالزوج من أن يطلب من زوجته ترك العمل ، إن أغلبية عينة بحثنا لم يذكرن سبب طلب أزواجهن منهن ترك العمل إلا إن كانت هناك من أجبن ، و فيما يلي الأسباب حسب أفراد العينة اللواتي أجبن عن السؤال و عددهن (08) زوجات عاملات من عدد (19) سبق و طلب منهن ترك العمل .

جدول رقم (12) يوضح أسباب طلب الزوج من زوجته ترك العمل :

التكرارات	الأسباب
2	تربية الأطفال حين كانوا صغارا
4	للاعتناء بالأطفال و تربيتهم
1	لا أدري
3	رفض لعمل الزوجة خارجا
1	الغيرة
2	حين يمرض الأطفال

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية السباب التي دفعت بالزوج بأن يطلب من زوجته ترك العمل هو لتربية الأطفال و الإعتناء بهم سواء بالنسبة للزوجات العاملات الشابات أو حتى بالنسبة للزوجات اللواتي كبرن في السن إذ سبق لأزواجهن و أن طلبوا منهن ترك العمل للسبب ذاته ، كما يمكن أن نلاحظ أن حين يمرحن الأطفال يتبادر لذهن الزوج أن من واجب الزوجة التوقف عن العمل للاعتناء و متابعة علاج طفلها المريض (مدة فترة العلاج تتراوح من 1سنة إلى 5 سنوات) و هذا ما يسمى في قانون العمل بإحالة

على الاستدياع لكن هذا لا يعني تماما التوقف عن العمل بل يمكنها العودة متى شاعت أي حين يشفى طفلها أو قبل ذلك .

و هناك أسباب أخرى كالخبرة أو بسبب الاتجاهات التقليدية التي ترى أن دور المرأة محصور فقط في القيام بالأعمال المنزلية و العناية بالأطفال .
و عموما أن الجدول رقم(12) أظهر لنا أن أغلبية أزواج النساء العاملات لم يبدو أي اعتراض عن عمل زوجاتهم .

جدول رقم (13) يوضح مشاركة الزوجة العاملة في نفقات الأسرة :

البدائل	التكرارات	النسب المئوية
نعم	52	% 98.11
لا	01	% 1.88
المجموع	53	% 100

يتضح لنا من هذا الجدول أن أفراد عينة بحثنا قد أجبن بنعم على مشاركتهن في نفقات الأسرة بنسبة %98.11 وهي نسبة عالية جدا إلا واحدة منهن قد أجابت بلا.

التعليق: إن الزوجة العاملة تخرج للعمل أساسا من أجل سد حاجيات أسرتها المتزايدة نظرا لأن دخل زوجها لا يكفي و أيضا لصعوبة الظروف المعيشية حيث أن أغلبية أزواج عينة بحثنا هم أيضا موصوفون و بالتالي دخلهم متواضع لا يكفي للنهوض بكل مصاريف الأسرة و بهذا الشكل فإن عمل الزوجة يعد مصدرا هاما و أساسيا في زيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة .

جدول (14) يوضح رضا الزوجة عن حياتها الأسرية :

البدائل	التكرارات	النسب المئوية
نعم	43	% 81.13
لا	04	% 7.54
نوعا ما	6	% 11.32
المجموع	53	% 100

من هذا الجدول يظهر لنا أن أغلبية أفراد عينة بحثنا راضيات عن حياتهن الأسرية و هذا ما تبينه نسبة 81.13% من أفراد العينة اللواتي أجبن بنعم على رضاهن بحياتهن الأسرية.

أما من أجبن بنوع ما فقدت نسبتهن بـ 11.3% بمعنى أن رضاهن على حياتهن السرية ليس على ما يرام .

أما اقل نسبة فكانت لمن ليس راضيات عن حياتهن السرية قدرت النسبة بـ 7.54% و هي نسبة ضعيفة كما نرى .

التعليق: كما لاحظنا في الجدول السابق أن أغلبية أفراد عينة بحثنا راضيات عن حياتهن السرية فقد ذكرت الأغلبية أثناء ملاء الاستمارة عن هذا الموضوع : " لما لا أكون راضية الحمد لله على كل ما لدينا حتى على القليل " ، هذا لا يعني أنهن سعيدات بل راضيات فخروجهن للعمل مكنهن من المساعدة في نفقات أسرتهن و بالتالي أزاح على كاهلهم مخاوف عدم كفاية دخل أزواجهم ، فهذا المستوى حسب أفراد عينة البحث عموما مرضي، فالعاملة رغم أنها تقوم بالمشاركة في نفقات الأسرة إلا أنها لم تصل إلى المستوى الذي تكون راضية تمام الرضى نظرا لضعف المرتب الذي تتقاضاه هي و زوجها .

و إذا نظرنا إلى نسبة 7.54% من اللواتي أجبن بأنهن غير راضيات عن حياتهن السرية هذا لأن أزواجهن عاطلين عن العمل أو عمال أجراء بسطاء أو بالتالي فدخلها لا يفي إطلاقا بأغراض السرة و هذا يعني ظهور مشاكل شتى جراء الحرمان من العديد من الأمور الضرورية التي تحتاجها الأسرة .

جدول رقم (15) رضا الزوجة و زوجها عن المستوى المعيشي لأسرتهم :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
71.69 %	38	نعم
1.88 %	01	لا
26.41 %	14	نوعا ما
100 %	53	المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول أن مجموعة كبيرة من أفراد عينة بحثنا قد أجبن بنعم على أنهم و أزواجهن راضون على مستواهم المعيشي للأسرة بنسبة 71.69% ثم يلي هذه النسبة مجموعة اللواتي أجبن بنوع ما بنسبة 26.41% أما البقية فقد أجبن بلا بنسبة 1.88% و هي موظفة واحدة فقط .

التعليق: يبدو من خلال نتائج هذا الجدول أن رضا كل من الزوجة العاملة و زوجها على المستوى المعيشي لأسرتها هي على ما يرام فنسبة 71.61% تعني الكثير ، فزوج العاملة راضي على المستوى المعيشي لأسرته نظرا لأن الزوجة تقدم المساعدة في نفقات الأسرة ، فشعوره بالأمن الاقتصادي يجعله راض على مستوى معيشة الأسرة كما أن الزوجة العاملة و مع شعورها بأنها تتفق على أسرتها من دخلها الخاص يجعلها مطمئنة راضية على مستوى أسرتها و منه نستخلص بأن عمل الزوجة يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة و يعد ضمانا لمستقبل الأسرة و بالتالي يظهر هذا الرضا لدى كلا الزوجين عن مستوى معيشة أسرتهما .

الجدول رقم (16) يوضح دوافع خروج المرأة للعمل :

التكرارات	البدائل
47	تحسين مستوى معيشة الأسرة
29	تحقيق طموح شخصي
15	القضاء على وقت الفراغ
19	تقديم منفعة للمجتمع
09	تولي مهام خارج نطاق الأسرة

يوضح هذا الجدول الدوافع الشخصية التي دفعت بالمرأة إلى خروجها للعمل بعيدا عن أسرتها، فمن خلال النتائج و ما عبرت عنه عينة الدراسة نجد أن أكبر تكرار كان لغرض تحسين مستوى معيشة الأسرة (47 تكرارا) و الدافع الثاني و الذي وراء حل وجهن للعمل هو تحقيق طموح شخصي بتكرار (29) أما الدوافع الأخرى فتأتي على التوالي تقديم خدمة للمجتمع (19) ، القضاء على وقت الفراغ (15) ، و تولي مهام خارج نطاق الأسرة (09) .

التعليق: حسب الجدول يتضح لنا أن أهم عامل أو دافع لخروج المرأة للعمل يمكن في تغطية نفقات أسرتها و تحسين مستواها المعيشي ثم تليها الدوافع الأخرى لأن أغلبية أزواج العاملات لا يعطي راتبهم نفقات الأسرة و إذن الدافع الأول لالتحاقهن بالعمل هو ظروفهن الاقتصادية المنخفضة و الحاجة الملحة إلى المساعدة في إعالة أسرتهن و هن لا يجدن في العادة أي تحقيق للذات أو سعادة في عملهن.

أما اللواتي خرجن من أجل تحقيق طموح شخصي يمكن أن نفسر هذه الحالة على أن هذه الفئة من الزوجات العاملات فتحصلن على درجة عالية من التعليم (جامعيات)، و هذا العامل يعد مهماً إلا أنه جانبي.

أيضاً هناك من ترى أن تقديم منفعة للمجتمع دافع من دوافع خروجها للعمل و أيضاً هناك دافع القضاء على وقت الفراغ في حين يبدو من خلال النتائج المتحصل عليها من هذا الجدول أن مسألة خروج الزوجة إلى العمل بدافع تولي مهام خارج نطاق الأسرة أم تتظر إليه أغلبية العاملات باعتباره السبب الذي من أجله التحقن بالعمل.

و عموماً من المؤكد أن العامل المادي هو السبب الرئيسي الذي دفع بالزوجات للخروج إلى العمل بالإضافة إلى تحقيق الطموح الشخصي و هذا ما تؤكدته دراسة علي عبد العزيز ، عبد القادر ، حول اتجاهات طالبات الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية و أيضاً دراسة بليدي و آخرون حول النساء في المصنع.

جدول رقم (17) يوضح مدى تحقيق الدافع الذي خرجت من أجله الزوجة للعمل :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
84.90 %	45	نعم
15.09 %	08	لا
100 %	53	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 84.90% من أفراد عينة البحث قد أجابت على أن الدافع الذي من أجله خرجت المرأة للعمل قد تحقق حيث أن الأغلبية قد أجابت بنعم على أن الدافع قد تحقق.

و هناك نسبة قليلة تقدر بـ 15.09% قد أجبن بلا أي أن دافع خروجهن للعمل لم يتحقق.

التعليق: بما إن دافع أغلبية أفراد بحثنا هو تحسين مستوى المعيشة و بما أن الأغلبية قد أجبين بأن الدافع قد تحقق من جراء خروجهن للعمل فهذا يعني أن مستوى معيشة أسر هؤلاء الزوجات العاملات قد تحسن فدخل الزوج وحده لم يكن كافيا لسد حاجيات السرة و نظرا لدخول الزوجة مجال العمل ساعد الأسرة على أن تتنفس الصعداء و بما أننا نعلم أن أغلبية أزواج الزوجات العاملات هم أيضا موظفون هذا يعني أن دخل السرة قد تضاعف و ذلك بدخول الزوجة للعمل و هذا في صالح الجميع (أفراد الأسرة طبعا) .

جدول رقم (18) يوضح درجة التفاهم بين الزوجة العاملة و زوجها :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
69.81 %	37	حسنة
26.41 %	14	جيدة
3.77 %	02	معدومة
100 %	53	المجموع

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن درجة التفاهم بين الزوجة العاملة و زوجها كانت حسنة لدى أغلبية عينة بحثنا بنسبة 69.81% أما بقية العينة فلقد ذكرت أن درجة التفاهم جيدة بنسبة 26.41% بينما أدنى درجة تفاهم بين الزوجة العاملة و زوجها فكانت معدومة بنسبة 3.77 % .

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أنه لا توجد صراعات بين الزوجة العاملة و زوجها حول الأمور العائلية ومنه نستنتج أنه لا توجد خلافات حول اتخاذ القرار داخل الأسرة فهناك تفاهم عام حول أمور الأسرة و بالتالي أمر اتخاذ القرار يكون عادة عن طريق التشاور و التفاهم ، و بالتالي ومن منظور واقعي واقتصادي كلما كانت المرأة عاملة كلما كان بإمكان الكثير من المشاكل حلها خاصة الأساسية منها و بالتالي فإن عمل المرأة يساعدها في أن تستشار في القضايا الأسرية .

جدول رقم (19) يوضح تشاور الزوجة العاملة مع زوجها فيما يخص القرارات الأسرية :

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
1.88	01	لا
% 98.88	47	كيفية تسيير ميزانية الأسرة
	32	عملية الادخار
	45	كيفية تربية الأطفال
	33	زيارة الأقارب
	37	كيفية قضاء وقت العطل
% 100	المجموع	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأغلبية الساحقة من عينة بحثنا أجابت بنعم فيما يخص التشاور حول اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، إلا أن أهم ما تتشاور عليه الزوجة العاملة و زوجها كانت حول كيفية تسيير ميزانية الأسرة بتكرار 47 أي 47 زوجة عاملة أجابت بنعم حول هذه البديلة ثم ثاني بديلة كانت حول كيفية تربية الأطفال بتكرار 45 ثم بعد ذلك كيفية قضاء وقت العطل بتكرار 37 إلا أن زيارة الأقارب و عملية الادخار فالتشاور حول هذين الموضوعين كان بتكرار 33 ، 32 على التوالي .

و هذا لا يعني أن هذان الموضوعان أقل أهمية و لكن كيفية تسيير ميزانية الأسرة و تربية الأطفال يعدان موضوعان حيويان بالنسبة للأسرة.

التعليق: إن إجابة الأغلبية الساحقة من المبحوثات بنعم حول موضوع تشاورها مع زوجها في المواضيع الخاصة يفسر لنا مدى أهمية دور الزوجة العاملة في الأسرة و خروجها للعمل منحها فرصة التكفل بشؤون أسرتها و بشكل فعال و ليس كالسابق و هذا لا يعني أن الزوجة الماكثة بالبيت ليس لها دخل في أمور أسرتها اطلاقا كون المرأة العاملة و بفعل أنها تعمل خارجا تتقاضى راتبا أصبح لها مكانتها و دورها البارزين داخل الأسرة منحها الفرصة للتعبير صرف دخلها و كيفية تسيير شؤون منزلها و هذه النتيجة تتفق مع نتيجة بحث الدكتور Kligler حول آثار عمل المرأة المتزوجة على أدوار الزوج و الزوجة Les effet de l'emploi de la femme marié sur les rôles d'époux

et épouse حيث كانت النتيجة أن الزوجة العاملة تمارس تأثير أكبر فيما يخص اتخاذ القرارات من الذي تمارسه الزوجة الماكثة بالبيت في المجالات التالية : قضايا الشراء ، اتخاذ القرارات الخاصة القروض ، الاستثمارات المختلفة، ... الخ .

و من خلال دراستنا هذه نستنتج أن أهم القضايا التي تتشاور الزوجة العاملة مع زوجها حولها هي كيفية تسيير ميزانية الأسرة (الجانب الاقتصادي و كيفية تربية الأطفال لأن هذين الموضوعين يعدان محورين رئيسيين لاهتمامات الأسرة بالدرجة الأولى كما لا يمكن إغفال الجوانب الأخرى .

جدول رقم (20) يوضح الطرف الذي يتخذ القرار:

النسب المئوية	التكرارات	البدائل
13.20 %	7	دائما زوجي
15.09 %	8	زوجي أكثر مني عادة
5.66 %	3	دائما أنا
60.37 %	32	أنا و زوجي معا
5.66 %	3	أنا أكثر من زوجي عادة
100 %	53	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن أغلبية أفراد عينة البحث قد أجابت بأن القرار النهائي يتخذ من طرف الزوجة العاملة و زوجها معا بنسبة 60.37 % أي أن أكثر من نصف عينة البحث يتخذن القرار النهائي مع أزواجهن بعد المشاورات حول الموضوع الخاص بأسرهن .

و هنا نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة قليلة من عينة بحثنا قد صرحن أنهن يتخذن النهائي حول الموضوع الذي يتشاوران حوله لكن بنسبة أقل من أزواجهن (زوجها أكثر منها عادة) بنسبة 15.09 % .

بينما بنسبة 13.20 من عينة بحثنا ليس لها دخل في اتخاذ القرار النهائي الزوج فقط هو الذي يتخذ القرار النهائي .

و أضفنا نسبة فيما يخص اتخاذ القرارات النهائية بالنسبة للزوجة العاملة كان لـ (الزوجة العاملة أكثر من زوجها عادة) بنسبة 5.66 % .

التعليق: من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الغالبة حول اتخاذ القرارات الأسرية هي تكون من طرف الزوجة العاملة و زوجها هذا أنظر للدور الهام الذي تلعبه الزوجة العاملة داخل أسرتها ، فأغلب القرارات تؤخذ بعد مشاورات مع زوجها و هذا ما يجعلنا نقول أن عمل المرأة أدى إلى مراجعة في الدور التقليدي في اتخاذ القرار في الأسرة حيث لا تعمل المرأة خارجا إن كان من اختصاص الرجل وحده و مع ذلك ما زال هناك في بعض السر الجزائرية و حتى و إن كانت المرأة عاملة فهذا لم يغير في أمر اتخاذ القرار شيئا و هذا ما ظهرته نسبة 13.20 % من أفراد العينة اللواتي صرحن أن القرار النهائي يتخذ فقط من طرف الزوج.

أما أضعف نسبة كما لاحظنا فكانت للزوجات اللواتي يتخذن القرار النهائي بمفردهن ، و قد يفسر هذا على كون هؤلاء العاملات هن فقط من يعملن و أزواجهن عاطلين عن العمل و بالتالي تكون الزوجة العاملة هي المسؤولة وحدها على الإنفاق على الأسرة و بالتالي في اتخاذ القرارات.

و مهما يكن من أمر فإن نسبة 60.37 % من نسبة أفراد عينة بحثنا ذكرت أن القرارات النهائية تتخذ اشتراكا مع أزواجهن و هذا يبرز دور المرأة العاملة داخل أسرتها في تخطيط ميزانية أسرتها و في اتخاذ القرارات المتعلقة في تنشئة أطفالها و لهذا يمكن القول أن عمل الزوجة أدى إلى تغيير ملحوظ في دورها و في مركزها في الأسرة .

مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات :

بعد عرض النتائج التي تحصلنا عليها من خلال استمارة البحث و التعليق على هذه النتائج و هذا بغرض الإجابة على تساؤلات الإشكالية التي طرحت بهدف توضيح انعكاسات عمل الزوجة على العلاقات الأسرية ، تبين أن هناك مجموعة نتائج ذات أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة سوف نتطرق لها و ذلك بمناقشتها على ضوء فرضيات البحث.

الفرضية الأولى :

خروج الزوجة للعمل له علاقة بمساعدة زوجها لها في أشغال المنزل .

لقد أظهر لنا الجدول رقم (06) أن نسبة 69.43 % من أفراد عينة البحث فقط لديهن خلافات مع أزواجهن و هذا يعود إلى كون أزواج هؤلاء العاملات لا يساعدنهن في أشغال المنزل و معنى ذلك أن الباقيون من أزواج العاملات يقدمون المساعدة ، فلا توجد خلافات و صراعات حول هذا الموضوع، أيضا لقد أظهر لنا الجدول رقم (07) أن أزواج العاملات الأغلبية منهم يقدمون المساعدة في أشغال المنزل لزوجاتهم خاصة فيما يخص قضاء حاجيات المنزل و غسل الأواني في حين بقية أنواع المساعدة فقد كانت التكرارات قليلة بمعنى الزوج لا يحب تقديم المساعدة في هذه الأنواع من الأشغال المنزلية، و في هذه الحالة فلا مفر من أن تقوم بها الزوجة بمفردها مثل مسح أرضية المنزل و تنظيفه و أيضا الطبخ فالقليل فقط من الأزواج يحبون مساعدة زوجاتهم في ذلك .

كما أظهرت لنا نتائج الجدول رقم (08) أن 95.34 % من الزوجات العاملات كن موافقات في أداء أدوارهن المنزلية و تربية الأطفال و الإعتناء بالزوج و القيام بالأشغال المنزلية على حد سواء ، و لقد ذكرت أن مساعدة أزواجهن في القيام بأشغال المنزل كمساعدة من طرفهم تعد لا بأس بها و هي من العوامل التي مكنت من التوفيق في أداء أدوارهن المختلفة في الأسرة حيث أن أكبر تكرار إلى التنظيم الجيد للوقت من طرف الزوجة العاملة و قد بـ 25 و يلي هذا التكرار مباشرة مساعدة الزوج في أشغال المنزل ، إذ شجع الزوجة العاملة في أن تستمر في العمل و تفضل عدم تركه و هذا ما اتضح لنا من نتيجة الجدول رقم (09) إذ أن أغلبية الزوجات العاملات فضلن عدم ترك العمل بنسبة 52.83 %.

و منه يمكن القول أن الزوج فعلا يقدم المساعدة لزوجته العاملة في أشغال المنزل مع العلم أن بعض الأعمال لا يفضل الرجال القيام بها و تبقى دائما من اختصاص الزوجة بمفردها حتى و إن كانت عاملة .

الفرضية الثانية :

عمل الزوجة له علاقة بمساعدة زوجها لها في تربية الأطفال النتيجة أن المرأة العاملة و حسب دائما نتائج بحثنا تتلقى المساعدة من زوجها في تربية الأطفال و هذا ما يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (10) الذي أظهر لنا أن نسبة 43.39 % من أفراد عينة البحث أزواجهن يساعدنهن في أشغال المنزل و بصفة مطلقة ، و 35.84 % يتلقين مساعدة أزواجهن أحيانا فقط في تربية الأطفال ، و إذا جمعنا نسبة الأزواج اللذين يساعدون بصفة دائمة و اللذين يساعدون وفقا للظروف (أحيانا) تكون النسبة المتحصل عليها 79.23 % من أزواج النساء العاملات أزواجهن يساعدنهن في تربية أطفالهن ، أيضا نتيجة الجدول رقم (12) أظهرت نسبة 64.15 % من أزواج النساء العاملات لم يسبق لهم أن طلبوا من زوجاتهم ترك العمل و هذا يبين أن الزوج ليس فقط موافق على عمل زوجته و راضي عن ذلك بل أيضا أنها تتلقى المساعدة من طرفه حتى تستمر في العمل و أهم مساعدة و التي هي محور انشغالات الأسرة هي تربية الأطفال و بالمقابل نلاحظ أن اللذين طلبوا من زوجاتهم ترك العمل نسبتهم قليلة أي 35.83 % و كان أهم سبب ذكرته الزوجات من العاملات و الذي جعل أزواجهن يطلبون منهن ترك العمل هو للاعتناء بالأطفال و تربيتهم بهذا يدل على أن هؤلاء الأزواج لا يقدمون المساعدة إطلاقا في تربية أبنائهم و مهما يكن من أمر فأغلبية أزواج أفراد عينة البحث يساعدون زوجاتهم في تربية البناء ، ثبت ذلك من خلال نتائج هذه الدراسة و التي هي فرضية البحث .

الفرضية الثالثة :

خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي للأسرة. من خلال نتائج الجدول رقم (13) أين اتضح لنا أن نسبة 98.11 % من الزوجات العاملات يساهمن في نفقات السرة أيضا نتائج الجدول رقم (14) قد أظهرت لنا هي الأخرى أن نسبة 81.13 % من أفراد عينة بحثنا راضيات عن حياتهن الأسرية نظرا لمساعدتهن لأسرهن في الإنفاق ، كما يمكن أن تضيف نتائج الجدول رقم (15) أين اتضح لنا أن كل من الزوجة العاملة و زوجها راضيات عن مستوى معيشتهم و ذلك بسبب تعاونهن في نفقات السرة و هذا بنسبة 71.69 % من أفراد عينة البحث. أما فيما يخص دوافع خروج الزوجة للعمل بعيدا عن قضاء الأسرة فلقد أظهر الجدول رقم (16) أن 47 من التكرارات كانت لصالح خروج الزوجة للعمل كي تحسن من مستوى معيشة أسرتهما و هذا أكبر تكرار .

أيضا هناك نتائج الجدول رقم (17) هي الأخرى أظهرت أن الزوجة العاملة حين خرجت للعمل لفرض مساعدة أسرتهما ماديا قد وقعت و بالفعل تحسن المستوى المعيشي للأسرة و هذا بنسبة 84.90 % من أفراد عينة البحث قد أكد أن الهدف الذي خرجت من أجله قد تحقق أي أن فرضنا السابق قد تحقق و فعلا مستوى معيشة السرة الزوجة العاملة قد تحسن بفعل مساهمتها من خلال دخلها في تحسين مستوى معيشة أسرتهما .

الفرضية الرابعة :

خروج الزوجة للعمل يؤدي إلى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. إن نتائج الجدول رقم (18) قد أظهر لنا أن 69.81 % من أفراد عينة بحثنا يسود التفاهم علاقتهن بأزواجهن و هذا يؤكد أن وجود علاقة إيجابية بين الزوجة العاملة و زوجها و ما يؤسس العلاقة الإيجابية هي سيادة الاتفاق و التشاور فيها ، أيضا نتائج الجدول رقم (19) أبرزت 98.88 % من أفراد عينة البحث يتشاورون حول القضايا المتعلقة بأسرهن مع أزواجهن ، و كان أهم موضوع يتشاورون حوله مع أزواجهن هو كيفية تسيير ميزانية الأسرة باعتبار الموضوع الاقتصادي من المواضيع التي توليها السرة الكبرى وكان أكبر تكرار (47) مع العلم أن الزوجة العاملة و نسب نتائج هذا الجدول (19) تتشاور مع

زوجها في جل المواضيع ، في حين اتضح لنا من خلال الجدول رقم (20) أن عملية اتخاذ القرار النهائي حول كل المواضيع التي يدار حولها التشاور كان لصالح الزوج و الزوجة بنسبة 60.37 % ، و هذه النتيجة الأخيرة أظهرت أن حالة انفراد الرجل بسلطة القرار في الأسرة لم تعد قائمة وانتهت إلى مشاركة الزوجة العاملة وبصفة فعالة في اتخاذ القرار النهائي مع زوجها، و هذا ما يؤكد فرض البحث .

التعليق العام حول النتائج :

إن تصفحنا تحليلنا لهذه النتائج في عمومها تكشف لنا أمور هامة تخص عمل الزوجة و مدى تأثير العلاقات الأسرية بهذا العمل و ذلك من عدة أوجه : من جهة عمل الزوجة أحدث انهيار و لو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل ، حيث أن الخط التقليدي الذي كان يميز أعمال الرجال و أعمال النساء في المنزل أصبح اقل وضوحا عن ذي قبل ، حيث أن عمل الزوجة في المنزل أصبح يشارك فيه الزوج، و إذا تمسك الرجل بالمعايير القديمة لتقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى شجار و متاعب مستمرة بينهما لأن الزوجة و نظرا لكون التغيير الذي حدث في المجتمع أجبرها على أن تخرج بعيدا عن فضاء المنزل لتعمل و تتقاضى أجرا مساهمة منها في تحمل أعباء السرة جنبا لجنب مع زوجها ، هذا التغيير الذي دفع بها لن نعمل ذلك بالإضافة إلى القيام بكل الأدوار التقليدية (السرية) التي كانت تقوم بها فإن على الرجل (الزوج) هو الآخر أن يتحمل معها و لو جزءا من هذه المسؤولية داخل المنزل ليخفف عنها و لو بالجزء اليسير كل هذه المتاعب ، و مع ذلك فمن خلال بحثنا هذا تبين لنا أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها و خاصة فيما يخص الشغال المنزلية لم تتناقص كثيرا رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف زوجها حيث أن مساعدة زوجها لها كانت مقرونة بوقت الفراغ الذي يتوفر لديه بالإضافة لكون أغلبية أزواج هؤلاء العاملات يفضلون أعمال منزلية و يقومون بها دون القيام بأخرى ، و هذا راجع للخلفية التقليدية حيث بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها الزوج رغم التغيير الذي حدث في الأسرة بفعل التطور الإجتماعي و بالتالي قد تبين لنا أن الزوجة العاملة ما زالت تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ، كما أنها تقوم بالإشراف على رعاية الأطفال و مراقبة سلوكهم رغم مساعدة الزوج لها في ذلك ، فلقد اتضح لنا من خلال النتائج أن الزوج يلعب دورا في تربية أطفاله و بالتالي هناك خروج عن مفهوم دور الزوج التقليدي ، الذي يترك أمر تربية أطفاله لأهمهم فقط ، فنتيجة لتعدد أدوار الزوجة العاملة أصبح الزوج هو الآخر له الدور في تربية أطفاله و الإعتناء بهم ، و هذا يعني ازدياد التعاون بين الزوجين في تربية أبنائهما و منه بين نتائج بحثنا هذا لاحظنا تمسك الزوجة العاملة بعملها، و لأجل التوفيق بين عملها الخارجي و الأعباء السرية تلجأ الزوجات العاملات إلى وسائل متعددة ، و قد تبين أن غالبية الزوجات

العاملات يلجأن إلى تنظيم الوقت بدقة و استخدام الأدوات المنزلية الحديثة، حيث أن معظم الزوجات العاملات ينظرن إلى هذه الأدوات باعتبارها عاملا رئيسيا يمكنهن من التوفيق بين العمل و رعاية السرة ، إلا أن هذه الوسائل ما زالت غير متوفرة في أغلبية بيوت هؤلاء الزوجات العاملات هذا بسبب ارتفاع أسعارها و انخفاض المستوى الاقتصادي لأسرة العاملة .

و من جهة ثالثة لقد تبين أن دور الزوجة العاملة اصبح أكثر إيجابية من الناحية الاقتصادية حيث نقصت حالات انفراد الرجل بسلطة اتخاذ القرار النهائي و تميل إلى أن تكون متساوية بين الزوجة العاملة و زوجها ، و هكذا يمكن أن نقول أن عمل المرأة أدى إلى مراجعة لدورها التقليدي في ما يخص استشارتها في أمور أسرتها و توسع هذا الدور إلى مرحلة أخذ القرار في هذه الأمور مساواة مع زوجها ، فنظرا لكونها تعمل و تتقاضى أجرا و تساهم في التخفيف من أعباء الزوج الأسرية بالإضافة إلى نظرة المرأة العاملة للحياة و اتساع مدركتها بحكم الخبرة و الواقع ، هذا كله يساعدها على المشاركة في سلطة اتخاذ القرار وحتى التوفيق إلى حد بعيد في اتخاذ القرار الملائم.

و من جهة رابعة إن عمل الزوجة خارج فضاء بيتها في أغلب الحالات كان سبب الاحتياج المادي لأسرتها، فلقد اتضح لنا من خلال بحثنا هذا أن الزوجات العاملات حافظهن الأساسي للخروج للعمل هو الحصول على أجر حتى يتمكن من المساهمة الإيجابية في النفقات المعيشية الأسرية ، و لقد كان هذا الدافع واضحا إلى حد بعيد بالمقارنة مع الدوافع الأخرى و التي من بينها تحقيق طموح شخصي ، هذا الدافع الأخير يعد من دوافع الزوجة التي حصلت على التعليم العالي لأن التعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول على عمل فقط بل إنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للزوجة التي تعمل خارجا ، مع العلم أن تأييد الدافع المادي لدى الزوجة العاملة لم يأتي من الفراغ بل نتيجة للظروف المعيشية المنخفضة لأسرتها و سعيها منها للرفع منها، و إن هذا الهدف يعد شرعيا و حاجة إنسانية أساسية لدى كل فرد و بالفعل أن هذا العمل الذي سعت إليه الزوجة العاملة قد حقق لها هدفها و أهم ميزة له هو ارتفاع متوسط دخل السرة و بالتالي ارتفاع مستواها المعيشي .

و معنى هذا أن الزوجة العاملة قد وجدت الفرصة الملائمة لأنها استطاعت أن ترفع من مستوى طموحها بحيث يمكنها أن تحي في مستوى أرقى هي أسرتها من ذلك الذي عاشته من سابقاتها في الأجيال السابقة و ذلك بفضل تخطيطها لحياتها و حياة أسرتها و تنظيمها لطرق معيشتها.

الختام:

في ختام بحثي هذا أشير إلى أهمية تناول ظاهرة خروج الزوجة للعمل بالدراسة خاصة وأنها ذات أبعاد علائقية من جهة ومن جهة أخرى ذات دلائل نفسو-اجتماعية. فخروج الزوجة للعمل رغم أنها ظاهرة صحية وحضارية إلا أنه لا بد من أن يلازمها اهتمام من طرف الباحثين والمختصين الاجتماعيين حتى يمنع حدوث آثار سلبية على صحة الأسرة، فلا يمكن إغفال الدراسات الأجنبية التي أظهرت بعض الآثار غير المرغوب فيها خاصة على الأطفال وأحدثت انهيار في تماسك الأسرة نتيجة عدم المبالاة بأمور الأسرة والغياب الطويل للأم عن أطفالها، ولهذا كانت هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات أخرى والتي يتم فيها التعرف على رأي الزوج نفسه في خروج زوجته للعمل ورأي الأطفال أيضا في هذه الظاهرة على اعتبار أنهم أكثر الأشخاص تعاملًا معها، وهذا للتمكن من معرفة أبعاد الظاهرة المراد دراستها معرفة معمقة. لهذا كله اقترح أن تكون بحوث أخرى تتناول هذه الظاهرة الحديثة في المجتمع الجزائري ومدى تأثيرها على الأسرة خاصة.

توصيات خاصة برعاية الزوجة العاملة:

رغم أنه أحيانا يعاب في الدراسات الأكاديمية الميدانية على تقديم التوصيات إلا إذا كان العمل موجه لصالح مؤسسة ما أو مديرية معينة إلا أن الباحثة ارتأت أن تقدم هذه التوصيات نظرا لنتائج دراستي ومقابلاتي مع أفراد عينة البحث حيث أن هذه التوصيات مبنية أساسا على واقع المعاش، وفي ما يلي تقترح الباحثة هذه التوصيات العملية:

-يجب أن توفر للمرأة العاملة رعاية تتمثل في تأكيد الضمانات الممنوحة لها في التشرقيات الاجتماعية كإنشاء خدمة اجتماعية لرعاية أطفال هؤلاء النسوة كدور الحضانة لأن العديد من النساء العاملات لديهن أطفال و لا يجدن الوسيلة المناسبة لرعايتهم أثناء العمل ، ذلك لأن دور الحضانة تخفف عن المرأة العاملة بعض المسؤولية نقي الأطفال الإهمال و التشرذ و الجنوح التي يتعرضون لها أثناء غياب الأم ، حيث ترى الزوجة العاملة أنه يجب أن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل و وزارة التربية و غيرهم من المؤسسات ذات العلاقة بمعالجة هذه المشكلة ، و هذا بإنشاء العديد من مؤسسات الحضانة و رياض الأطفال في كافة الأحياء و المدن و أماكن العمل و تنتهي إلى ما بعد انتهاء الدوام الرسمي.

-كما يطالب بتوفير الأدوات و الأجهزة الكهرومنزلية ، لأنها يتطلب استعمالها جهد أقل و تسهل العمل المنزلي مع مراعاة خفض أثمانها في الأسواق حتى تتمكن الزوجة العاملة من اقتناءها

-و نظرا للإرهاق و التعب اللذين تتعرض لهما الزوجة العاملة بسبب تحمل مسؤولياتها المضاعفة في البيت و العمل فإنه يتطلب من الزوج و الأطفال خاصة القادرين مشاركة المرأة في أعمال المنزل ، إذ كما يطالب المجتمع المرأة بأن تساعد في عملية النمو الاقتصادي و زيادة الإنتاج كذلك للمجتمع حق بأن يطالب الزوج بمزيد المساعدة في العمل المنزلي.

-عدم الربط بين العمل المنزلي و جنس الأبناء خلال التنشئة الاجتماعية إذ يجب تدريب البناء و البنات من الصغر التعاون معا في بعض الأعمال المنزلية دون تمييز فلقد كان علي بن أبي طالب كرم وجهه يعاون زوجته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في كثير من أعمال المنزل .

-كما لا ننسى أن الزوجة العاملة تعاني الأمرين بسبب ضيق الوقت و قلة الجهد الناتجين من تطبيق نظام الدوام الكامل في العمل، فجعل النساء العاملات تعاني من هذا الأمر و يشكل ضغط عليها بالنسبة لإمكانية القيام بوظيفتها و بعملها المنزلي، و لتأمين التوازن مع عملها المنزلي لابد من تغيير نظام ممارسة العمل في القطاع العام و القطاع الخاص أيضا فلقد لاحظنا من خلال بحثنا هذا أن أغلبية الزوجات العاملات يرغبن في تعديل عدد ساعات العمل (التخفيض من عدد الساعات).

-أيضا من الضروري أن تتكفل المؤسسات و الإدارات التي تعمل فيها النساء بتأمين وسائل النقل لهؤلاء العاملات من مقر سكناهن إلى مقر عملهن حتى تتخلص هؤلاء النساء من ازدحام وسائل النقل و تضمن عدم تأخرهن في الوصول إلى مكان العمل .
هذه بعض من مقومات الرعاية الاجتماعية للزوجات العاملات ، و التي يمكن أن تخلق وضعاً نفسياً و مهنياً جيداً يعدل السلوك الشخصي و المهني لديهن ، إذا ما أخذت بعين الإعتبار .

Summary

The aim of this study is to expose family's relations of worker wife : a husband help in domestic tasks, and the roll of worker wife in family's decision and amelioring economic's level. The work of the wife involves a new behavior and relation between all members of the family.

It was resulted that the work of the wife revised the tradicional roll of woman obliged the husband to help his wife in the domestic tasks. Alas the tradional vision of roll division between the wife and her husband is always present in algerian society.

Although, a veritable equality between the wife and her husband to take a familial decision, they equally participate in all decision. The work of woman oriente her husband to help in the ecucation of their childre.

The wife and her husband are able to elabore a general ship to success in the new woman's statute in family and society, wich caused by a modern technology, a progres and socials, cultural and economics needs.

It was an ogligation that the woman, when she can, participate to increase the level of her family.

Keys words : Family's relations –worker wife – husband – children.

فهرس الموضوعات

المقدمة

الجانب التمهيدي

- 1- الإشكالية البحث.....ص4-5
- 2- فرضيات البحثص6
- 3- أهمية البحث.....ص6
- 4- أهداف البحث.....ص6
- 5- دوافع اختيار الموضوع.....ص7
- 6- تحديد المصطلحات الإجرائية للبحث.....ص7
- 7- حدود البحث.....ص8
- 8- الدراسات السابقة.....ص8
- 8-1- الدراسات العربيةص8
- 8-2- الدراسات المحلية.....ص15
- 8-3- الدراسة الأجنبية.....ص20

الفصل الأول : تطور المرأة والأسرة في العالم

- 1- الأسرة وتطورها.....ص23
- 1-1- معنى الزواج والأسرة.....ص23
- 1-2- مفهوم الأسرة.....ص23-25
- 1-3- اهتمام العلماء بدراسة الأسرة.....ص25
- 1-4- مراحل تطور ميدان دراسة الأسرةص25-27
- 1-5- بناء الأسرةص27-29
- 1-6- خصائص الأسرة.....ص29-31
- 1-7- وظائف الأسرة.....ص31-33
- 1-8- الأسرة والتغير الاجتماعي.....ص33-36
- 1-9- التماسك الأسري.....ص36-38

- 2- المرأة وتطورها.....ص38-39
- 2 - 1 - لمحة تاريخية عن مكانة المرأة قبل الإسلامص39
- 2-2 - مكانة المرأة في الإسلامص39
- 2 - 3 - المرأة والتعليمص40-41
- 2 - 4 - المرأة والعمل الخارجي.....ص41-43
- 2 - 5 - المرأة والأشغال المنزلية.....ص43-46
- 2 - 6 - موقف الدين من عمل المرأة.....ص46-47
- 2 - 7 - دوافع خروج المرأة للعمل.....ص47-48
- 2 - 8 - العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل...ص48-50
- خلاصة الفصل.....ص51
- مراجع الفصلص52-55

الفصل الثاني : تطور المرأة والأسرة في الجزائر .

- 1-تطور الأسرة الجزائريةص57
- 1-1- لمحة تاريخية عن بناء الأسرة الجزائرية .
.....ص57
- 1-2- تغيير بناء الأسرة الجزائرية
.....ص57-58
- 1-3- آثار العوامل الاقتصادية في تركيب العائلة الجزائرية
.....ص58-59
- 2- تطور المرأة الجزائريةص59-60
- 2-1- المرأة الجزائرية و وضعيتها في الأسرةص60
- 2-1-1- وضعية المرأة الجزائرية في البنية التقليديةص60-61
- 2-1-2- المرأة الجزائرية قبيل اندلاع حرب التحرير الوطنيص61-62
- 2-1-3- المرأة الجزائرية خلال الحرب.....ص62-63
- 2-1-4- وضعية المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثةص63-64
- 2-2- دور المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري الحديثص64-66

- 2-3-3-المكانة الاجتماعية للمرأة في إطار قانون الأسرة الجزائريص66-67
- 2-3-1- قانون الأسرة و موقف المرأة الجزائرية منهص67
- 2-3-2-مرحلة ما قبل صدور قانون الأسرةص68-70
- 2-3-3-قانون الأسرة و أركان عقد الزواجص70-71
- 2-3-4-قانون الأسرة و تعدد الزوجاتص71
- 2-3-5-نصيب المرأة من الميراث من خلال قانون الأسرةص71-72
- 2-3-6-أركان عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري و مقارنته ببعض قوانين الأحوال الشخصية العربيةص72-73
- خلاصة الفصلص74
- مراجع الفصل.....ص75-76

الفصل الثالث : انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأسرة وعلى صحتها النفسية و الجسمية

- 1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأسرة.....ص78
- 1.1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأطفال.....ص78-82
- 2.1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على الزوج.....ص82-84
- 2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية والجسمية.
- 1.2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية.....ص84
- 1.1.2- الاكتئاب والإحساس بالذنب.....ص84-85
- 2.1.2- القلق والخوف.....ص86
- 3.1.2- الانفعال.....ص87-88
- 4.1.2- الصراع العاطفي والتأزم النفسي.....ص88-89
- 2.2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها الجسمية.....ص89-90
- خلاصة الفصل.....ص91

مراجع الفصل ص 92-93

الإطار التطبيقي

الجانب المنهجي

- 1- المنهج المستخدم في البحث ص 96
- 2- مكان إجراء الدراسة الإستطلاعية ص 96
- 3- الدراسة الاستطلاعية ص 97
- أ- أهداف الدراسة الاستطلاعية ص 97
- ب- وصف عينة الدراسة الاستطلاعية ص 98
- ج- كيفية إجراء الدراسة الاستطلاعية ص 98
- د- سؤال الدراسة الاستطلاعية ص 99
- هـ- عرض نتائج الدراسة الاستطلاعية ص 99-100
- 4- بناء أداة البحث (الاستمارة) ص 100
- أ- صدق الأداة ص 100-101
- ب- ثبات الأداة ص 101
- 5- تحديد عينة البحث النهائية ص 101-102
- مراجع الجانب المنهجي ص 103

الجانب الميداني

- 1- عرض عام للنتائج و التعليق عليها ص 105-123
- 2- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات ص 124-127
- 3- التعليق العام حول النتائج ص 128-130
- 4- الخاتمة ص 131
- 5- توصيات البحث ص 132-133

الملاحق

- 1- إستمارة البحث
- 2- مقابلات الدراسة الإستطلاعية

3- الهيكل التنظيمي لجامعة منتوري - قسنطينة -